المقاربات التشاركية للنزاعات وتغير المناخ والبيئة

—

دراسات حالة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

Robert Bosch Stiftung

مبادرة الإصلاح العربي
ARI

بحث وكتابة:

أحمد الوادعي، أسماء خليفة، توبياس زومبريغل، حسام حسين، سارين كراجرجيان، سامي كايد، شيفان فاضل، عبير البطمة، عبد الفتاح حامد علي.

مراجعة :

أيرينا واينتس، توبياس زومبريغل، زكي بولس، سارين كاراجيرجيان، سامي كايد، كميل مروة.

تحرير:

زكي بولس، محمد حمدان

تخطيط وتصميم:

أحمد سلهب

إعداد صورة الغلاف:

جوشوا ستيفنز

نُشر بواسطة:

روبرت بوش شتيفتونغ GmbH

تنشط مؤسسة روبرت بوش شتيفتونغ GmbH، وهي منظمة غير ربحية ومستقلة وغير حزبية، في مجالات الصحة والتعليم والقضايا العالمية، وتعمل من أجل مستقبل عادل ومستدام. رسّخ رائد الأعمال والمؤسس روبرت بوش إرثه من خلال صياغة مهمة مزدوجة تتمثل في تأمين مستقبل الشركة مع مواصلة التزامه الاجتماعي. تحتفظ المؤسسة بمرافقها الخاصة، وتطور مشاريع ابتكارية، وتقدم الدعم على المستويين الدولي والمحلي. كما تشارك المؤسسة نتائج هذه المشاريع مع المختصين حول العالم وتتيحها للنقاش العام.

https://www.bosch-stiftung.de/en

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي هي مؤسسة تفكير عربية مستقلة تعمل بالشراكة مع خبراء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها لصياغة برامج محلية واقعية تهدف إلى التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية. وهي تُجري البحوث وتقدّم تحليلات في مجال السياسات وتوفر منبراً للأصوات الملهمة استناداً إلى مبادئ التنوع والحياد والمساواة بين الجنسين.

https://www.arab-reform.net/ar/

شكر وتقدير

نود أن نشكر جميع الأشخاص الذين ساهموا في هذه الأوراق البحثية، سواء من خلال المشاركة في جمع البيانات، أو في مجموعات التركيز، أو في المقابلات التي أجراها الباحثون لتلك الدراسات.

إخلاء المسؤولية:

إن المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير هي معلومات وآراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي لمؤسسة روبرت بوش شتيفتونغ الألمانية أو مبادرة الإصلاح العربي أو شركائهما.

© 2025 مبادرة الإصلاح العربي.

© 2025 مؤسسة روبرت بوش شتيفتونغ GmbH.

يسمح هذا الترخيص لمُعيدي الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة مزجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وفقط طالما تم ذكر المصدر. إذا قُمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

فهرس المحتويات

افتتاحية **2**

مقدمة: نحو حلقة وصل: ربط العمليات التشاركية بالنزاع والانهيار البيئي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
سامي كايد، وتوبياس زومبريغل، وحسام حسين **4**

العراق: تغير المناخ والتصورات المجتمعية في محافظة نينوى العراقية
شيفان فاضل **9**

الأردن: النُّهُج التشاركية في قطاع المياه الأردني: تأملات
حسام حسين **17**

ليبيا: أمننة النزاعات الناتجة عن الكوارث المناخية في ليبيا
أسماء خليفة **23**

فلسطين: غزة تحت القصف - الأثر البيئي على أراضيها الزراعية
عبير البطمة **29**

السودان: دراسات حالة حول النُّهُج التّشاركيّة في السودان
عبد الفتاح علي **36**

سوريا: البيئة والصراع في سوريا: ضرورة تبني النُّهُج التّشاركيّة في الزراعة
سارين كراجرجيان **44**

اليمن: الممارسات المجتمعية لإدارة المياه والبيئة: المزارعون المحليون وجمعيات مستخدمي المياه في اليمن
أحمد الوادعي **51**

خاتمة: نحو «حلقة وصل» قابلة للتنفيذ: النزاع، والانهيار البيئي، والإمكانات التحوّلية للعمليات التشاركية والابتكار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
سامي كايد، وتوبياس زومبريغل، وحسام حسين **57**

السير الذاتية **64**

افتتاحية

تواجه دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صدمات مناخية عميقة وبعيدة المدى. يتفق الخبراء إلى حدٍّ كبير على أن النشاط البشري يسهم بشدة في تفاقم الضغوط المناخية المتزايدة –بما في ذلك الظواهر الجوية القاسية– والموارد الطبيعية المتناقصة والتدهور البيئي المتواصل. من المتوقع أن تُعمّق هذه الديناميكيات المناخية النزاعات القائمة وتزعزع استقرار المشهد الهش بالفعل في المنطقة. وتُسهم النزاعات في زيادة التدهور البيئي الواضح، ما يخلّف في أعقابه آثارًا مدمرة. ورغم هذا التأثير المتبادل الوثيق، غالبًا ما تتجاهل جهود إرساء السلام الاعتبارات البيئية والمناخية.

تُشكّل النزاعات والحروب الوضع القائم في المنطقة أكثر من أي وقت مضى. تكتسب حلقة الوصل بين المناخ والنزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أهميةً متزايدة. مثّل الوضع الأمني المضطرب، إلى جانب الظروف سريعة التغير على الأرض، تحديات أمام هذا المنشور، فكان لا بد من إعادة النظر في تضمين فصلٍ مُخصَّص للبنان بسبب الحرب. نظرًا للأحداث غير المتوقعة على الأرض، تعتبر بعض الفصول التي يتضمنها هذا المنشور غير محدثة، وهو ما يعكس طبيعة البيئة المتقلبة خلال فترات النزاع.

يُمثّل هذا المنشور جهدًا مشتركًا بين مبادرة الإصلاح العربي ومؤسسة روبرت بوش شتيفتونغ ضمن برنامجنا المشترك بعنوان «النزاع وتغير المناخ والبيئة في الشرق الأوسط» الذي أطلقناه في عام 2021. يتمثل الهدف المحوري للبرنامج في إفساح المجال لتبادل الخبرات ومشاركتها بين مجموعة متنوعة من الفاعلين المحليين والوطنيين والإقليميين، من ممارسين وباحثين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بتعزيز هذه الروابط في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية، فإننا نبني شبكات وتحالفات تدعم الجهات الفاعلة المحلية مع تسليط الضوء على أصوات الفئات الأكثر تضررًا من النزاعات والتغيرات البيئية.

نعرب عن امتناننا البالغ للمساهمين المتفانين في إعداد هذا المنشور، وبالأخص حسام حسين وسامي كايد وتوبياس زومبريغل، الذين ساعد التزامهم في تحقيق هذا العمل، ولإسهامات المؤلفين الدقيقة في كل فصل. ونتوجه بشكرٍ خاص لزكي بولس على إرشاداته التحريرية الحريصة. وأخيرًا، نعرب عن امتناننا لجميع المصادر والأطراف المعنية المحليةً التي أثرت هذا المنشور برؤاها الثاقبة وخبراتها وأضفت على التحليلات عمقًا وبُعدًا تفصيليًّا.

يمثّل هذا المنشور دعوةً للعمل ومصدرًا مصممًا لتحفيز التعاون والإجراءات المدروسة في ما يخص العلاقة المعقدة بين النزاع وتغير المناخ والبيئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

نتطلع إلى مواصلة هذا العمل الحيوي مع كل أولئك الملتزمين ببناء القدرة على التكيف وتعزيز السلام المستدام في المنطقة.

بيروت/برلين/باريس/شتوتغارت، آذار/مارس 2025

سارين كراجرجيان
مديرة برنامج - السياسات البيئية

أيرينا واينتس
خبيرة رئيسية في فريق السلام، القضايا العالمية

مقدمة

نحو حلقة وصل: ربط العمليات التشاركية بالنزاع والانهيار البيئي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

سامي كايد، وتوبياس زومبريغل، وحسام حسين

يجتمع صناع السياسات الدولية بمعدلٍ متزايد لمناقشة الانهيار البيئي –الناتج عن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والإفراط في استخراج الموارد الطبيعية والتلوث– سعيًا إلى تحقيق الالتزامات التي صاغها اتفاق باريس للمناخ في عام 2015، والتعهد الدولي الصادر عام 2022 بحماية 30 في المئة من اليابسة بحلول عام 2030، وقرار عام 2022 بشأن حق الإنسان في بيئةٍ نظيفة وصحية ومستدامة، في إطار موضوعات مثل «الاستثمار في كوكبٍ صالح للعيش للجميع» (مؤتمر الأطراف لتغير المناخ COP29)، و«فكر عالمي وإجراءات محلية» (قمة التنوع البيئي COP15)، و«الحلول الفعالة والشاملة» (الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة).[1]

منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، سلطت الجهات الفاعلة المتضررة بدرجاتٍ متفاوتة من التدهور البيئي – بما في ذلك جماعات الشعوب الأصلية، ونشطاء البيئة المحليون، ومجتمعات خطوط المواجهة، وحركات المقاومة الشعبية– الضوء على أوجه الظلم وغياب المساواة المتأصلة في الأبعاد السياسية والاجتماعية والتوزيعية للانهيار البيئي. ومع ذلك لا تزال المشاركة الشاملة والتمكينية[2] في العمليات الأممية تشهد تقدمًا طفيفًا.[3]

تتجلى هذه المخاوف على وجه الخصوص في النزاعات المتعلقة بتوزيع الموارد وتقاسم الأعباء والحوكمة القابلة للتطبيق. رغم الانتقادات المتزايدة، لا تزال القمم والمفاوضات الأممية قاصرة عن دمج الآليات والأدوات لتحقيق الانتقال العادل على مختلف المستويات.[4]

وبالرغم من تأكيد الباحثين على ضرورة صياغة أكثر وضوحًا لمبادئ العدالة والمشاركة الشاملة بوصفهما أسسًا عابرة لمختلف القطاعات لصنع سياسات قائمة على الأدلة،[5] غالبًا ما يُعتبر التعامل العميق مع هذه القضايا خارج نطاق أنظمة الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة والكثير من منظمات المجتمع المدني التي تسترشد بها.[6]

هذا التناقض يخلق فجوات كبيرة،[7] حيث تتم باستمرار المطالبة بتطبيق النُّهُج التشاركية لحل هذه التناقضات أو مواجهة هذه الانتقادات. لكن على مدار العقود الماضية، انتقد كثيرٌ من الباحثين ومنظمات المجتمع المدني التطبيق السطحي والاستعراضي وغير الصادق للنُّهُج التشاركية،

1 جمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA)، "Proceedings of the United Nations Environment Assembly at Its Sixth Session"، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، (1 آذار/مارس 2024، متوفر على هذا الرابط

2 تُفهَم بوصفها العملية التي يكتسب من خلالها الأفراد أو المجتمعات القدرة على السيطرة على زمام حياتهم وتحقيق أهدافهم وتحسين جودة حياتهم. ويتضمن ذلك الوصول إلى المعرفة والمهارات، والمشاركة في صنع القرارات، وتعزيز الكفاءة الذاتية، وإشراك المجتمع، وحس السيطرة على العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية كما يصفها هداية الله نيكخواه ومعروف رضوان في الدراسة التالية، "Participation as a Medium of Empowerment in Community Development", European Journal of Social Sciences 11, no. 1 (2009), pp. 170–176، المتاحة على الرابط التالي http://psasir.upm.edu.my/id/eprint/16050

3 Mary Menton et al., "Environmental Justice and the SDGs: From Synergies to Gaps and Contradictions", Sustainability Science 15, (April 2020), pp. 1621–1636، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1007/s11625-020-00789-8

4 تُفهَم بوصفها العملية متعددة الأبعاد المتمثلة في نشر الابتكارات بالتزامن (التوسع في الأعداد) ودمجها في الأطر المؤسسية (التوسع في السياسات)، ومواجهة ديناميكيات التوسع المتبادل في السلطة والسياسة والانتشار والتكيف لتحقيق تحولات منهجية في الأنظمة الاجتماعية الإيكولوجية كما يصفها فرانز هيرمانز وديرك رويب ولورينز كليركس في الدراسة التالية، "Scale Dynamics of Grassroots Innovations through Parallel Pathways of Transformative Change", Ecological Economics 130 (2016), pp. 285–295، المتاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1016/j.ecolecon.2016.07.011

5 Brian Wampler, "Participation, Representation, and Social Justice: Using Participatory Governance to Transform Representative Democracy", Polity 44, no. 4 (October 2012)، متاح على الرابط التالي https://doi.org/10.1057/pol.2012.21

6 Joyeeta Gupta and Courtney Vegelin, "Inclusive Development, Leaving No One Behind, Justice and the Sustainable Development Goals", International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics 23, no. 2 (2023), pp. 115–121، متاح على الرابط التالي https://doi.org/10.1007/s10784-023-09612-y

7 Wolfgang Obergassel et al., "From Regime-Building to Implementation: Harnessing the UN Climate Conferences to Drive Climate Action", WIREs Climate Change 13, no. 6 (November/December 2022), e797، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1002/wcc.797; Menton et al., "Environmental Justice and the SDGs".

بحجة أنه ابتعد كثيرًا عن أصوله الراديكالية والتحويلية وإمكاناته.[8]

كما تطالب بعض منظمات المجتمع المدني، وخاصةً المنظمات ذات التوجهات الشعبية، بإدماج حقيقي للجميع في عمليات صنع القرار لتحقيق نتائج تحويلية. يشمل ذلك إدراج معارف وممارسات وأهداف ورؤى الجهات الأكثر تأثرًا بالانهيار البيئي. ومع ذلك، فإن تأثيرها على الدوائر الداخلية للعمليات الدبلوماسية الرسمية لا يزال محدودًا.[9]

بدلًا من ذلك، غالبًا ما تستجيب الجهات الدولية وصناع السياسات للانتقادات والضغوط بإشراك استعراضي، وأحيانًا استغلالي لمجموعات الخطوط الأمامية في محاولةٍ لإظهار الشمولية وبناء المصداقية.[10] انتقل هذا النشاط أيضًا إلى الأوساط الأكاديمية، ما مكّن من ممارسة الضغط على الدبلوماسية وعملية صنع القرارات الأممية نظرًا لتأثير الخبراء التقليديين.[11] ولكن هذا أيضًا لم يؤدِّ إلى نتائج عادلة وتحويلية.[12]

يمكن للصعوبات في العدالة التوزيعية والإجرائية والاعترافية والإصلاحية[13]–إلى جانب تقاطعاتها وتأويلاتها المختلفة وفقًا للمجتمعات المحلية المتضررة[14]–أن تصبح أكثر تعقيدًا وحدّة وإلحاحًا في سياق حلقة الوصل بين الانهيار البيئي والنزاعات.

في هذا السياق، يُترَك الناجون من النزاعات لمواجهة واقع مليء بالتحديات، مثل السُمِّية المرتفعة والموارد الطبيعية المتضررة أو المهلَكة والخدمات العامة المتعثرة والأمراض المنقولة بيئيًا والتشريد والنزوح والعجز وهبوط المساعدات الأجنبية بشكل عشوائي، دون تنسيق كافٍ مع المجتمعات المحلية المتضررة، وتحقيق المصالح الخارجية على حساب المصالح المحلية في ظل الاضطرابات البيئية العالمية.

مع ذلك، تواجه هذه الجماعات المُهمَّشة[15] تلك التحديات التي تمثّلها حلقة الوصل هذه بالمقاومة والصمود والتكيف والنزعة الجماعية وإحياء التقاليد في صورة الابتكارات الشعبية[16] وبيئات المقاومة.[17] في حين يسلط الأكاديميون وصناع السياسات الضوء تدريجيًّا على أهمية هذه الصلة الحرجة ونطاقها المتسع، إلا أن البحث في هذا المجال لا يزال مجزأً من الناحية المنهجية، والمعرفية، والوجودية.

يؤدي هذا التجزؤ إلى الحد من التطبيق العملي للدراسات وعدم قدرتها على دمج الأبعاد المتداخلة للعدالة، ما يقلل من فعاليتها في معالجة التحديات الناشئة عن الانهيار البيئي والصراع.[18]

ما يزيد من هذا الجمود، تمحورت الأفكار حول حلقة الوصل هذه عادةً ضمن «نماذج الأمن الكلاسيكية وفق معاهدات ويستفاليا».[19] تحدد تعريف الأمن البيئي بالأساس من خلال عدسة واقعية أو نيوليبرالية، مع تركيز معظم الدراسات بصورةٍ تقليدية على ديناميكيات القوة العالمية.[20] يشمل هذا التركيز غالبًا البنية السياسية للدول والتحالفات

8 Juan Telleria, "Development and Participation: Whose Participation? A Critical Analysis of the UNDP's Participatory Research Methods", The European Journal of Development Research 33 (2021), pp. 459–481، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1057/s41287-020-00287-8؛ Allison Schnable et al., "International Development Buzzwords: Understanding Their Use Among Donors, NGOs, and Academics", The Journal of Development Studies 57, no. 1 (2021), pp. 26-44، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1080/00220388.2020.1790532

9 Stefan C. Aykut et al., "It's a Performance, Not an Orchestra! Rethinking Soft Coordination in Global Climate Governance", Global Environmental Politics 22, no. 4 (November 2022), pp. 173–96، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1162/glep_a_00675

10 Joseph Alcamo et al., "Analysing Interactions among the Sustainable Development Goals: Findings and Emerging Issues from Local and Global Studies", Sustainability Science 15 (Special Feature 2020), pp. 1561–1572، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1007/s11625-020-00875-x

11 Neil J. W. Crawford, Kavya Michael and Michael Mikulewicz (eds.), Climate Justice in the Majority World: Vulnerability, Resistance, and Diverse Knowledges, Routledge, 2023، متاحة على الرابط التالي http://doi.org/10.4324/9781003214021؛ Tahseen Jafry, ed., Routledge Handbook of Climate Justice, Routledge, 2018، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.4324/9781315537689؛ David Schlosberg and Lisette B. Collins, "From Environmental to Climate Justice: Climate Change and the Discourse of Environmental Justice", WIREs Climate Change 5, no. 3 (May/June 2014), pp. 359–374، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1002/wcc.275؛ Michael Mikulewicz et al., "Intersectionality & Climate Justice: A Call for Synergy in Climate Change Scholarship", Environmental Politics 32, no. 7 (2023), pp. 1275–1286، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1080/09644016.2023.2172869؛ David Schlosberg, "Reconceiving Environmental Justice: Global Movements and Political Theories", Environmental Politics 13, no. 3 (2004), pp. 517–540، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1080/0964401042000229025؛ Libby Porter et al., "Climate Justice in a Climate Changed World", Planning Theory & Practice 21, no. 2 (2020), pp. 293–321، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1080/14649357.2020.1748959؛ Jan Wilkens and Alvine R. C. Datchoua-Tirvaudey, "Researching Climate Justice: A Decolonial Approach to Global Climate Governance", International Affairs 98, no. 1 (January 2022), pp. 125–143، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1093/ia/iiab209

12 Dawud Ansari et al., "Communicating Climate Change and Biodiversity Loss with Local Populations: Exploring Communicative Utopias in Eight Transdisciplinary Case Studies", UCL Open Environment 5, no. 1) 2023)، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.14324/111.444/ucloe.000064

13 Amalia Calderón-Argelich et al., "Tracing and Building Up Environmental Justice Considerations in the Urban Ecosystem Service Literature: A Systematic Review", Landscape and Urban Planning 214 (October 2021))، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1016/j.landurbplan.2021.104130

14 Katinka Wijsman and Marta Berbés-Blázquez, "What Do We Mean by Justice in Sustainability Pathways? Commitments, Dilemmas, and Translations from Theory to Practice in Nature-Based Solutions", Environmental Science & Policy 137 (October 2022), pp. 377–386، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1016/j.envsci.2022.06.018

15 تُفهَم بوصفها العملية التي تُدفَع من خلالها جماعات معينة على نحو ممنهج نحو هوامش الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ما يؤدي إلى نقص فرص الوصول إلى الموارد والفرص وسلطة صنع القرارات.

16 Elia Apostolopoulou et al., "Radical Social Innovations and the Spatialities of Grassroots Activism: Navigating Pathways for Tackling Inequality and Reinventing the Commons", Journal of Political Ecology, no. 1 (2022), pp. 144–188، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.2458/jpe.2292؛ Hermans, Roep and Klerkx, "Scale Dynamics".

17 Munira Khayyat, A Landscape of War: Ecologies of Resistance and Survival in South Lebanon, University of California Press, 2022.

18 Tobias Ide et al., "The Future of Environmental Peace and Conflict Research", Environmental Politics 32, no. 6 (2023), pp. 1077–1103، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1080/09644016.2022.2156174

19 Anders Jägerskog, Michael Schulz and Ashok Swain (eds.), Routledge Handbook on Middle East Security, Routledge, 2019.

20 Marwa Daoudy, The Origins of the Syrian Conflict: Climate Change and Human Security, Cambridge University Press, 2020، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1017/9781108567053؛ John Vogler, "International Relations Theory and the Environment", in Global Environmental Politics: Concepts, Theories, and Case Studies, Gabriela Kütting and Kyle Herrman (eds.), Routledge, 2018, pp. 11–26.

والأقاليم والمناطق، مفترضًا حتمية النزاع.[21]

على الرغم من أن الدراسات الحديثة ركزت بشكل أكبر على التعقيد والنزاعات داخل الدول، والعنف بدلًا من محاولة إنشاء رابط سببي مباشر بين التغيرات البيئية والنزاعات، إلا أن المنظورات (النيومالتوسية)[22] حول النزاعات مثل –«حروب المناخ»،[23] أو «الحروب على الموارد»،[24] أو «حروب المياه»[25]– لا تزال تجذب اهتمام العديد، خاصةً من خارج الأوساط الأكاديمية.

ومع ذلك، يمكن تقديم حجج قوية لفهم أسباب ونتائج النزاعات والانهيار البيئي فهمًا عميقًا من خلال منهجيات دورية، ومتبادلة، ومتسارعة في السببية. يمكن أن تصبح العوامل السببية داخل حلقة الوصل هذه آثارًا أو تنعكس أدوارها أو تعمل داخل حلقة أو أكثر من حلقات التغذية الراجعة.[26]

يدعو هذا التعقيد الباحثين إلى التشكيك أحيانًا في التحيزات ضد الحتمية الاختزالية. ومن خلال التعامل مع عدم التحديد الذي يتضمنه تحليل الأسباب والنتائج، قد تتجلى سبل تشاركية جديدة ومهمة لاستكشاف حلقات الصلة.

أسهم هذا الإدراك جزئيًّا في ظهور الدراسات النقدية – بدءًا من الدراسات العابرة للحدود وصولًا إلى مدرسة باريس– مع التركيز المتزايد على الأمن البشري في العلاقات الدولية، ما حوّل الانتباه بعيدًا عن الدولة بوصفها المرجع الوحيد ووحدة التحليل الأساسية.[27]

رغم ازدياد تركيز هذه الدراسات على الأفراد والجماعات المحلية، بما في ذلك قدرتهم على الصمود وهشاشتهم تجاه التغيرات في هذه الصلة –بما في ذلك أشكالها الخفية، مثل «العنف البطيء»[28]– إلا أنها لا تزال تقدم أدلة قليلة حول كيفية الاعتراف بالجهات الفاعلة المحلية والمهمشة ودمجها بوصفهم مشاركين نشطين. هذا القصور يعيق تطوير عمليات متنوعة لتحسين صياغة المشكلات، والإنتاج المشترك للمعرفة، وإحداث التغيير البنَّاء.

إن الحاجة المعترف بها لتحسين دمج أبعاد العدالة المتداخلة وإشراك أفراد وجماعات خطوط المواجهة في عمليات الأمم المتحدة تحمل آثارًا أخلاقية وأمنية إنسانية وتقاسمًا للمنافع عند محاولة دراسة حلقة الوصل بين الانهيار البيئي والنزاعات، حيث يجري البحث والعمل في بيئات معقدة ومثيرة للجدل وعالية المخاطر. ترتبط العمليات التشاركية عادةً ببناء سبل أكثر تنوعًا للمعرفة وتحسين قابلية تنفيذ المعرفة المُنتجة، وتحديد فرص إحداث التغيير والتوصل إلى الإجماع عليها، وخلق بيئة تُمكن من صنع قرارات أكثر اطلاعًا وإنصافًا وتمكينًا.[29] ولكن في مناطق النزاع والتفكك الاجتماعي، يمكن للشمول أن يُعرِّض المشاركين لخطرٍ أكبر متمثلٍ في المشقة والهجوم وتفاقم اختلالات توازن القوى، ويحثّ دون قصدٍ على الانهزامية.

تستكشف مجموعة الأوراق البحثية هذه تصورات حلقة الوصل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودوافعها ونتائجها، كما تسلط الضوء على العمليات التشاركية للبحث والعمل في هذا المجال استجابةً لدعوة برنامج الأمم المتحدة الأخيرة «للمساعدة الشاملة» «والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين» (UNEP/EA.6/RES.12)،[30] إلى جانب الدعوات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة «لإشراك المجتمعات المحلية المُهمَّشة... في صنع القرارات» (UNSC

21 Hans Günter Brauch (ed.), Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security: Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks, Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace (HSHES) vol 5, Springer, 2011.

22 في أواخر القرن الثامن عشر، افترض توماس مالتوس أن استغلال الطبيعة دون قيود، إلى جانب النمو السكاني المرتفع، سيؤدي حتمًا إلى الهجرة الجماعية. وافترضت الأعمال اللاحقة لتوماس هومير ديكسون ونورمان مايرز خلال تسعينيات القرن العشرين تهديدًا وشيكًا وخطرًا متزايدًا متمثلًا في النزاعات المستقبلية والهجرة الجماعية والحروب على الموارد النادرة، والتدهور البيئي، والنمو الديموغرافي. Norman Myers and Jennifer Kent, Environmental Exodus: An Emergent Crisis in the Global Arena Climate Institute, 1995; Thomas F. Homer-Dixon, Environment, Scarcity, and Violence, Princeton University Press, 1999.

23 Harald Welzer, Climate Wars: Why People Will Be Killed in the Twenty-First Century, Patrick Camiller (translator), Polity Press, 2012; Gwynne Dyer, Climate Wars, Random House Canada, 2008.

24 Michael T. Klare, Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict, Metropolitan/Owl Book, Henry Holt and Company, 2002; Kathryn Furlong, Nils Petter Gleditsch and Håvard Hegre, "Geographic Opportunity and Neomalthusian Willingness: Boundaries, Shared Rivers, and Conflict", International Interactions 32, no. 1 (2006), pp. 79–108, متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1080/03050620600596421

25 Youssef Wehbe et al., "Rethinking Water Security in a Warming Climate: Rainfall Enhancement as an Innovative Augmentation Technique", npj Climate and Atmospheric Science 6, no. 171 (October, 2023)، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1038/s41612-023-00503-2; Marcus Dubois King (ed.), Water and Conflict in the Middle East, Hurst & Company, 2020; Hussein A. Amery, "Malthus in the Middle East: Scarcity-Induced Water Conflicts", in Water and Conflict in the Middle East, Marcus Dubois King (ed.), Oxford University Press, 2020, pp. 15–40, available at https://doi.org/10.1093/oso/9780197552636.003.0002; Léna Salamé et al., "Water Discourses", in Handbook of Water Resources Management: Discourses, Concepts and Examples, Janos J. Bogardi et al. (eds.), Springer Cham, 2021, pp. 145–214، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1007/978-3-030-60147-8

26 Tina A. Grotzer, Learning Causality in a Complex World: Understandings of Consequence, Rowman & Littlefield Education, 2012; Daniel Abrahams and Edward R. Carr, "Understanding the Connections between Climate Change and Conflict: Contributions from Geography and Political Ecology", Current Climate Change Reports 3 (2017), pp. 233–242، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1007/s40641-017-0080-z

27 Vogler, "International Relations Theory and the Environment"; Robyn Eckersley, "Green Theory", in International Relations Theories: Discipline and Diversity, Timothy Dunne, Milja Kurki and Steve Smith (eds.), Oxford University Press, 2013, pp. 266–286، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1093/hepl/9780198814443.003.0014; Philippe Le Billon and Rosaleen Duffy, "Conflict Ecologies: Connecting Political Ecology and Peace and Conflict Studies", Journal of Political Ecology 25, no. 1 (2018), pp. 239–260، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.2458/v25i1.22704; Rita Floyd and Richard A. Matthew (eds.), Environmental Security: Approaches and Issues, Routledge, 2013.

28 Rob Nixon, Slow Violence and the Environmentalism of the Poor, Harvard University Press, 2011, pp. 1–44; Daoudy, The Origins of the Syrian Conflict; Simon Dalby, "Environmental Insecurities: Geopolitics, Resources and Conflict", Economic and Political Weekly 38, no. 48 (2003), pp. 5073–5079، متاحة على الرابط التالي https://www.jstor.org/stable/4414345; Simon Dalby, "Rethinking Geopolitics: Climate Security in the Anthropocene", Global Policy 5, no. 1 (February 2014), pp. 1–9، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1111/1758-5899.12074

29 Orlando Fals-Borda and Mohammad A. Rahman, Action and Knowledge: Breaking the Monopoly with Participatory Action Research, The Apex Press/Intermediate Technology Publications, 1991.

30 جمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA)، «قرار اعتمدته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في 1 آذار/مارس 2024»، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP، 5 آذار/مارس 2024، متاح على هذا الرابط

(SG/SM/22133).[31] هذه الفصول ثمرة مجموعة عمل استمرت لمدة عام لدراسة حلقة الوصول هذه الصلة، شارك فيها خبراء من مختلف دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في هذا المنشور، يُفهَم النزاع على أنه حالة من العنف المُسلَّح أو البطيء الواقع على جماعات سكانية من طرفٍ أو أكثر –سواء أكان العنف في طبيعته من الدولة أو من جهات غير حكومية أو بشكل أحادي الجانب.[32] إضافةً إلى ذلك، فالنُّهُج التشاركية، رغم جذورها المتمثلة في تمكين الفئات المُهمَّشة، تُفهَم بوصفها إجراءً منظمًا يُشرِك بدرجات متفاوتة الأشخاص المتأثرين مباشرةً بأحد القرارات في عملية صنع القرارات لتحقيق نتائج أكثر صلةً ونفعًا لطرفٍ أو أكثر من الأطراف المعنية.

باستخدام الأبحاث النظرية والتجريبية المحدودة على هذا الموضوع، مع الفصل بين الخطاب التشاركي والنتائج على المستويين الوطني والدولي[33] وأخذ المعرفة والممارسات المحلية في الحسبان،[34] تقدم هذه المجموعة اعتبارات منهجية وأخلاقية نابعة من سلسلة من دراسات الحالة في مختلف دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهكذا، نطرح الأسئلة التالية:

- كيف ومتى تظهر النُّهُج التشاركية وتعالج الفجوات في الآليات التقليدية لإدارة القضايا البيئية، وخاصةً في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟
- ما الاعتبارات الأخلاقية والمنهجية الرئيسية لدمج البحث والعمل التشاركي عند دراسة حلقة الوصل بين النزاعات والانهيار البيئي؟ وكيف يمكن تكييف هذه الاعتبارات مع السياقات السياسية والاجتماعية المتنوعة الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟
- كيف تُسهِم وجهات النظر المنطلقة من القاعدة إلى القمة في فهمٍ أدق لحلقة الوصل بين المناخ والنزاع وتأثيراتها على انعدام الأمن البيئي والأمن البشري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا المنشور في إفادة الأوساط الأكاديمية والسياسية بشأن التصورات حول مفاهيم ونتائج حلقة الوصل بين النزاع والبيئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتطبيقات (الخاطئة) للعمليات التشاركية، والاعتبارات العملية التي قد تكون أكثر ملاءمة لحلقة الوصل، على أمل تعزيز إمكاناتها التحويلية عبر مختلف المستويات.[35]

31 United Nations Secretary-General, "As Mounting Climate Chaos, Food Crisis Undermine International Peace, Secretary-General Tells Security Council It Must 'Act Now' to Resolve Conflicts, Protect People", UN Security Council Statement SG/SM/22133, 13 February 2024، متاح على هذا الرابط

32 Nixon, Slow Violence; Daoudy, The Origins of the Syrian Conflict; Dalby, "Environmental Insecurities"; Dalby, "Rethinking Geopolitics".

33 Carla-Leanne Washbourne, Sarah Bell and Dan Osborn, "Community Responses to Climate Change: Editorial Call for Submissions to UCL Open: Environment Special Series", UCL Open: Environment 3 (November 2021)، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.14324/111.444/ucloe.000028; Maria del Mar Delgado-Serrano et al. (eds.), "Community-Based Management of Environmental Challenges in Latin America and the Caribbean", Ecology & Society 22, no. 1 (March 2017)، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.5751/ES-08924-220104; Elizabeth Jelin, Renata Motta and Sérgio Costa (eds.), Global Entangled Inequalities: Conceptual Debates and Evidence from Latin America, Routledge, 2018.

34 Rosemary Hill et al., "Knowledge Co-Production for Indigenous Adaptation Pathways: Transform Post-Colonial Articulation Complexes to Empower Local Decision-Making", Global Environmental Change 65 (November 2020))، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1016/j.gloenvcha.2020.102161; Paul Sillitoe, "A Doha Undeclaration, Puzzling over Sustainable Development with Indigenous Knowledge", in Sustainable Development: An Appraisal from the Gulf Region, Paul Sillitoe (ed.), Environmental Anthropology and Ethnobiology vol 19, Berghahn Books, 2017, pp. 497–530، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.3167/9781782383710; Arvin Hadlos, Aaron Opdyke and S. Ali Hadigheh, "Where Does Local and Indigenous Knowledge in Disaster Risk Reduction Go from Here? A Systematic Literature Review", International Journal of Disaster Risk Reduction 79 (September 2022)، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1016/j.ijdrr.2022.103160; Rosemary Hill et al., "Working with Indigenous, Local and Scientific Knowledge in Assessments of Nature and Nature's Linkages with People", Current Opinion in Environmental Sustainability 43 (April 2020), pp. 8–20، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1016/j.cosust.2019.12.006

35 Hermans, Roep and Klerkx, «Scale Dynamics».

العراق

تغير المناخ والتصورات المجتمعية في محافظة نينوى العراقية

شيفان فاضل

ملاحظة: تقدير خاص لفريق جمع البيانات في جمعية التحرير للتنمية. يود الباحث أن يتوجه بشكرٍ خاص لمَن شاركوا آراءهم الثاقبة وتجاربهم في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والمقابلات وجلسات الحوار المجتمعي.

توصيات السياسات العامة

- على المجتمعات والسلطات المحلية زيادة التوعية بتدابير الحد من تغير المناخ من خلال الأنشطة اليومية مثل ترشيد استهلاك المياه والطاقة وفرز النفايات وإعادة استخدام البلاستيك والزجاج، وخاصةً في البيئات التعليمية.
- على الحكومة إعادة الاستثمار في المدخلات الزراعية لمجتمعاتها المحلية، مثل المعدات الإرشادية والبذور والأسمدة ودعم تقنيات الزراعة الحديثة لمكافحة التداعيات المدمرة لتغير المناخ.
- على الحكومة تنويع اقتصادها بعيدًا عن الوقود الأحفوري وتقلبات أسعار النفط. كما ينبغي عليها الاستثمار في الطاقة الخضراء والمتجددة والزراعة ومبادرات السياحة الزراعية لدعم خلق فرص العمل وتوفير مصادر الدخل.

الكلمات المفتاحية: العراق، نينوى، المجتمعات، التوعية، تغير المناخ، المياه، الزراعة

مقدمة

صنَّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة العراق كخامس أكثر الدول عرضةً لتغير المناخ.[1] في السنوات الأخيرة، شهدت البلاد زيادة في موجات الحر الشديدة مع تجاوز درجات الحرارة 50° مئوية.[2] من المتوقع أيضًا زيادة متوسط درجات الحرارة السنوية في العراق بمقدار درجتين مئويتين بحلول عام 2050. وآثار هذه التغيرات واضحة. فقد أدى الجفاف والتدهور البيئي المصاحب له إلى تآكل سبل العيش الريفية في العراق من خلال زيادة التنافس على الموارد وتشكيل تبعات حادة على التماسك الاجتماعي. كما تتفاعل آثار تغير المناخ مع القصور في الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية، ما يفاقم العديد من العوامل الرئيسية لانعدام الأمان في وضعٍ هش بالفعل في الدولة.

تراجعت معدلات هطول الأمطار السنوية وسط فترات طويلة من الجفاف وتناقص إمدادات المياه، ما أثر سلبًا على الإنتاج الزراعي. كما تقلصت تدفقات المياه من نهري دجلة والفرات نتيجةً لبناء السدود عند المنبع في تركيا وإيران. تؤثّر أيضًا درجات الحرارة المرتفعة وتراجع معدلات هطول الأمطار في رطوبة التربة. تُزيد هذه العوامل من معدل تكرار هبوب العواصف الترابية، ما يؤدي إلى الشلل التام للحياة وإصابة مئات الأشخاص بالأمراض التنفسية التي تستلزم نقلهم إلى المستشفى. تُفاقِم ندرة المياه التوترات القائمة وتُضعِف المجتمعات القائمة على ضفاف النهر –خاصةً في الجنوب الأكثر فقرًا – وتجعلها بؤرة ساخنة للانتفاضات المناهضة للحكومة. ليست الأحوال الجوية القاسية الخطِرة سوى جانب واحد من تأثير تغير المناخ في تفاقم الأوضاع الهشة في العراق وجعلها أكثر سوءًا.

شهد العراق بالفعل انهيارًا في العقد الاجتماعي مع اندلاع احتجاجات شعبية في مختلف أنحاء البلاد بسبب تدني مستوى الخدمات العامة والبطالة والفساد وسوء الإدارة. يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذه القضايا، ما يغذي مشاعر الاستياء ويدفع نحو غياب الاستقرار. علاوة على ذلك، فإن هذه العوامل لا تؤدي إلى تدهور سبل العيش في المناطق الريفية وتحث على الهجرة فحسب، بل إن تناقص موارد المياه يزيد من حدة المنافسة ويوتِّر العلاقات بين المجتمعات المتاخمة التي تعيش على ضفاف النهر في المنبع والمصب.[3]

تُعتبر محافظة نينوى «سلة غذاء» العراق، فكانت قبل غزو 2003 أراضيَ زراعية خضراء. بعد سنواتٍ من النزاعات مع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، تحول قلب البلاد الزراعي إلى أرضٍ بور قاحلة. بالإضافة إلى اضطرار مختلف الجماعات الدينية والعرقية إلى مواجهة تداعيات النزاع، فهي تكافح أيضًا لإعادة بناء موارد رزقها الزراعية والحفاظ عليها مع تزايد خطورة آثار تغير المناخ ووضوحها.[4]

استمر حكم «داعش» في شمال العراق ثلاثة أعوام ونصف، ما تسبب في معاناة إنسانية مهلِكة ودمار غير مسبوق. بين عامي 2014 و2017، قُتِل مئات الآلاف من العراقيين وتعرض ملايين آخرون للتهجير نتيجةً لاحتلال أراضيهم والحملة العسكرية اللاحقة لهزيمة داعش. استهدفت «داعش» الأقليات الدينية والعرقية في محافظة نينوى على وجه الخصوص؛ بما في ذلك المسيحيون والكاكائيون والشبك والتركمانيون واليزيديون وغيرهم.[5] تم تدمير البنية التحتية والمنازل ودُمرت سبل العيش المحلية المعتمدة على زراعة المحاصيل وتربية الماشية. نظرًا لمستوى الدمار غير المسبوق، ستستغرق عملية تعافي محافظة نينوى وشعبها سنوات عديدة وموارد كبيرة. يلزم بالتالي جهود ضخمة لإعادة الإعمار والمصالحة من أجل التصدي للتبعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المعقدة التي خلفها حكم «داعش».

قبل احتلال «داعش»، مثَّلت حصة إنتاج القمح والشعير في المحافظة 23 في المئة و38 في المئة من الناتج الوطني، على التوالي.[6] الزراعة هي الركيزة الاقتصادية الأساسية في المنطقة، تعتمد العديد من الأسر على إنتاج المحاصيل وتربية الماشية. تشكِّل الأنشطة الزراعية 70 في المئة من دخل الأسرة في نينوى، فيما تشكِّل تربية الماشية والزراعة الرعوية 20 في المئة منه.[7] مع ذلك، فإن التكيف مع التقلبات المناخية المتزايدة يمثِّل تحديًا كبيرًا. الزراعة في نينوى معرضة بصورةٍ خاصة لعدم انتظام هطول الأمطار وبالتالي تقلب مستويات إمداد المياه.

توضح النتائج أنه رغم أن تغير المناخ ليس قضية ذات أولوية، فإن كل المجتمعات المحلية في المناطق المختلفة تفيد بأن للجفاف أكبر الأثر، فهو يشكِّل تحديًا كبيرًا أمام موارد الرزق في كثيرٍ من الأسر المعيشية. أدى الجفاف والتدهور البيئي المصاحب له إلى تآكل مصادر الدخل الريفية، وزيادة حدة التنافس، وتعقيدات أثرت على التماسك الاجتماعي.[8] كما يتسبب تغير المناخ أيضًا في القصور في تقديم الخدمات الأساسية وتوفر الفرص الاقتصادية، ما يفاقم العوامل الرئيسية المتعددة لانعدام الأمن.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح أهمية التكيف مع تغير المناخ بما يدمج تصورات المجتمع المحلي ويشجِّع على إشراكه. يمكن للنُّهُج التشاركية في البحث والعمل بقيادة المجتمعات المحلية أن تساعد المجتمعات على تصحيح التصورات الخاطئة عن القضايا المتضاربة. يمكِّن التشاور والتيسير السكان المحليين من التغلب على الخلافات الطائفية في الخلافات اليومية. يمكن لهذا التمكين بدوره أن يساعد المجتمعات المحلية المتضررة في إيجاد أرضية مشتركة والضغط المستمر على السلطات والنواب والقادة السياسيين المحليين لإعطاء الأولوية لاهتماماتهم ومخاوفهم. تقتضي بحوث الإجراءات التشاركية في نينوى تعاون الجماعات الدينية والعرقية المختلفة لفهم اهتمامات المجتمع وأخذ زمام المبادرة بين الجماعات لمعالجتها. وهذا أمر بالغ الأهمية. نظرًا لمزيج التنوع العرقي والديني والثقافي، والقطاع الزراعي الكبير في نينوى، فإن تعزيز إشراك المجتمع المحلي ضروري للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف حدة النزاعات.

1 برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، «جيو6-: تقرير توقعات البيئة العالمية: التقييم الإقليمي لغرب آسيا»، 16 أيلول/سبتمبر 2017، متاح على هذا الرابط

2 Cedric De Coning and Florian Kramp (eds.), "Climate, Peace and Security Factsheet: Iraq", Norwegian Institute of International Affairs (NUPI) and Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), 7 April 2022، متاح على هذا الرابط

3 Amina Ismail and Maha El Dahan, "Middle East's Fertile Crescent Dries Up as Rains Fail", Reuters, 14 November 2022، متاحة على هذا الرابط

4 Michael Kranz, "No Water, No Jobs: ISIL Survivors Struggle in Northern Iraq", Aljazeera, 29 May 2021، متاح على هذا الرابط

5 يضم المسيحيون العراقيون الآشوريين والكلدانيين والسريانيين. يُعد الكاكائيون –الذين يُطلَق عليهم أيضًا اليارسانية أو أهل الحق– أكراد عرقيًّا ولهم دين مستقل، ويعتبرهم البعض طائفة إسلامية. كذلك يُعتبر اليزيديون جماعة عرقية دينية منفصلة، فيما يعتبرهم البعض طائفة دينية كردية. كما أن الشبك يعد جماعة عرقية منفصلة –لا عربية ولا كردية– تتبع الإسلام السني والشيعي.

6 منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، آخر مستجدات النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر (GIEWS): جمهورية العراق: الجفاف في المناطق الشمالية للبلاد، حزيران/ يونيو 2021، متاح على هذا الرابط

7 International Observatory for Migration (IOM) Iraq, Rural Areas in Ninewa: Legacies of Conflict on Rural Economies and Communities in Sinjar and Ninewa Plains, 28 November 2019، متاح على هذا الرابط

8 Caroline Zullo et al., Iraq's Drought Crisis and the Damaging Effects on Communities, Norwegian Refugee Council, 15 December 2021، متاح على هذا الرابط

الشكل رقم 1: القضايا الأساسية التي تشغل سكان سهل نينوى

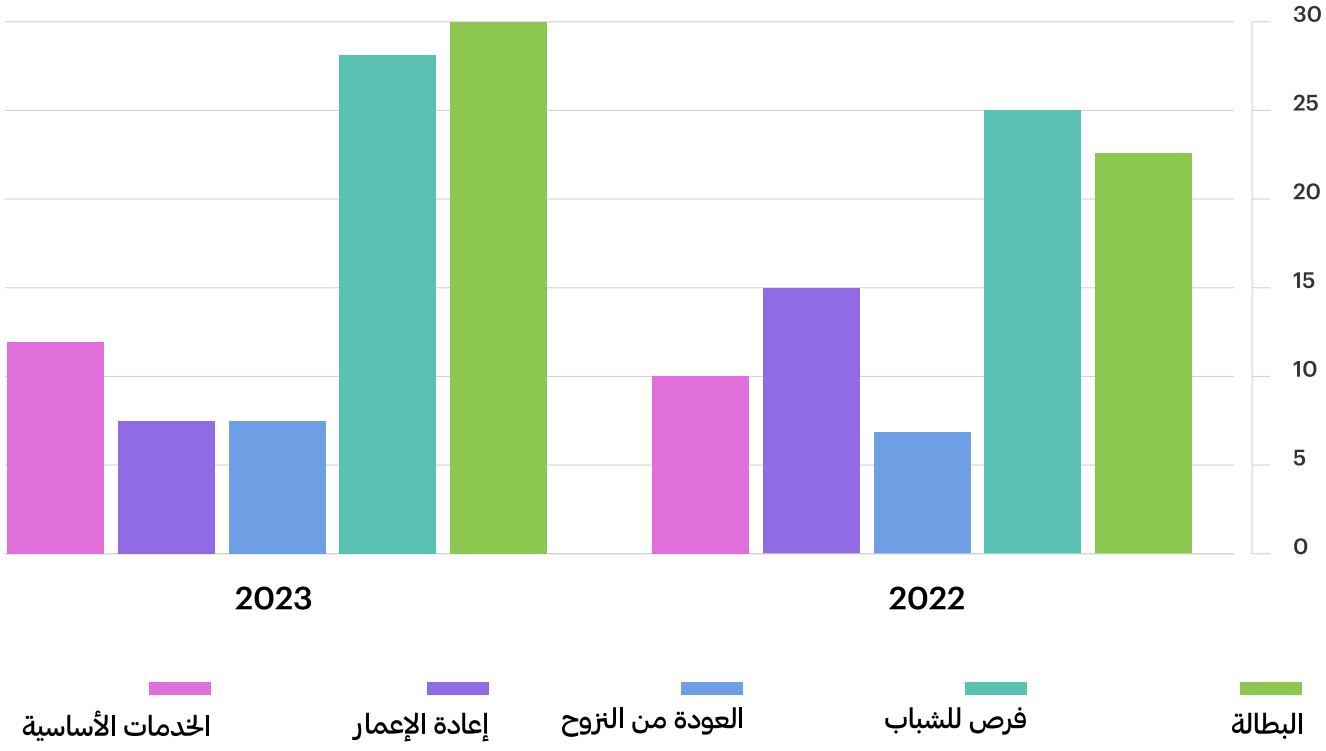

ملاحظة: تمكن المشاركون من تقديم أكثر من إجابة. فترات المشاركة في الدراسة الاستقصائية: من شباط/ فبراير إلى نيسان/ أبريل 2022 ومن آذار/ مارس إلى نيسان/ أبريل 2023.

الأساليب والبيانات

تستعين هذه الورقة البحثية ببياناتٍ من مشروع ممول من مؤسسة روبرت بوش شتيفتونغ، مدته عامان، مع مجتمعات محلية في سهل نينوى المتنوعة بقيادة المؤلف.[9] يعتمد البحث على نتائج تم الحصول عليها باستخدام منهجيات متنوعة، شملت دراسات استقصائية للأسر المعيشية ومقابلات مع أفراد المجتمعات المحلية في عامي 2022 و2023. جُمعت البيانات في سهل نينوى – في قضاءَي الحمدانية وتلكيف– وناحية بعشيقة التابعة لقضاء الموصل.

إضافةً إلى محاولة تحقيق التكافؤ بين الجنسين، صُمّمت العينة بما يضمن التمثيل النسبي بقدر الإمكان للمجموعات العرقية والطائفية والتوازن الجغرافي خلال عملية جمع البيانات، بناءً على الأعداد التقديرية للسكان، في ظل غياب بيانات التعداد الرسمية. قدَّم الباحث تدريبات على منهجية البحث وإجراء الاستبيانات للأسر المعيشية والمقابلات شبه المنظمة لمُحصلي البيانات قبل بدء جمع البيانات. مُنِح المشاركون في البحث صحيفة معلومات تُلخِّص الغرض من البحث وأهدافه قبل حثهم على الموافقة.

تستند هذه الورقة البحثية أيضًا إلى وقائع عشرين جلسة حوار مجتمعي محلي منظمة بين شهرَي حزيران/ يونيو وكانون الأول/ديسمبر 2022، وأربع عشرة جلسة حوار مجتمعي محلي منظمة بين شهرَي آب/ أغسطس وكانون الأول/ ديسمبر 2023. نُشِرت نتائج البحث بين فئات المجتمع الأوسع، ما أتاح مساحةً للمشاركين في الحوار من مختلف المجموعات العرقية والطائفية لتبادل خبراتهم، ومناقشة وتطوير حلول تعاونية للتصدي لآثار تغير المناخ.

التصورات المجتمعية حول تغير المناخ

رغم كون تغير المناخ قضية رئيسية، فهو لا يشكِّل أولوية في محافظة نينوى بالعراق. قُيمت آراء المشاركين في الاستبيان حول ما إذا كان تغير المناخ يشكِّل أولوية أم لا، نظرًا لأهمية الزراعة اقتصاديًا في المجتمع. عُرِضت عليهم قائمة بخمسة عشر اختيارًا وطُلِب منهم اختيار ثلاثة اختيارات كحد أقصى.

على مدار عامين متتاليين، توضح النتائج أن تغير المناخ لم يكن ضمن أولويات المشاركين. بدلاً من ذلك، كانت الإجابات الثلاث الأكثر شيوعًا هي: بطالة الشباب وفرص العمل، وإعادة الإعمار، والقدرة على الوصول إلى الخدمات البلدية الأساسية (الشكل رقم 1).

9 Robert Bosch Stiftung, Stockholm International Research Institute (SPIRI) and Al-Tahreer Association for Development (TAD), "Developing Local Peacebuilding Capacity in Ninewa, Iraq: Creating Social Cohesion through Local Community Dialogue", (n.d.)، متاح على هذا الرابط

الشكل رقم 2: جوانب تغير المناخ الأكثر تأثيرًا على سكان سهل نينوى

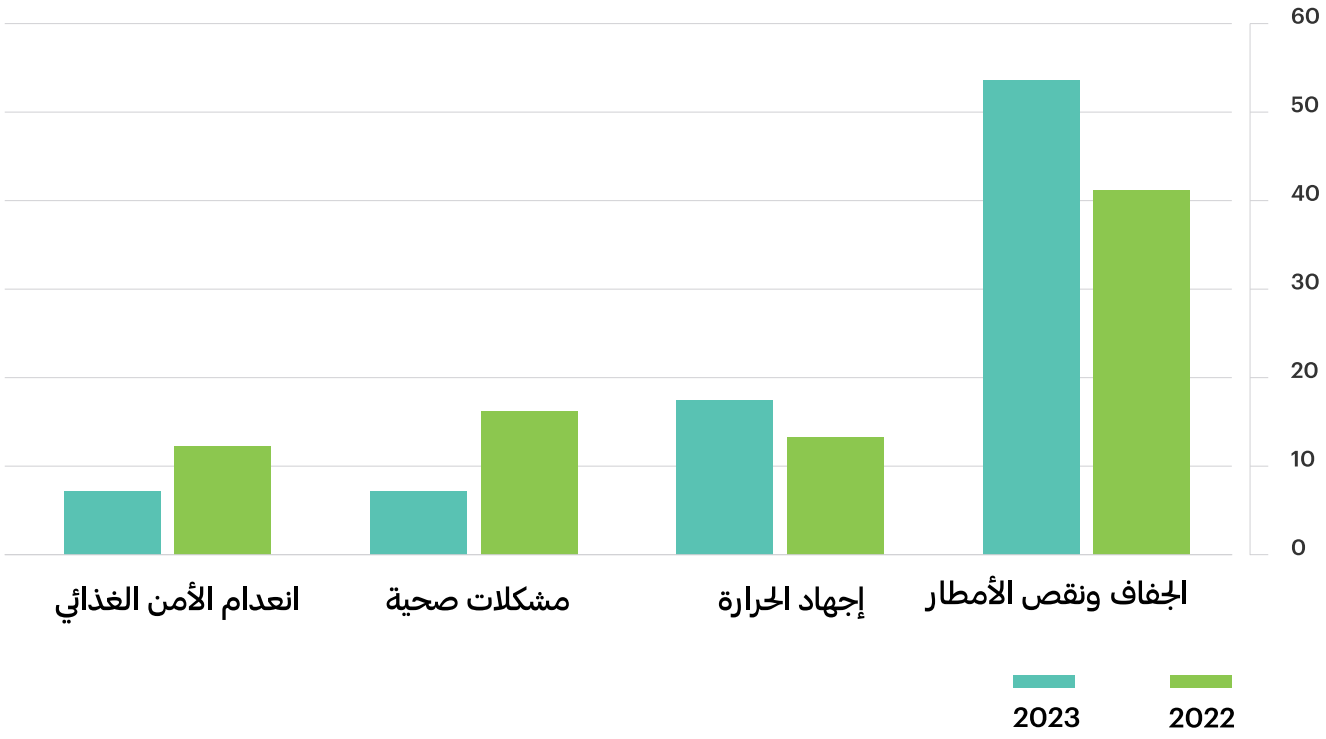

ملاحظة: تمكن المشاركون من تقديم أكثر من إجابةٍ. فترات المشاركة في الدراسة الاستقصائية: من شباط/ فبراير إلى نيسان/ أبريل 2022، ومن آذار/ مارس إلى نيسان/ أبريل 2023.

مع ذلك، عند سؤال المشاركين مباشرةً عن تغير المناخ وتأثيره على مجتمعاتهم، أشار معظمهم إلى الجفاف ونقص هطول الأمطار (41 في المئة)، تلتها ارتفاع درجات الحرارة (13 في المئة)، والمشاكل الصحية (16 في المئة). وفي العام التالي، زادت نسبة المشاركين الذين اختاروا الجفاف ونقص هطول الأمطار (الشكل رقم 2)؛ حيث شهدت البلاد جفافًا غير مسبوق ومستويات قياسية من ارتفاع درجات الحرارة وتبخّر المياه السطحية في ذلك العام.[10]

توجد بعض الاختلافات في كيفية تأثير تغير المناخ على المجتمعات المحلية عبر المناطق المختلفة. على سبيل المثال، في سهل نينوى، كانت أعلى نسبة من المشاركين الذين ذكروا أن الجفاف وغياب الأمطار لهما أكبر الأثر في ناحية النمرود، وهي أرض زراعية بالأساس تقع في شمال ملتقى نهر دجلة مع رافده، نهر الزاب الكبير.

إن حقيقة أن تغير المناخ ليس من الأولويات العليا للمشاركين قد تشير إلى أن العديد منهم لا يربطون تلقائيًا بين الجفاف وقلة الأمطار وتغير المناخ، وذلك بسبب محدودية الوعي والمعرفة. يندرج كلٌّ من الجفاف وعدم سقوط الأمطار تحت الظواهر الجوية السريعة المفاجئة أو القاسية، ويحدث على مدار فترات قصيرة –عادة في غضون أسابيع أو أشهر– على عكس الظواهر البطيئة التدريجية التي تحدث على مدار عدة سنوات. أوضح أحد المشاركين في المقابلة:

> أغلبية المجتمع لا يمتلك المعرفة الكافية عن تغير المناخ وآثاره. أنا شخصيًا لا أمتلك المعرفة الكافية رغم كوني ناشطًا في المجتمع المدني. المواطن العادي لا يعرف، ولهذا من الضروري رفع الوعي حول تأثيرات تغير المناخ.[11]

خضعت مسألة الوعي بالمناخ للمناقشة المطولة خلال الحوارات المجتمعية التي ناقش فيها المشاركون أن اتخاذ إجراءات يومية صغيرة لترشيد استهلاك المياه والطاقة وفرز النفايات وإعادة استخدام البلاستيك والزجاج يمكنها المساعدة في حماية البيئة وتخفيف آثار تغير المناخ. كما تم بحث أهمية رفع الوعي في المدارس وتثقيف الأطفال بشأن تغير المناخ. وعبَّر كثيرون عن قلقهم البالغ من الأثر الضارّ لنقص المياه وموجات الجفاف المتكررة على الأنشطة الزراعية في منطقةٍ تعتمد بشكل أساسي على الزراعة المروية بالأمطار.

بما أن زراعة المحاصيل وتربية الماشية يشكّلان مصدر الدخل الأساسي لكثيرٍ من الأسر، فإن تدهور الزراعة في سهل نينوى له تأثير خطير على موارد رزق الناس. عند النظر إلى الأمر من زاوية استدامة موارد الرزق، يتضح أن تغير المناخ يمثّل تحديًا خطيرًا ومصدر قلق ملحًّا لكل المجتمعات المحلية. ظهر ذلك في المقابلات مع المزارعين والسلطات الإدارية المحلية. عبَّر أحد المشاركين في البحث عن مخاوفه من تراجع الآفاق الاقتصادية في المنطقة. وأشار قائلًا:

> إذا لم تسقط الأمطار، لن توجد زراعة. وإذا كان الوضع الاقتصادي

10 Alannah Travers, “Extreme Heat Hits Iraq, as Temperatures Exceed 50 Degrees Celsius”, Al Jazeera, 4 August 2023متاح على هذا الرابط

11 ذكر من الشبك من بعشيقة، مقابلة مع مُحصّل البيانات، آذار/ مارس 2022.

في سهل نينوى سيئًا، سيبدأ الناس في مغادرة المنطقة، إما بالهجرة من القرية إلى المدينة أو بالتوجه إلى الموصل أو إلى إقليم كردستان. يعمل نحو 70 إلى 80 في المئة من السكان في قطاع الزراعة، ونسبة ضئيلة فقط من السكان موظفون. لذا فنحن نعتمد على الزراعة حقًّا.[12]

أكَّد أعضاء المجتمع الذين أجرينا معهم مقابلات من جماعات عرقية طائفية ومناطق مختلفة في سهول نينوى أن تغير المناخ له بالفعل تأثير ملحوظ على موارد الرزق الزراعية لكثير من الأسر. أضر تلف المحاصيل بمدى توفر الأغذية المحلية، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الطعام. نتيجةً لذلك، تكافح الأسر الريفية لكسب العيش. أجبرت موجات الجفاف المتعاقبة وقلة سقوط الأمطار الكثيرين على التفكير في هجر الزراعة والانتقال إلى مناطق حضرية بحثًا عن مصدر دخلٍ بديل. فكما أكَّد المشاركون في المقابلات:

> إذا لم تسقط الأمطار خلال الأيام القليلة التالية، فستقع مشكلة [في موارد الرزق] في سهل نينوى، إذ إن أكثر من نصف سكانها يعتمدون على زراعة محاصيل الحبوب، وخاصةً القمح والشعير، باعتبارها مصدرًا للدخل.[13]

قالت إحدى المشاركات من النمرود:

> تواجه المنطقة حاليًّا موجة جفاف شديدة إذ أصبحت المياه الصالحة للشرب شحيحة، فلا يجد الناس مياهًا صالحة للشرب لمدة تصل إلى الأسبوعين. وتسبب الجفاف وعدم الري في خسائر ضخمة للمزارعين.[14]

تُعاني العديد من المجتمعات المحلية من تحديات إضافية مرتبطة بالزراعة، نتيجةً للجفاف وعدم سقوط الأمطار، من صعوبة الوصول إلى المراعي لتربية الماشية إلى تكاليف مستلزمات الإنتاج الإضافية للعلف والبذور والأسمدة وما إلى ذلك. كما شرح أحد المشاركين في المقابلة:

> يعتمد معظم الناس في منطقتي على تربية الأبقار، ومع ازدياد صعوبة العثور على مراعٍ، يضطرون إلى شراء العلف، الذي غلا ثمنه. وبالتالي ازدادت أعباء تربية الأبقار.[15]

إضافةً إلى تدهور موارد الرزق، يُذكَر أن تغير المناخ يفاقم تحديات الإدارة القائمة المتعلقة بتقديم الخدمات الأساسية والوصول إليها، مثل الكهرباء والمياه وغيرها. أرجع المشاركون زيادة حدة الظواهر الجوية –الضغط الحراري والعواصف الترابية– إلى التدهور البيئي، الناجم عن فقدان الغطاء النباتي والأراضي الصالحة للزراعة. يُنظر إلى التوسع الحضري السريع الناتج عن مصادرة ملكية الأراضي الصالحة للزراعة من أجل بناء المنازل على أنه يفاقم معدل تكرار الظواهر الجوية القاسية. وقد تم التعبير عن ذلك في كل من المقابلات وكذلك خلال جلسات الحوار المجتمعية، حيث وصف المشاركون كيف:

> بدأت الزراعة تتلاشى في نينوى بسبب الاستيلاء على الأراضي بغرض إنشاء مجمعات سكنية، ما يضاعف المشاكل القائمة مثل الطلب على الخدمات الأساسية. تحتاج مشروعات الإسكان الجديدة إلى الحصول على المياه والكهرباء، اللذين تعاني الحكومة بالفعل من أجل توفيرهما.[16]

12 ذكر عربي سني من قره قوش، مقابلة مع مُحصّل البيانات، نيسان/ أبريل 2022.

13 ذكر مسيحي من قره قوش، مقابلة مع مُحصّل البيانات، نيسان/ أبريل 2022.

14 أنثى عربية من النمرود، مقابلة مع مُحصّل البيانات، نيسان/ أبريل 2024.

15 ذكر من الشبك من بعشيقة، مقابلة مع مُحصّل البيانات، آذار/مارس 2022.

16 ذكر من الشبك من بلدة برطلة، مقابلة مع مُحصّل البيانات، آذار/مارس 2022.

ذكر مشارك آخر:

> بعشيقة كانت تتمتع بالنسيم البارد بفضل بساتين الزيتون. كان لدينا نحو 90,000 شجرة زيتون ولكن تنظيم الدولة الإسلامية أحرق معظمها. الآن ارتفعت درجات الحرارة بصورة أكبر من قبل. كانت البساتين تمنع أيضًا العواصف الترابية، والتي أصبحت أكثر تكرارًا هذه الأيام.[17]

أما إحدى المشاركات في المقابلة فقد عبَّرت عن فقدان بعشيقة هويتها مع بناء هذه المنازل الجديدة، مضيفةً أنَّ: «درجات الحرارة أعلى الآن نتيجةً لفقدان بساتين الزيتون».[18]

للهجرة الناجمة عن تغير المناخ أيضًا آثار على العلاقات الاجتماعية، في سهل نينوى، أصبحت التصورات والسرديات المتعلقة بالتغيرات الديموغرافية، التي زادت بشكل مثير للقلق في السنوات الأخيرة، تهديدًا للوحدة الاجتماعية. وغالبًا ما تضع هذه السرديات المجتمعات المحلية في مواجهة بعضها البعض، حيث تدور حول أي المجتمعات المحلية لها الحق في الإقامة في أي المناطق، ما يزيد المخاوف المنتشرة من فقدان الهوية الثقافية. كما شرح أحد المشاركين في المقابلة: «الناس يفكرون في بيع أراضيهم الصالحة للزراعة إذا أصبحت عديمة الجدوى بفعل الجفاف. قد يعزِّز هذا مزيدًا من التغير الديموغرافي، وهو ما يمثِّل مشكلة قائمة بالفعل في المنطقة».[19]

يعد تغير المناخ عاملًا مفاقمًا للتهديدات، حيث يتداخل مع العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية.[20] يمكن لتدهور الظروف المعيشية في محافظة نينوى تهميش الجماعات المتضررة وزيادة المظالم. يوجد أيضًا خطر متمثل في أنه في غياب مصادر توليد الدخل البديلة، قد يلجأ الناس إلى العنف لحماية الموارد المتناقصة أو للحصول عليها. تعني الآثار الضارة لتغير المناخ على الزراعة والماشية أن المصاعب الاقتصادية صعبة بوجهٍ خاص على الجماعات المعتمدة مباشرةً على هذه الموارد. يمكن أن يؤدي الجفاف والتصحر إلى زيادة التنافس على المياه والأراضي ووسائل توليد الدخل الأخرى، ويمكنه زيادة خطر التوترات بين المجموعات المختلفة.[21]

التعاون بين المجتمعات المحلية من أجل التكيف مع تغير المناخ

ذكرت الأغلبية العظمى من المشاركين في الدراسة الاستقصائية أن لديهم علاقات جيدة أو جيدة للغاية مع أفراد من الجماعات العرقية والدينية الأخرى–36 في المئة و62 في المئة على التوالي. ولكن هذه العلاقات تظل هشة، بما أن الأقليات ما زالت تعاني من وطأة تجربتها

17 ذكر إيزيدي من بعشيقة، مقابلة مع مُحصّل البيانات، آذار/مارس 2022.

18 أنثى من الشبك من بعشيقة، مقابلة مع مُحصّل البيانات، آذار/مارس 2022.

19 ذكر مسيحي من قره قوش، مقابلة مع مُحصّل البيانات، آذار/مارس 2022.

20 UN News, "Climate Change Recognized as 'threat multiplier', UN Security Council Debates Its Impact on Peace", 25 January 2019، متاح على الرابط التالي https://news.un.org/en/story/2019/01/1031322

21 مؤسسة مسارات السلام (PPO) ومؤسسة بيرغوف، آثار تغير المناخ على ديناميات الصراع في العراق: دراسة أقضية مخمور وتلعفر والرفاعي، 2023، متاحة على هذا الرابط

المروعة على يد «داعش» إضافةً إلى المعاناة التي سببتها عقودٌ من العنف والاضطهاد. في سهل نينوى بعد التحرر من حكم «داعش»، أحد العوامل الرئيسية للتوترات بين المجتمعات المحلية الشعور بعدم المساواة في توزيع المساعدات والتعويضات عن الأضرار. ففي رأي أحد المشاركين الإيزيديين، عانت جماعته من «الظلم في التعويضات، ربما عن عمد، لا نعرف. يوجد ظلمٌ واقع على بعشيقة ومجتمعاتها المحلية من طرف حكومة نينوى المحلية. التعويضات غير متناسبة مع حجم الضرر الناجم عن السرقة والتدمير».[22]

يتعلق أحد الأخطار الأخرى التي تهدد التماسك الاجتماعي في سهل نينوى بالتغيرات في التصورات والسرديات الديموغرافية التي زادت بشكل مقلق في السنوات الأخيرة. غالبًا ما تضع هذه السرديات الشبك ضد المسيحيين، حيث تدور حول أي المجتمعات المحلية لها الحق في الإقامة في أي المناطق، ما يزيد المخاوف المنتشرة من فقدان الهوية الثقافية.

رغم هذه المشاكل والتوترات الكامنة، فالمواقف من التعاون بين الجماعات العرقية والدينية المختلفة إيجابية بصفةٍ عامة، ويوجد انفتاحٌ للتعاون مع الآخرين لمعالجة القضايا المشتركة. تظهر نتائج الاستطلاع أن الغالبية العظمى من المشاركين يعتبرون هذا المستوى من التعايش بين المجتمعات المحلية جيدًا أو جيدًا للغاية–41 في المئة و58 في المئة على التوالي. وتوضح نتائج البحث أيضًا أنه رغم وجود تقليد تعاوني قوي في الزراعة والأعمال والتجارة، يغيب التعاون بدرجةٍ كبيرة في المجالات الأخرى، بما فيها التكيف مع تغير المناخ. إضافةً إلى ذلك، طالب كثيرٌ من المشاركين بتعزيز تعاونهم في هذه المجالات.

خلال اجتماعات الحوار المجتمعي، شدَّد العديد من المشاركين على عدم إمكانية فصل مشكلات عديدة في سهل نينوى عن التحديات الأكبر المتمثلة في الحوكمة والاقتصاد السياسي في العراق، التي تستلزم إصلاحات استراتيجية وهيكلية. على سبيل المثال، أشار بعض المشاركين كيف أن استمرار اعتماد العراق على الهيدروكربونات وخططه وسياساته الضعيفة في التنوع قد فاقم من آثار تغير المناخ، ما أثر سلبًا على الفلاحة والزراعة وأضعف قدرة الشباب على الانضمام إلى القوى العاملة.

ذكر آخرون اعتماد الدولة الكبير على القطاع العام والتوقعات المتجذرة بالتوظيف، ما يعيق نمو القطاع الخاص ويقوّض ثقة الشباب وروح المبادرة. رغم إدراك المشاركين للطبيعة الهيكلية لتلك التحديات، أكدوا أنه لا يزال هناك مجال للمبادرات المجتمعية التعاونية لمواجهة القضايا المشتركة. مهما كان أثر مثل هذه المبادرات المحلية يبدو صغيرًا أو بسيطًا، يمكنها أن تساعد في تخفيف بعض المصاعب، وربما تسهم في بناء السلام وتعزيز الوحدة الاجتماعية في سهل نينوى.

شدَّد المشاركون في الحوار على أن الإجراءات المجتمعية يمكنها الإسهام في التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره. تنوعت المقترحات بين التوعية بآثار تغير المناخ، والحفاظ على المياه والأراضي، وحماية المساحات الخضراء وإعادة التشجير، وتحسين الزراعة من خلال مشاركة أفضل الممارسات، والاتجاه إلى المحاصيل الموفرة للمياه، واعتماد أنظمة ري حديثة. أوضح عدة مشاركين ما يلي: «نحتاج إلى جهودٍ كثيرة في التوعية، والأمر الأهم هو توعية المواطنين بآثار تغير المناخ، ثم اتخاذ إجراءات يمكن رسمها.. [عندما] نجتمع».[23] قالت إحدى المشاركات من برطلة: «على الحكومة سن قوانين تحظر مصادرة ملكية الأراضي الزراعية وتحويلها إلى مشروعات سكنية لحماية الغطاء النباتي في المنطقة».[24]

22 ذكر إيزيدي من بعشيقة، مقابلة مع مُحصّل البيانات، نيسان/أبريل 2022.

23 ذكر من الشبك من بعشيقة، مقابلة مع مُحصّل البيانات، آذار/مارس 2022.

24 أنثى من الشبك من بعشيقة، مقابلة مع مُحصّل البيانات، نيسان/أبريل 2023.

يمكن للتعاون أيضًا أن يشمل جهود مناصرة مشتركة، فتمارس المجتمعات المحلية المختلفة ضغطًا مستمرًا على السلطات والنواب المحليين المختصين لوضع مخاوفهم المتعلقة بتغير المناخ في الأولوية. يشير بعض المشاركين إلى أنه: «يجب على المجتمعات المحلية المختلفة الضغط على صناع القرار لوضع احتياجات المنطقة في الأولوية بدعم الزراعة والمزارعين وضمان توفير المياه اللازمة للزراعة».[25] وأوضح مشارك آخر أنه: «يمكننا أن نطلب من الحكومة المحلية منع البناء على الأراضي الزراعية والتعاون لتوفير المياه والبدء في استخدامها بطريقةٍ أكفأ».[26]

يمكن لبعضٍ من تدابير التكيف المذكورة المساعدة في حماية البيئة، ولكنها لا يمكن أن تكون فعالة إلا عند الاقتران بالدعم الكافي من الأجهزة الحكومية والجهات المانحة والمنظمات المحلية والدولية المختصة، فهي توفر فرصًا لبناء السلام الشامل والمستدام لأن لها إمكانية توحيد مختلف المجتمعات المحلية التي تكافح للحفاظ على موارد رزقها وشكل حياتها.

خاتمة

اعتماد العراق الزائد على العائدات النفطية جعل اقتصاده متأثرًا بتقلبات أسعار النفط. وقد تعهدت الحكومات المتعاقبة بفطام البلاد من الوقود الأحفوري ومواجهة آثار القطاع على البيئة والصحة العامة وتنويع موارد الاقتصاد، لكنها فشلت في ذلك. تشغِّل الزراعة 20 في المئة من القوى العاملة –ثالث أكبر نسبة بعد قطاع الخدمات والإدارة العامة– إلا أنها تترنح من الآثار المجتمعة لنقص الاستثمارات والأساليب العتيقة.[27] أدى التصحر إلى تقلص مساحات الأراضي القابلة للزراعة، فيما تسببت موجات الجفاف وتفاوت معدلات هطول الأمطار في انخفاض الإنتاج. اجتمع فقدان المحاصيل مع انخفاض الدخل وزيادة أسعار الغذاء لتهديد الأمن الغذائي لمَن يعيشون بالفعل على حافة الفقر.

يسهم انعدام الأمان هذا في الهجرة الناجمة عن تغير المناخ إلى المدن وزيادة الطلب على الخدمات العامة في المناطق الحضرية، ما يزيد خطر القلاقل الاجتماعية والاحتجاجات.[28] وأدى نمو سكان العراق الشباب المطّرد إلى جعل البطالة مشكلة متنامية، حتى قبل الشعور بالكامل بأثر الابتعاد إجباريًّا عن الهيدروكربونات وبداية تغير المناخ على الزراعة. ولن تُزيد مسيرة تغير المناخ المتواصلة هذه المشاكل إلا سوءًا.

في محافظة نينوى وبعد عقدٍ من حكم «داعش»، ما زالت المجتمعات المحلية تكافح من أجل استعادة الأنشطة الزراعية نتيجةً لضعف الموارد المالية –للمستلزمات الزراعية مثل المعدات والحبوب والأسمدة– وحدَّة تداعيات تغير المناخ. في منطقةٍ فيها الزراعة بعلية بالأساس، أدت قلة سقوط الأمطار وموجات الجفاف، إلى جانب القيود على نظام الري، إلى خسائر هائلة في الدخل ومصاعب اقتصادية.[29]

25 ذكر من الشبك من بلدة برطلة، مقابلة مع مُحصّل البيانات، آذار/مارس 2022.

26 ذكر مسيحي من تلكيف، مقابلة مع مُحصّل البيانات، نيسان/أبريل 2024.

27 Food and Agriculture Organization (FAO) and World Food Programme (WFP), Agricultural Value Chain Study in Iraq: Dates, Grapes, Tomatoes and Wheat, 31 March 2021، متاحة على هذا الرابط

28 وكالة الأمم المتحدة للهجرة (IMO)، العراق، الهجرة والبيئة وتغير المناخ في العراق، 09 آب/أغسطس 2022، متاح على هذا الرابط

29 Sanar Hasan, “Climate Change Leaves Iraq’s ‘Breadbasket’ with Less Water, Wheat, and Farmers”, The New Humanitarian, 6 September 2022، متاح على هذا الرابط

رغم حجم هذه التأثيرات الوخيمة وسرعتها، إلا أن تغير المناخ ليس من أولويات قضايا المشاركين من مختلف الجماعات العرقية والدينية في سهل نينوى. ومع ذلك، عند سؤال المشاركين مباشرةً عن تغير المناخ، قدموا صورةً مختلفةً تمامًا.

من الضروري لإعادة الإعمار والتنمية بعد النزاع أن تدمج الجهات الفاعلة التصورات المجتمعية وتعزز إشراك المجتمع المحلي في التكيف مع المناخ. يقتضي هذا استعادة الأنشطة الزراعية المحلية بوصفها جزءًا لا يتجزأ من جهود إعادة الإعمار والتنمية. هذه الأنشطة مهمة اقتصاديًّا وثقافيًّا ولها تبعات إيجابية على العلاقات بين المجتمعات المحلية. ولكن عند استعادة الأنشطة الزراعية، من المهم معالجة القضايا الملحة الأخرى، مثل تغير المناخ الذي يُفاقم مشاكل الحوكمة والثغرات القائمة. تضمن تلبية هذه الاحتياجات الاستدامة وتُيسِّر حلولًا دائمة للمجتمعات المحلية.

الأردن

النُّهُج التشاركية في قطاع المياه الأردني: تأملات

حسام حسين

توصيات السياسات العامة

- نظرًا للتقدم البطيء بطبيعته، على الجهات المانحة والمسؤولين الحكوميين إدارة التوقعات من المشروع عند التحول من النهج المنطلق من القمة إلى القاعدة إلى النهج المنطلق من القاعدة إلى القمة في ظل نظامٍ شديد المركزية، أسهم في إغلاق المبادرات السابقة.
- لتجنب التوترات والنزاعات على المستوى الوطني، يجب على نظام الأردن المركزي استشارة المجتمعات المحلية قبل تحويل المياه أو ضخها من منطقةٍ إلى أخرى، وخاصةً إذا تسبب ذلك في نقص موارد المياه المحلية أو عدم الحصول عليها.
- لتقديم نظرة ثاقبة على الضغوط البيئية، على حكومة الأردن أن تتمتع بفهمٍ أعمق لتخصيص المياه العابرة للحدود والحصول عليها، وهذا مصدر للتوترات والنزاعات بين القطاعات والأقاليم والبلاد المختلفة.

كلمات مفتاحية: الأردن، المياه، الحكومة، المركزية، الوطنية، العابرة للحدود، النُّهُج التشاركية

مقدمة

أصبحت الأردن بالتدريج دراسة حالة لأبحاث سياسات المياه منذ بداية الربيع العربي والحرب السورية وتدفق اللاجئين الناتج عن ذلك إلى داخل البلاد. منذ عام 2011، ازداد عدد الدراسات ومشروعات التنمية التي تركز على الأردن، ومع ظهور تحديات جديدة لضمان الأمن المائي أمام المؤسسات الحكومية التي تدير موارد المياه هذه. ولكن قضية ندرة المياه في الأردن ليست جديدة؛ فحتى قبل عام 2011، كانت ضمن أكثر 5 دول تعاني من ندرة المياه على مستوى العالم.[1] اليوم تُصنَّف الأردن بأنها ثاني أكثر دولة تعاني من ندرة المياه في العالم، وكان نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة 61م3 تقريبًا في عام 2021.[2]

تُعَد ندرة المياه مدخلًا لفهم مختلف التوترات والنزاعات البيئية في الأردن والمناطق الأخرى شبه القاحلة. زادت محدودية الموارد المائية –التي فاقمتها آثار تغير المناخ المتنامية– من حدة التنافس بين القطاعات والمناطق والدول على تخصيص المياه والحصول عليها. هذه الصلة بين المياه والمناخ والبيئة والنزاعات، إلى جانب زيادة الأبحاث في سياسات المياه في الأردن على مدار العقد الماضي، يجعلان الآن لحظةً مناسبة لاستعراض مناهج الأردن في التعامل مع ندرة المياه والتأمل فيها.

يبحث هذا المنشور في دور النُّهُج التشاركية في قطاع المياه في الأردن ومداها. تشير النتائج الأولية إلى أن سياسات قطاع المياه في الأردن على درجةٍ عالية من المركزية. غالبًا ما تشجِّع المنظمات غير الحكومية على اتباع النُّهُج التشاركية للتوعية بقضية المياه في أوساط الطلاب والمجتمعات المحلية، مستهدفةً قطاع التعليم والزعماء الدينيين للتشجيع على الحفاظ على المياه، وخاصةً من خلال تغيير السلوكيات.[3] على المستوى الوطني، نادرًا ما تطبِّق وزارة المياه والري النُّهُج التشاركية، فغالبًا ما تقود هذه المبادرات الوكالات المانحة مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).

تضع وزارة المياه والري عادةً السياسات والاستراتيجيات الوطنية للمياه بالتشاور مع الأكاديميين والوكالات المانحة والمجتمع المعرفي عوضًا عن الإسهامات المهمة من المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. تقدم هذه الورقة البحثية نظرة عامة على نظام إدارة قطاع المياه في الأردن، وتستكشف بُعد النزاعات داخل القطاع –وخاصةً حلقة الوصل بين البيئة والمناخ والنزاعات في الأردن، وتنظر في دراستَي حالة للنُّهُج التشاركية وإشراك المجتمعات المحلية، وتناقش دور المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في قطاع المياه الوطني.

قطاع المياه في الأردن: نظام مركزي

تتوافق استراتيجية المياه في الأردن مع «رؤية التحديث الاقتصادي» التي طُرِحت في عام 2022، بمبادرةٍ من الحكومة وتأييدٍ من الملك. تحدد هذه الرؤية الإطار الاستراتيجي للتحول الاقتصادي والتنمية الاقتصادية للبلاد على مدار العقد التالي. وتهدف إلى تحويل الاقتصاد برعاية الابتكار وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز النمو المستدام –وخاصةً في تنويع الصناعة– وتطوير البنية التحتية واستغلال التكنولوجيا لتوفير فرص عمل وزيادة الإنتاجية. تؤكِّد الرؤية على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والإصلاحات التنظيمية، وتنمية الثروة البشرية لبناء اقتصاد مرن وشامل ونشط يلبي احتياجات العالم سريع التغير.[4]

تماشيًا مع روح هذه الرؤية، تقدم الاستراتيجية الوطنية للمياه للأعوام 2023-2040 خارطة طريق لتعاون الحكومة والشراكة العامة لضمان الأمن المائي من أجل تحقيق الصحة والرخاء والنمو. وُضِعت هذه الصيغة المُحدَّثة للاستراتيجية استجابةً للتحديات البيئية، ما استوجب وضع خطة شاملة طويلة الأجل للتصدي للقضايا التي تواجه الأردن.[5]

قطاع المياه الأردني مركزي، ومؤسساته الرئيسية هي:

- وزارة المياه والري: الهيئة المركزية المسؤولة عن إدارة موارد المياه وصياغة السياسات والتخطيط. تُشرِف وزارة المياه والري على قطاع المياه وتُنسِّق مع الجهات المختصة الأخرى.
- سلطة وادي الأردن: تُطوِّر موارد المياه في وادي الأردن وتديرها. وتتولى مشروعات الري والسدود والبنية التحتية المرتبطة بها.
- سلطة المياه الأردنية: تُقدِّم خدمات المياه ومياه الصرف في أنحاء البلاد، بما في ذلك تشغيل شبكات إمدادات المياه والصرف الصحي وصيانتها. تُنسِّق سلطة المياه الأردنية مع شركات مرافق المياه لتوصيل الموارد المائية.

إضافةً إلى ذلك، للجهات والمؤسسات الحكومية الأخرى –وزارة الزراعة ووزارة البيئة– مسؤوليات معينة في ما يخص الموارد المائية، مثل مياه الري، والمياه وتغير المناخ، وحماية البيئة. وعمومًا، يقتضي هذا النظام المركزي مسؤولية وزارة المياه والري عن ضمان الأمن المائي لكل شخصٍ في البلاد. تُعتبَر الموارد المائية أصلًا وطنيًّا تملكه الدولة، وتدير الحكومة هذه الملكية من خلال المؤسسات المذكورة أعلاه. ومن ثم، ضمانًا لتوفير المياه لجميع المواطنين والمناطق في البلاد، تنقل وزارة المياه والري المياه وضخها في أنحاء الأردن، بدلًا من التوفيق بين الموارد المائية والاحتياج المحلي. يحصل سكان عَمَّان اليوم على مياه من مناطق مختلفة من الأردن، بما فيها مصادر المياه الجوفية في حوض الديسي، الذي يقع في جنوب البلاد على بعد 300كم تقريبًا من عَمَّان.[6]

1 Munther J. Haddadin (ed.), Water Resources in Jordan: Evolving Policies for Development, the Environment, and Conflict Resolution, Resources for the Future (RFF) Press, 2006.

2 The Ministry of Water and Irrigation (MWI), National Water Strategy 2040: Summary, 2023 – 2023، متاح على هذا الرابط

3 Lexine Tallis Hansen, Shari Dann and John M. Kerr, "A Critical Learning Cycle Model for Sustainability Education: Two Case Studies of Water Conservation Programs in Jordan", Journal of Sustainability Education (March 2012 3)، متاحة على هذا الرابط؛ Hussam Hussein, "A Critique of Water Scarcity Discourses in Educational Policy and Textbooks in Jordan", The Journal of Environmental Education 49, no. 3 (2018), pp. 260–271، متاح على الرابط التالي https://doi.org/10.1080/00958964.2017.1373620: Giulia Buccione, Religious Messaging and Adaptation to Water Scarcity: Evidence from Jordan, Centre for Studies in Economics and Finance (CSEF), 30 October 2022، متاحة على الرابط التالي https://csef.it/wp-content/uploads/Buccione.pdf

4 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رؤية التحديث الاقتصادي: إطلاق الإمكانات لبناء المستقبل، حكومة الأردن، 2022، متاحة على هذا الرابط

5 وزارة المياه والري، الاستراتيجية الوطنية للمياه للأعوام 2023-2040.

6 Hussam Hussein, "Yarmouk, Jordan, and Disi Basins: Examining the Impact of the Discourse of Water Scarcity in Jordan on Transboundary Water Governance", Mediterranean Politics 24, no. 3 (2019), pp. 269–289، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1080/13629395.2017.1418941

العلاقة بين المناخ والمياه والبيئة والنزاعات

يُقدِّم فهم قضايا المياه رؤية ثاقبة قيِّمة للنزاعات والتوترات البيئية في الأردن والمناطق شبه القاحلة الأخرى. نظرًا لمحدودية الموارد المائية وآثار تغير المناخ المتزايدة، تتصاعد حدة التنافس بين القطاعات والمناطق والدول المختلفة على تخصيص المياه والحصول عليها. تمحور أحد مصادر التوترات وزيادة العلاقات التصادمية حول تخصيص الموارد المائية العابرة للحدود. تتشارك الأردن معظم المصادر المائية السطحية مع دول الجوار: تتشارك نهر الأردن مع لبنان وسوريا وإسرائيل وفلسطين، أما نهر اليرموك فتتشاركه مع سوريا وإسرائيل. إضافةً إلى ذلك، فهي تتشارك حوض الديسي الجوفي غير المتجدد مع المملكة العربية السعودية.[7]

أحد الأمثلة على ذلك العلاقة السياسية المائية بين سوريا والأردن. شهدت العلاقات بين الأردن وسوريا على مدار العقود الماضية نزاعًا حول كمية المياه المتدفقة إلى الأردن من نهر اليرموك. رغم توقيع البلدين اتفاقات ثنائية بشأن نهر اليرموك في عامي 1953 و1987، تشكو الأردن من وصول المياه المتدفقة إليها.[8] رغم أن سوريا ذكرت أن تغير المناخ هو السبب في انخفاض تدفق مياه النهر، إلا أن الحكومة الأردنية أشارت إلى بناء عدد متنامٍ من السدود السورية في المنبع. كما أشارت الأبحاث الحديثة أيضًا إلى الاتفاقية نفسها، التي لا تنظم إلا الموارد المائية السطحية وليس مصادر المياه الجوفية في الحوض.[9]

من الأمثلة الأخرى على التوترات والنزاعات ضمن سياقٍ وطني ما يحدث كثيرًا عند اتخاذ قرارات مركزية بشأن نقل المياه وضخها من منطقة إلى أخرى دون استشارة المجتمعات المحلية أو إشراكها، ما يؤدي إلى تقليل القدرة على الحصول على مصادر المياه المحلية أو عدم الحصول عليها مطلقًا بعد النقل. على سبيل المثال، بعد حرب 2011 في سوريا، ازداد عدد السكان في شمال الأردن نظرًا لانتقال اللاجئين السوريين إلى عَمَّان وإربد. أدى هذا بوزارة المياه والري إلى اتخاذ قرار ضخ مياه حوض الديسي من جنوب الأردن إلى شمالها.[10] لم يُسمَح للمجتمعات المحلية مثل وادي رم بالحصول على مياه حوض الديسي لأغراضٍ زراعية، ما حدَّ من وصولهم إلى الحوض الجوفي بشكل عام.[11] تختلف ردود فعل المجتمعات المحلية على هذا القرار، عبَّر كثير من السكان عن قلقهم من احتمالية نضوب المياه المحلية وقدرتهم المستقبلية على الحصول على مياه حوض الديسي. خشوا أن يخفِّض استخراج المياه المتجهة شمالًا من إمداداتهم من المياه، مؤثرًا على الزراعة واحتياجاتهم اليومية. كان هناك تصور عام بأن نقل المياه يفيد المناطق الشمالية واللاجئين السوريين والمجتمعات الحضرية في عَمَّان بشكلٍ غير متناسب مع عدد السكان، على حساب المجتمعات المحلية الجنوبية.[12] ولكن يوجد أيضًا حسٌ بالتضامن الوطني، اعترافًا بأولوية قضية ندرة المياه الوطنية وأزمة اللاجئين السوريين، ما يستلزم تضحيات من جميع الأردنيين.[13]

أمثلة على النُّهُج التشاركية

يُحلِّل هذا القسم أمثلةً على النُّهُج التشاركية في قطاع المياه في الأردن، مركِّزًا على جمعيات مستخدمي المياه (WUAs) ومنتدى المياه في المناطق المرتفعة (HWF) بالأردن.

جمعيات مستخدمي المياه: بعد عشرين عامًا

استُحدِثت جمعيات مستخدمي المياه إلى وادي الأردن في أوائل الألفينات. في الحقيقة، واجهت إدارة مياه الري في وادي الأردن تحديات بسبب التنافس بين القطاعات، التي ازدادت سوءًا في أواخر تسعينيات القرن العشرين رغم الجهود التي بذلتها سلطة وادي الأردن. لمواجهة هذه المشكلة، استُحدِث نظام مستدام يشمل المزارعين وسلطة وادي الأردن، يركِّز على اتباع نهج تشاركي يتوافق مع توصيات الحكومة والجهات المانحة، ممولًا من الجهات المانحة والمنظمات الدولية مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والبنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.[14] استهدفت المبادرة زيادة الكفاءة وضمان التوزيع العادل للمياه وإشراك المزارعين المحليين.

كانت جمعيات مستخدمي المياه ضرورية لتحسين الري وتوزيع المياه بإنصاف وزيادة الإنتاجية الزراعية، إضافةً إلى تعزيز المشاركة المجتمعية والممارسات المستدامة في استهلاك المياه.[15] والجانب الأخير ذو أهميةٍ

7 Hussam Hussein, "Whose 'Reality'? Discourses and Hydropolitics along the Yarmouk River", Contemporary Levant 2, no. 2 (2017), pp. 103–115، متاح على الرابط التالي https://doi.org/10.1080/20581831.2017.1379493; Eugenia Ferragina and Francesca Greco, "The Disi Project: An Internal/External Analysis", Water International 33, no. 4 (2008), pp. 451–463، متاح على الرابط التالي https://doi.org/10.1080/02508060802504412; Frederick Wojnarowski, "Contested Flows: The Power and Politics of Water in Jordan", LSE (blog), 8 June 2024، متاح على هذا الرابط

8 Hussein, "Whose 'Reality'?"; Deepthi Rajsekhar, and Steven M. Gorelick, "Increasing Drought in Jordan: Climate Change and Cascading Syrian Land-Use Impacts On Reducing Transboundary Flow", Science Advances 3, no. 8 (2017)، متاح على الرابط التالي https://doi.org/10.1126/sciadv.1700581; Mark Zeitoun et al., "The Yarmouk Tributary to the Jordan River I: Agreements Impeding Equitable Transboundary Water Arrangements", Water Alternatives 12, no. 3 (2019), pp. 1064–1094.

9 Zeitoun et al., "The Yarmouk Tributary to the Jordan River I"; Mark Zeitoun et al., "The Yarmouk Tributary to the Jordan River II: Infrastructure Impeding the Transformation of Equitable Transboundary Water Arrangements", Water Alternatives 12, no. 3 (2019), pp. 1095–1122.

10 Wojnarowski, Contested flows.

11 Helena Wisbech Frid, "'Sabotage' of the Disi Water Conveyance in Rural Southeast Jordan: An Investigation of the Mechanisms Constructing the Phenomenon through the Morphogenetic 'Water' Justice Cycle", Lund University, Master's Thesis, May 2020، متاحٌ على هذا الرابط؛ Elias Salameh, Marwan Alraggad and Arwa Tarawneh, "A Disi Water Use for Irrigation – A False Decision and Its Consequences", CLEAN: Soil, Air, Water 42, no. 12 (December 2014), pp. 1681–1686، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1002/clen.201300647

12 Frid, "'Sabotage'"; Timothy Liptrot and Hussam Hussein, "Between Regulation and Targeted Expropriation: Rural-to-Urban Groundwater Reallocation in Jordan", Water Alternatives 13, no. 3, pp. 864–885، متاحة على هذا الرابط

13 Ala' Alrababa'h et al., "Attitudes Toward Migrants in a Highly Impacted Economy: Evidence from the Syrian Refugee Crisis in Jordan", Comparative Political Studies 54, no. 1 (2021), pp. 33–76، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1177/0010414020919910

14 Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GIZ), Water Users Associations (WUAs): The Story of Participative Irrigation Management in the Jordan Valley, 2010، متاحة على هذا الرابط

15 GIZ, Water Users Associations.

خاصة. تُشرِك جمعيات مستخدمي المياه المزارعين المحليين في قرارات إدارة المياه، التي تزيد من الشعور بالملكية والمسؤولية تجاه الموارد المائية وتتوسط في النزاعات لضمان التوزيع العادل وتستفيد من التدريب والمساعدة التقنية من الخبراء المقدمة من منظماتٍ مثل سلطة وادي الأردن.

في البداية، قاوم المزارعون في وادي الأردن التغيير بسبب الارتياب الناتج عن التجارب السابقة السلبية مع سلطة وادي الأردن والمخاوف من نقل المهام على نحوٍ مخادع. وضاعف من مقاومتهم تاريخٌ من مبادرات التمويل المحلي الفاشلة بخصوص روابط جديدة للمياه. علاوةً على ذلك، أدى النقص الشديد في المياه، مع تحويل كثيرٍ من المياه العذبة إلى عَمَّان، إلى اعتقاد المزارعين أن الري سيظل دائمًا في مرتبةٍ أدنى على قائمة الأولويات.

شكَّل المزارعون الكبار أيضًا تحديًا، إذ إن نفوذهم قادر على عرقلة العملية، مفضِّلين الوضع الراهن من أجل مصالحهم الخاصة.[16] وكما ذكرنا، فإن نجاح جمعيات مستخدمي المياه في وادي الأردن لم يكُن ثابت الوتيرة، إذ ثمة مخاوف من عدم قدرتها على البقاء دون الدعم المستمر من الحكومة والجهات المانحة.[17] وذكرت أن النخب استولت على بعض جمعيات مستخدمي المياه بفعل الهيمنة القبلية، وأن المزارعين الكبار يعملون أحيانًا خارج إطارها.

رغم هذه المشكلات، يُقدِّر المزارعون قيمة جمعيات مستخدمي المياه لحصولهم على الرعاية والمياه، ولزيادة الشفافية في تخصيص المياه. في الواقع، تمنع جمعيات مستخدمي المياه سرقة مياه المصب من محطات الضخ بشكلٍ فعال، رغم أنها ربما تتغاضى عن السرقة من القنوات المائية مباشرةً. تُعزِّز جمعيات مستخدمي المياه أيضًا الهوية الجمعية بين المزارعين، ما يخفِّض معدلات السرقة الداخلية مع الحفاظ على حس الاستحقاق تجاه القنوات المائية.[18]

منتدى المياه في المناطق المرتفعة

تأسس منتدى المياه في المناطق المرتفعة (HWF) عام 2008 وظل يعمل حتى عام 2015.[19] كان هدفه الأساسي تيسير الحوار وبناء الثقة بين الأطراف المعنية المختلفة في مناطق المرتفعات، بما في ذلك المزارعون. وكما تذكر الوكالة الألمانية للتعاون الدولي: «منتدى المياه في المناطق المرتفعة مثالٌ واضح على تجربة النهج التشاركي والمنطلق من القاعدة لأن المناهج المنطلقة من القمة فشلت مرارًا وتكرارًا على مر السنين في الحد من الاستغلال الزائد للمياه الجوفية».[20]

وتمكَّن المنتدى من جمع الناس والأطراف المعنية المختلفة على الطاولة نفسها، لمناقشة التوقعات والتحديات بصراحةٍ وتبادل الأفكار حول الحلول الممكنة. في الواقع، وُصِف منتدى المياه في المناطق المرتفعة بأنه خارطة طريق لتطوير وتطبيق إدارة الموارد المائية الجوفية المستدامة.[21] وتقول الوكالة الألمانية للتعاون الدولي أيضًا:

أهم النتائج المباشرة لمنتدى المياه في المناطق المرتفعة هي تحسين التواصل بين الحكومة والمزارعين. إذ حدث بناءٌ للثقة أدى إلى مستوى جديد من العلاقة وزيادة المعلومات المتاحة على الجانبين. إلى جانب هذا التحسن في جو العلاقة، نُفِّذت مشروعات عديدة من تطوير لجنة حوض الأزرق. عبَّرت جهات مانحة مختلفة عن اهتمامها بأولويات الأطراف المعنية، حتى قبل تطوير خطة العمل.[22]

وعلى الرغم من ذلك، اعتبرت وزارة المياه والري المنتدى غير فعال، ما أدى إلى إغلاقه في عام 2015.[23] ومع إغلاقه، انقطعت جميع قنوات الحوار مع المستخدمين، ولم تُبذَل أي جهود لتأسيس مشروعٍ أو منصةٍ مماثلة لتبادل المعرفة والتعلم بين الأطراف المعنية.

في الحقيقة، فإن العمليات المنطلقة من القاعدة للقمة والتعلم المتبادل بين الأطراف المعنية، وخاصةً في الساحات شديدة التناقض مثل منتدى المياه في المناطق المرتفعة، تتقدم ببطءٍ وتواجه انتكاسات. ويتوقف نجاحه أو عدم نجاحه على المنظور والتوقعات الأصلية. وقد تباينت وتيرة منتدى المياه في المناطق المرتفعة البطيئة مع توقعات الجهات المانحة وكبار المسؤولين الحكوميين، الذين يرون أن النُّهُج المنطلقة من القاعدة للقمة والحوار مع المزارعين أمر غير مثمر.

أما مديرو مشروعات الجهات المانحة والأكاديميون والمنظمات غير الحكومية، فقيَّموا العملية تقييمًا أكثر إيجابية، مقدِّرين دور المنتدى في دعم وزيادة الثقة والحوار مع المزارعين في مناطق المرتفعات، وهو خطوة حاسمة في مواجهة المشكلات الهيكلية في أزمة المياه الجوفية.[24]

تأملات في النُّهُج التشاركية في قطاع المياه

حتى الآن، تُؤكد النُّهُج التشاركية في قطاع المياه في الأردن على كلٍّ من الإمكانات والتحديات أمام إشراك المجتمعات المحلية في إدارة المياه. تحد مركزية القطاع التي ناقشناها في القسم الأول –فتهيمن عليها وزارة المياه والري والمؤسسات الحكومية في عَمَّان– من مشاركة الأطراف المعنية المحلية وإشراكها في صياغة السياسات وتطبيقها. ومع ذلك، بذلت المنظمات غير الحكومية جهودًا بارزة لإشراك المجتمعات

16 GIZ, Water Users Associations.

17 Daanish Mustafa, Amelia Altz-Stamm and Laura Mapstone Scott, "Water User Associations and the Politics of Water in Jordan", World Development 79 (March 2016), pp. 164–176، متاح على الرابط التالي https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2015.11.008

18 Mustafa et al., "Water User Associations".

19 Mathias Polak et al., 40 Years of German-Jordanian Technical Cooperation in the Water Sector, Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GIZ), November 2018, p. 97، متاح على هذا الرابط

20 Polak et al., 40 Years of German-Jordanian Technical Cooperation, p. 100.

21 Polak et al., 40 Years of German-Jordanian Technical Cooperation, p. 101.

22 Polak et al., 40 Years of German-Jordanian Technical Cooperation, p. 105.

23 Bundesanstalt für Geowissenschaften und Rohstoffe (BGR), Assessment of Groundwater Governance Capacities in Jordan, Unpublished Report, 2020.

24 BGR, Assessment of Groundwater Governance; Valerie Yorke, "Jordan's Shadow State and Water Management: Prospects for Water Security Will Depend on Politics and Regional Cooperation", in Society–Water–Technology: A Critical Appraisal of Major Water Engineering Projects, Reinhard F. Hüttl, Oliver Bens, Christine Bismuth and Sebastian Hoechstetter (eds.), Springer, 2016, pp. 227–251، متاح على الرابط التالي https://doi.org/10.1007/978-3-319-18971-0_15

المحلية، وخاصةً في المبادرات التعليمية ومبادرات الحفاظ على المياه. على سبيل المثال، تم تطوير برامج تعليمية للطلاب والمدارس توعِّي بتدابير ترشيد استهلاك المياه.[25] تستهدف حملات الحفاظ على المياه أيضًا رجال الدين، فتُدرِّبهم على التوعية خلال خُطَبهم الأسبوعية.[26] رغم جهودها، ما زال الأثر الإجمالي للنُّهُج التشاركية على مستوى السياسة الوطنية محدودًا.

تُمثِّل جمعيات مستخدمي المياه ومنتدى المياه في المناطق المرتفعة أمثلة رئيسية على النُّهُج التشاركية. لقد حققت جمعيات مستخدمي المياه في وادي الأردن، المدعومة من الجهات المانحة الدولية، نتائج متباينة. فعلى الرغم من نجاحها في زيادة إشراك المجتمعات المحلية في إدارة الري وتحسين الشفافية، إلا أن استدامتها محل شك دون الدعم المستمر لها من الجهات المانحة. ولا تزال هناك قضايا أخرى، مثل الهيمنة القبلية والتوزيع غير المنصف للمياه، ما يبرز تعقيد دمج الممارسات المحلية مع الهياكل الإدارية الرسمية.

أخفق منتدى المياه في المناطق المرتفعة –رغم وعده في البداية بتعزيز الحوار والثقة بين الأطراف المعنية وتوفير منصة للحوار والنقاشات المفتوحة– في نهاية المطاف في تحقيق التوقعات الحكومية وتم إيقافه. يوضِّح هذا التحديات الكامنة في التحول من نهج منطلق من القمة للقاعدة إلى نهج منطلق من القاعدة للقمة في ظلّ نظامٍ شديد المركزية. أسهم بطء التقدم والاختلاف في التوقعات بين الجهات المانحة والمسؤولين الحكوميين في إغلاقه النهائي.

خاتمة

وختامًا، رغم أن النُّهُج التشاركية بدت واعدة في سياقات محددة داخل الأردن، فالمركزية النظامية واختلاف توقعات الأطراف المعنية أحبطت تطبيقها على نطاقٍ أوسع. لتحقيق النجاح في المستقبل، من الضروري ضمان الدعم المستمر، وبناء الثقة بين جميع الأطراف المعنية، ومواءمة الممارسات المحلية مع الاستراتيجيات الوطنية. يمكن للتأكيد على المشاركة الحقيقية والحوار المستمر –التمتع بالقدرة على بناء الثقة والحوار بين الأطراف المعنية– المساعدة في التصدي لمشكلات الإدارة الهيكلية للمياه، بما يضمن اتباع نهج أكثر شمولًا وفعالية في مواجهة التحديات أمام ندرة المياه.

25 Hansen et al., "A Critical Learning Cycle Model"; Hussein, "A Critique of Water Scarcity Discourses".

26 Hussein, "A Critique of Water Scarcity Discourses"; Buccione, Religious Messaging.

ليبيا

أمننة النزاعات الناتجة عن الكوارث المناخية في ليبيا

أسماء خليفة

توصيات السياسات العامة

- يجب دعم مؤسسات المساءلة وآلياتها خلال عمليات المشاركة مع الحكومات الليبية. يجب حماية السلطات القضائية حتى تتمكن من إنفاذ الأحكام ومحاسبة المسؤولين الفاسدين.
- على الحكومة رفع القيود المفروضة على مساحات المجتمع المدني، والإعلام، والمشاركة المدنية التي تحد من قدرة المجتمعات على مساءلة السلطات.
- على الحكومة زيادة حجم الاستثمار في البنية التحتية الضرورية، والخدمات العامة، وتدابير الحد من خطر الكوارث التي جعلت كثيرًا من المجتمعات المحلية معرَّضة للخطر وغير مهيأة للطوارئ.

كلمات مفتاحية: ليبيا، درنة، كارثة مناخية، الحكومة، الأمن، الاستجابة، المشاركة المجتمعية

مقدمة

تتضمن عملية أمننة الكوارث المناخية إدراك المشكلات التي يمكنها أن تؤثر في الاستجابات على صعيد السياسات خلال النزاعات والتصدي لها. استكشفت الأبحاث السابقة الأمننة في سياق النزاعات المسلحة، واضعةً الأساس النظري لمشكلات محددة، مثل كيفية تحول الكوارث المناخية إلى مخاوف أمنية. يمكن لهذا التحول أن يؤثر في طريقة قيام النزاعات وتحديد الأولويات.[1]

تبحث هذه الدراسة في إسهام الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في الكوارث المناخية، مع تركيزٍ خاص على كارثة فيضان درنة في ليبيا. علاوةً على ذلك، تنظر الدراسة في ضعف المشاركة في الحكم والاستجابات الأمنية التي تُفاقم هذه الفاجعة. تقدم هذه الدراسة فهمًا شاملًا للموقف من منظور النُّهُج التشاركية، وذلك بتحليل البنية التحتية القائمة والمؤسسات المسؤولة عن إدارة الفيضان والأطراف غير الحكومية المشاركة في استجابة هذه المؤسسات.

تنقسم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة أقسام رئيسية. يُحدِّد الجزء الأول معالم الحوكمة والمشاركة والأطراف المسلحة غير الحكومية في حلقة الوصل بين المناخ والأمن، وتأثير المؤسسات والهياكل الناتجة عن أمننة النزاعات في إدارة الكوارث والاستجابة لها.

الجزء الثاني دراسة حالة لكارثة فيضان درنة في ليبيا، يدرس كيف فاقم تجاهل الإنذارات المبكرة وتشديد الإجراءات الأمنية على المجتمعات المحلية وتهميش المشاركة المحلية من الآثار الإنسانية للفيضان. ثم يناقش التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحتشدة في محاولتها للتأثير في الاستجابة للكارثة، كاشفًا عن ديناميكيات أمننة النزاعات.

وأخيرًا، تنظر الخاتمة في الآثار الأوسع نطاقًا للنتائج وأهمية تبني نهج تشاركية إنسانية لإدارة الكوارث في المناطق المتضررة من النزاعات.

الحوكمة والأطراف المسلحة غير الحكومية

أدى انقسام السلطة، الذي حدث نتيجةً لأعمال العنف التي تلت الانتخابات والحملات العسكرية التالية –التي تُعرف باسم عملية فجر ليبيا وعملية كرامة ليبيا في عام 2014– إلى تفكك الحكومة المركزية وظهور أطراف مسلحة عديدة غير حكومية.[2] استغلت هذه الأطراف – ميليشيات ومنظمات إجرامية وجماعات إرهابية– الفراغ الأمني لإحكام سيطرتها على مناطق وموارد معينة. أدى ضعف الحكم إلى إهمال البنية التحتية الضرورية –بما في ذلك أنظمة السيطرة على الفيضانات– في المناطق المتضررة من هذه الجماعات المسلحة.

ازدادت نماذج الحكم للقضايا الأمنية غير التقليدية، مثل الكوارث المناخية، تعقيدًا مع مشاركة مختلف الأطراف الحكومية وغير الحكومية.[3] للشرق الليبي ديناميكيات سياسية وأمنية مختلفة، ودرنة هي إحدى المناطق التي شهدت عدم استقرار ونزاعات. سيطرت عدة أطراف مسلحة غير حكومية مختلفة على المدينة، ومنها مجلس شورى شباب الإسلام ومجلس شورى مجاهدي درنة، الذين بايعوا الدولة الإسلامية في ليبيا (داعش ليبيا) لاحقًا وأثروا في البنية التحتية والحكم المحلي.[4]

سيستعرض هذا القسم ما إذا كانت الأطراف المسلحة أو غير الحكومية لديها نهج تشاركية لإدارة الكوارث في المناطق الواقعة تحت سيطرتها أم لا، وتأثير الأمننة في الكوارث المناخية في المنطقة.[5] وعليه فمن الضروري النظر في نظام الحكم في شرق ليبيا، والعلاقة بين الأطراف الحكومية وغير الحكومية، وتداعيات إدارة الكوارث الناجمة عن تغير المناخ.

مجلس النواب

مجلس النواب هيئة تشريعية مُنتخبة في عام 2014. أدت خلافات بين هذا المجلس والمؤتمر الوطني العام إلى نشوب حربٍ أهلية في ليبيا.[6] وشُكّلت منذ ذلك الحين عدة حكومات تنفيذية متنافسة، وآخرها حكومة الاستقرار الوطني.[7] رغم اعتراف المجتمع الدولي بشرعية مجلس النواب، فله سيطرة محدودة على المنطقة الشرقية. ويعتمد نفوذه اعتمادًا كبيرًا على دعم القوات المسلحة العربية الليبية، وهي تحالف عسكري بقيادة خليفة حفتر.[8]

حكومة الاستقرار الوطني

عُيّنت هذه الحكومة في عام 2022، وحلت هذه الذراع التنفيذية لمجلس النواب محل حكومة الوحدة الوطنية السابقة، بعد خلاف آخر مع الحكومة المؤقتة في طرابلس وملتقى الحوار السياسي الليبي. مقر هذه الحكومة في مدينة سرت، بعد الفشل في محاولات متكررة للدخول إلى العاصمة.[9]

1 Alex Arnall, "Climate Change and Security Research: Conflict, Securitisation and Human Agency", PLOS Climate 2, no. 3 (2023)، متاح على الرابط التالي https://doi.org/10.1371/journal.pclm.0000072

2 Thijs Jeursen and Chris van der Borgh, "Security Provision after Regime Change: Local Militias and Political Entities in Post-Qaddafi Tripoli", Journal of Intervention and Statebuilding 8, no. 2–3 (2014), pp. 173–191، متاح على الرابط التالي https://doi.org/10.1080/17502977.2014.925249

3 Shahar Hameiri and Lee Jones, "The Politics and Governance of Non-Traditional Security", International Studies Quarterly 57, no. 3 (September 2013), pp. 462–473)، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1111/isqu.12014

4 Mohamed Eljarh, "A Snapshot of the Islamic State's Libyan Stronghold", Foreign Policy, 1 April 2015، متاح على هذا الرابط؛ Cameron Glenn, "Libya's Islamists: Who They Are - And What They Want", Wilson Center, 8 August 2017، متاح على هذا الرابط

5 Samantha Jones et al., "Governance Struggles and Policy Processes in Disaster Risk Reduction: A Case Study from Nepal", Geoforum 57 (November 2014), pp. 78–90)، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1016/j.geoforum.2014.07.011؛ Mikael Eriksson, "A Fratricidal Libya: Making Sense of a Conflict Complex", Small Wars & Insurgencies 27, no. 5 (2016), pp. 817–836، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1080/09592318.2016.1208794

6 Irene Costantini, "A Solution in Libya: Elections, Mediation, and a Victor's Peace", Middle East Policy 26, no. 4 (Winter 2019), pp. 146–156، متاح على الرابط التالي https://doi.org/10.1111/mepo.12463

7 معين الكيخيا، «التحدي الليبي يستلزم حلًا ليبياً»، تحليل السياسات، منتدى فكرة، 14 آذار/مارس 2014، متاح على الرابط التالي https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/libyan-solution-libyan-challenge

8 Wolfram Lacher, "Social Cleavages and Armed Group Consolidation: The Case of Khalifa Haftar's Libyan Arab Armed Forces", Studies in Conflict & Terrorism 47, no. 9 (2024), pp. 1,065–1,089، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.1080/1057610x.2021.2013757

9 معرفة، «حكومة الاستقرار»، تم الاطلاع عليها يوم 26 نيسان/أبريل 2024، متاحة على هذاالرابط

القوات المسلحة العربية الليبية

يقود اللواء خليفة حفتر هذا التحالف والائتلاف بين جماعات مسلحة متنوعة. سيطرت القوات المسلحة العربية الليبية (الجيش الليبي) على أجزاء كبيرة من شرق ليبيا منذ عام 2014، وهي تقود هياكل موازية للأمن والحكم. ووسَّعت نطاق سيطرتها ليصل إلى جنوب ليبيا وأجزاء من المنطقة الساحلية، بما فيها سرت. وقعت عدة محاولات للاستيلاء على طرابلس أيضًا، وأبرزها الحملة العسكرية لعام 2020/2019. أصبغ مجلس النواب الشرعية على سلطة القوات المسلحة العربية الليبية بتمرير مرسوم رئاسي في عام 2015 –مُنِح اللواء حفتر لقب قائد القوات–، وقانون مكافحة الإرهاب لعام 2015، وقانونين للاستثمار العسكري في عامي 2016 و2018. لا تقتصر سيطرة القوات المسلحة العربية الليبية على المجال الأمني فحسب، بل انخرط أيضًا في إدارة البنية التحتية والموارد في المنطقة الشرقية. وتوسعت أعماله لتشمل القطاعين العام والخاص.[10]

الحكم المحلي

تدير مؤسسات الحكم المحلي (البلديات) في شرق ليبيا الكوارث والبنية التحتية إدارةً سيئة. يُعيِّن مجلس النواب والجيش البلديات منذ عام 2014 بدلًا من إجراء انتخابات، وذلك حسب المنطقة.[11] هيمن الجيش أو مجلس النواب على معظم المجالس البلدية في الشرق، ما خفف من نفوذ المجتمعات المحلية. وحاول أيضًا كلٌّ من الجيش ومجلس النواب إنشاء مؤسسات محلية للأمن وتقديم الخدمات، مثل الهيئة العامة للخدمات والشركة العامة للنقل. ولكن هذه الهيئات واقعة تحت نفوذ الجيش الليبي وتظل شديدة المركزية.

يتسم الحكم في ليبيا بوجود أطراف أمنية ومؤسسات سياسية متنافسة، ما يحدّ من قدرة الدولة على التصدي لكلٍّ من التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية. فضلًا عن انهيار البنية التحتية وغياب سياسات التنمية. ونظام الحكم شديد المركزية في المنطقتين الغربية والشرقية، ومليء بالفساد والمحسوبية. إن صعود الأطراف المسلحة غير الحكومية وتوسع سلطاتها يعني أن هذه الأطراف تواصل فرض النفوذ والأمن بقمع المعارضة في ليبيا. يحدّ هذا من مشاركة المجتمعات المحلية المدنية ومنظمات المجتمع المدني.[12]

إعصار دانيال والاستجابة للكوارث

ضرب إعصار دانيال شرق ليبيا في أيلول/سبتمبر 2023، مُحدِثًا فيضانًا عارمًا، ومدمِّرًا البنية التحتية، ومتسببًا في تشريد آلاف السكان. تضمنت المناطق المتضررة عدة بلديات ومحليات، مثل سوسة والمرج وأم الأرانب وأجدابيا وغيرها في منطقة الوادي وحولها. دمَّرت الفيضانات سدَّين في درنة، مكتسحةً ربع المدينة؛ فهدمت 132 منزلًا وألحقت أضرارًا بـ1200 منزل آخر. ما زال إحصاء الوفيات والمفقودين جاريًا ولكن الوفيات تُقدَّر بـ 4352 شخصًا ويُقدَّر عدد المفقودين بـ8000 شخصٍ تقريبًا.[13] تسبب الإعصار أيضًا في نزوح جماعي للسكان الذين اضطر 44,862 منهم إلى الفرار من منازلهم بحثًا عن مأوى.[14]

لم تُصدر أي تحذيرات للمواطنين عندما هبت العاصفة، فلم يكُن هناك أي وجود لأنظمة الإنذار المبكر. فرض مجلس بلدية المدينة حظر تجول طالبًا إخلاء محليتين واقعتين على البحر. توجد بعض القصص المتضاربة عن هذه الواقعة، فيقول بعض الناس إن مجلس البلدية طلب من الجيش القيام بعمليات الإجلاء، وهو الطلب الذي قوبِل بالرفض. ولام الآخرون البلدية على عدم القدرة على التنسيق بالتوازي مع المؤسسات الأمنية والقوات العسكرية.[15]

جاءت الاستجابات للكارثة متفرقة للغاية وغير كافية، فاستغرق انعقاد مجلس النواب أربعة أيام، فيما كان أول المستجيبين الهلال الأحمر الليبي والجهود المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني. وكانت هذه المحاولات المحلية هي ما قدمت الإغاثة والإنقاذ الفوريين وسط جهود رسمية اتسمت بالفوضى والارتجال.[16] تم حشد فرق الإنقاذ الدولية والمساعدة الإنسانية الدولية من عدة دول. دشَّن المغتربون الليبيون عدة حملات جمع تبرعات لدرنة.

صرَّحت حكومة الاستقرار الوطني في سرت بأنها خصصت 75 مليون دينار ليبي لجهود الإغاثة في درنة، وأنها شكَّلت لجنة عليا للإشراف على الاستجابة للكارثة. رأس اللجنة وزير الحكم المحلي، وتضمنت ممثلين عن الجيش الليبي ووزارات الداخلية والمالية والصحة والنقل. ولكن وقعت تأخيرات ومشكلات كبيرة في تنفيذ الخطة. حاولت حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس –التي تعرضت للتهميش– تقديم الدعم من خلال وزارة الحكم المحلي. واجهت الحكومتان اتهامات بسوء الإدارة والتأخير في توصيل المساعدات والمحاباة وتسييس جهود الاستجابة للكارثة. تسلِّط هذه الكارثة الضوء على تحديات تفكك الحكم، وسوء التنسيق بين المؤسسات الأمنية والسياسية المتوازية، والفساد، وعدم قدرة الدولة على الاستجابة إلى حالات الطوارئ المعقدة خلال النزاعات الحالية.

تجاهل الإنذارات المبكرة

أنظمة الإنذار المبكر القائمة في ليبيا ضعيفة للغاية ومعطلة وتفتقر إلى الموارد الكافية. تسلَّط الدراسة الضوء على حالة سد درنة السيئة لسنوات، وحذَّرت دراسةٌ منشورة في جامعة سبها من تدهور الحالة في الوادي.[17] ولكن لم تتخذ السلطات الوطنية والمحلية أي إجراءات في الوقت المناسب لتدعيم البنية التحتية أو تركيب أنظمة الإنذار المبكر، أو تطبيق خطط طوارئ.

علاوةً على ذلك، في الأسبوع نفسه الذي وقعت فيه الكارثة، أوضح ديوان المحاسبة الليبي أن وزارة الموارد المائية –تحت سيطرة حفتر آنذاك– لم

10 Tim Eaton, The Libyan Arab Armed Forces, Chatham House, June 2021، متاح على هذا الرابط

11 هشام عبد الحميد، «رفض لعسكرة بلديات بالشرق الليبي»، الجزيرة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2016، متاح على هذا الرابط

12 أسماء خليفة، «الحرب على الحريات في ليبيا»، مبادرة الإصلاح العربي، 13 تموز/ يوليو 2023، متاح على هذا الرابط

13 منظمة هيومن رايتس ووتش، «ليبيا: خسائر في الأرواح نتيجة الاستجابة لفيضانات درنة»، 6 كانون الأول/ ديسمبر 2023، متاح على الرابط التالي https://www.hrw.org/ar/news/2023/12/06/libya-derna-flood-response-costs-lives

14 International Office for Migration (IOM) Libya, The Impact of Storm Daniel, November 2023، متاح على هذا الرابط

15 منظمة هيومن رايتس ووتش، «ليبيا: خسائر في الأرواح نتيجة الاستجابة لفيضانات درنة».

16 المفكرة القانونية، «إعصار دانيال وكارثة انهيار سدّي درنة (1): استجابة رسمية مرتبكة»، 7 شباط/ فبراير 2024، متاح على هذا الرابط

17 عبد الونيس عبد العزيز رمضان عاشور، «تقدير عمق الجريان السطحي لحوض وادي درنة بالتكامل بين تقنيات نظم المعلومات الجغرافية ونموذج SCS-CN»، مجلة العلوم البحتة والتطبيقية 21، العدد رقم 2 (2022)، متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.51984/jopas.v21i2.2137

تتابع خطابات الضمان الخاصة بمصاريف صيانة السد في درنة –التي تبلغ قيمتها 2,286,358 يورو في عام 2020. كانت هذه الضمانات تصب في صالح الشركة التركية «برسيل». ذكر التقرير أيضًا أن الوزارة أهملت العقود التي وقعتها الحكومة، ومنها صيانة سدَّي درنة وأبو منصور في كانون الأول/ ديسمبر 2020. توجد مشروعات منذ عام 2013/2012 بعنوان «مشروع إعادة تأهيل سد درنة» أُنفِقت ميزانيتها دون إجراء أي صيانة.[18]

القمع الأمني

دفعت هذه التقارير، إلى جانب الغضب الشعبي العام من استجابة الحكومة والفساد المزمن، مواطني درنة للاحتشاد يوم 18 أيلول/ سبتمبر 2023 للتظاهر ضد غياب الإغاثة في حالات الكوارث والمطالبة بالمحاسبة.[19] ولكن قوات الأمن التابعة للجيش الليبي قمعت هذه التظاهرات باستخدام الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع. أُلقي القبض على منظمي التظاهرات وأقيمت نقطة تفتيش للتحكم في الدخول إلى المدينة بسبب الدمار الناتج عن الفيضانات، ما عنى وجود طريق واحد للدخول، بينما فتَّش الجيش الوافدين وطالبهم بتصريحات للدخول. أضرَّ هذا كثيرًا بأعمال الإغاثة، وأكَّد على عمق الأزمة: تضاؤل المجال المدني، وقلة المشاركة السياسية الإقليمية، وهيمنة القوات الأمنية. بعد ذلك بقليل، فرض الجيش الليبي أيضًا قيودًا على الإعلام الدولي والمراسلين الدوليين الذين سافروا إلى المدينة لتغطية الكارثة واستجابة السلطات.[20]

باختصار، فضحت الفيضانات المدمرة التي اجتاحت مدينة درنة في الجبل الأخضر في ليبيا هشاشة استعداد الدولة للكوارث والاستجابة لها. أعاق غياب أنظمة الإنذار المبكر والانقسام السياسي والفساد والقمع الأمني للمتظاهرين الاستجابة الفوضوية وغير الكافية بالفعل للأزمة. تواصل الديناميكيات السياسية المعقدة في ليبيا تأثيرها البالغ على قدرة الحكومة على الاستجابة لحالات الطوارئ الكبرى، ولهذا عواقب وخيمة على الشعب الليبي.

المشاركة المجتمعية

نُعرِّف النُّهُج التشاركية هنا بأنها المشاركة الهادفة للمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والأطراف المعنية الأخرى في عملية صنع القرار واستراتيجيات تنفيذ إدارة الكوارث.[21]

في أعقاب الفيضانات المدمرة في درنة، أسهمت المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية المحلية والمغتربون الليبيون إسهامًا كبيرًا في جهود الاستجابة والإغاثة. قدَّمت هذه المحاولات الشعبية دعمًا بالغ الأهمية، بما في ذلك عمليات البحث والإنقاذ، وتقديم الطعام والمأوى وغيرها من أشكال المساعدة الأساسية للأسر المتضررة، وتنظيم حملات جمع التبرعات. تؤكِّد هذه المشاركة الجماعية داخل المنطقة الشرقية وخارجها على محدودية الاستجابة الرسمية ودور المجتمع المدني الليبي الحيوي في سد الثغرات في الحكم والخدمة العامة.[22]

ولكن بالنظر إلى قدرات المبادرات المجتمعية المحلية ومواردها المحدودة، أثقلها حجم الكوارث. إضافةً إلى أن ندرة الحماية والقنوات المحدودة للتنسيق مع قوات الأمن والمخاوف من التسييس وتوزيع المساعدات على نحوٍ غير متكافئ بين الفصائل المختلفة، حدَّت من قدرة المجتمع على تنظيم استجابة فعالة.

تحديات الاستجابة للكوارث والمشاركة

يُسلِّط الوضع في درنة في أعقاب الفيضانات الضوء على التحديات الرئيسية أمام الاستعداد للكوارث والاستجابة لها في ليبيا.

- الانقسام السياسي والأمني الشديد –مع وجود مؤسسات وقوات أمنية موازية وحكم مضطرب–يعيق التنسيق ومشاركة المعلومات وحشد الموارد خلال الأزمات.
- الفساد وسوء الإدارة وغياب الشفافية في تخصيص الموارد وتوزيع المساعدات يهدم ثقة الشعب ويحد من المساواة في الحصول على الإغاثة.
- تضاؤل المجال أمام المجتمع المدني، والقيود المفروضة على الإعلام، والمشاركة المجتمعية يقيد الجماعات المحلية والسكان المتضررين من المشاركة في عمليات الاستجابة للطوارئ ومساءلة السلطات.
- قلة الاستثمار المزمنة في البنية التحتية الضرورية، والخدمات العامة، وتدابير الحد من خطر الكوارث تجعل كثيرًا من المجتمعات المحلية معرَّضة للخطر وغير مهيأة لحالات الطوارئ.

خاتمة

سلَّطت الفيضانات المدمرة في درنة الضوء على هشاشة آليات الاستجابة للأزمات في ليبيا ونظام حكمها الضعيف لحماية الفئات المعرضة للخطر. بالنظر إلى التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية المعقدة المستمرة في البلاد، أصبحت الحاجة للتأكيد على الاستعداد للكوارث والحد من المخاطر وإدارة الطوارئ الشاملة للجميع أهم من أي وقتٍ مضى. لبناء القدرة على الصمود في الاستجابات للكوارث المستقبلية، على ليبيا إعطاء الأولوية لمركزية المشاركة المجتمعية والشفافية والمساءلة.

أدت الحرب الأهلية الطويلة والانقسامات إلى تفاقم إخفاقات الحكم النظامي التي تُكرِّس الميول السلطوية وحملات القمع الأمني، بما يكبح قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية. من الضروري معالجة أوجه القصور في الحكم وتمكين المجتمعات المحلية والمجتمع المدني لضمان تحقيق الاستجابة الفعالة والمنصفة للكوارث. ولكن هذا لا يمكن تحقيقه دون التصدي للغياب المزمن للمساءلة في ليبيا والفساد دون

18 علاء فاروق، «قرارات «ارتجالية» أصدرها حفتر بخصوص درنة... هل أسهم في تفاقم الكارثة؟»، عربي21، 14 أيلول/ سبتمبر2023، متاح على هذا الرابط

19 دويتشه فيله (DW)، «ليبيا- مظاهرات في درنة تطالب بمحاسبة المسؤولين بعد الفيضانات»، 18 أيلول/سبتمبر 2023، متاح على هذا الرابط

20 Nadda Osman, "Libya Floods: Derna Silenced by Authorities in Bid to Contain Protests"، Middle East Eye, 22 September 2023 متاح على هذا الرابط

21 Ndidzulafhi I. Sinthumule and Ntavheleni V. Mudau, "Participatory Approach to Flood Disaster Management in Thohoyandou", Jàmbá: (Journal of Disaster Risk Studies 11, no. 3 (2019 متاحة على الرابط التالي https://doi.org/10.4102/jamba.v11i3.711

22 Jennifer Holleis and Islam Alatrash, "Libya Flood: Civil Society Unites in Ramping Up Aid"، Deutsche Welle (DW), 14 September 2023 متاح على هذا الرابط

رادع وهيمنة قوات الأمن على الشؤون العامة.

لو كان المجلس المحلي ووحدات الدفاع المدني قد تمتعوا بتمكينٍ أكبر وموارد إضافية، لَتمكَّنوا من أداء دورٍ أكثر محوريةً في الاستجابة للكوارث. تواجه المبادرات المجتمعية التحديات بالتنسيق مع السلطات الغارقة في الأعباء والمدفوعة بدوافع سياسية. تؤكد حالة درنة على هذه الحاجة الملحة للإصلاح الشامل الذي يستجيب للأزمات ويشجِّع المجتمعات المحلية على المشاركة والاستثمار في قدراتها الخاصة.

فلسطين

غزة تحت القصف - الأثر البيئي على أراضيها الزراعية

عبير البطمة

ملاحظة: نظرًا لطبيعة الحرب الفظيعة والممتدة في غزة، فإن المعلومات الواردة في هذا الفصل تغطي الأحداث حتى تموز /يوليو 2024 فقط.

توصيات السياسات العامة

- المطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار لإنقاذ الأرواح، وإصلاح البيئة وتيسير استعادة الأراضي الزراعية لبدء عملية إعادة الإعمار.
- حل التحديات البيئية العاجلة والمزمنة. وهذا ضروري لتعافي القطاع الزراعي ويجب دمجه في خطط إعادة الإعمار.
- إجراء تدقيق بيئي شامل، يبحث في التلوث الناجم عن الذخائر وغيرها من صور التلوث المرتبطة بالحرب. يجب دمج هذا التحليل في استراتيجيةٍ رئيسية للإصلاح.

كلمات مفتاحية: غزة، البيئة، الأراضي الزراعية، التربة، المزارعون، النُّهُج التشاركية، الحرب، الأضرار

مقدمة

البيئة هي الضحية الصامتة في الحرب على غزة، إذ أصبح ما يصل إلى 75 في المئة من أراضي غزة الزراعية غير صالح للاستخدام. ويُذكَر أن نصف أشجار غزة تقريبًا قد دُمِّرت.[1] منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، هُدِم أكثر من 2000 موقع زراعي –بما في ذلك المزارع والبيوت الزجاجية–.[2] توضِّح الأدلة أن الحرب الإسرائيلية الشرسة لمدة تسعة أشهر لها تأثير وخيم وكارثي على النظام البيئي العالمي.

كانت انبعاثات الغازات الدفيئة المتولدة خلال أول 60 يومًا من حرب إسرائيل في غزة أكبر من البصمة الكربونية السنوية لأكثر من 20 دولة من أكثر الدول عرضة لمخاطر تغير المناخ. ووفقًا لتحليلٍ أصدره الباحثون في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، انبعث 281,000 طن متري من غازات الاحتباس الحراري، وهو ما يعادل حرق 150,000 طن من الفحم.[3]

تُحدِّد هذه الورقة البحثية معالم أثر الحرب الحالية على الأراضي الزراعية في غزة وتحلّله. وتستخدم نهجًا تشاركيًا يُحلِّل البيانات المتخصصة ويُعبِّر عن التدخلات العاجلة للمزارعين نحو الاستصلاح. وتُسلِّط الضوء أيضًا على صمود المزارعين وعزمهم على استرداد أراضيهم واستصلاحها ضد القوة الساحقة.

يظهر حجم الأثر المدمر وطويل المدى في المحو التام لجميع مظاهر الحياة.

تؤثر حرب غزة على مواطنيها وعلى البيئة، فالهجوم الإسرائيلي يدمِّر قدرة غزة على زراعة محاصيلها الغذائية بنفسها. على مدار التسعة أشهر الماضية، تضرر أكثر من 60 في المئة من الأراضي الزراعية في غزة، ما نتج عنه فقدان 96 في المئة من السكان أمنهم الغذائي، ويواجه خُمسهم خطر المجاعة.[4]

تمتلئ حقول غزة في بداية الصيف عادةً بمحاصيل وفواكه ناضجة بكل الألوان. واستطاعت حملة إسرائيل العسكرية من تدمير هذه المحاصيل الوافرة. تعرضت البيوت الزجاجية لضررٍ بالغ، بنسبة تبلغ 26.6 في المئة (339 هكتار/3,390 دونماً)، وشمال غزة هو الأكثر تضررًا.[5] انخفضت كفاءة نظام المياه والصرف الصحي انخفاضًا كبيرًا، فيُقدِّم أقل من 5 في المئة من ناتجه السابق، ويُلقَى 100,000م3 تقريبًا من مياه المجاري ومياه الصرف الصحي يوميًّا في البر أو في البحر الأبيض المتوسط مباشرةً.[6] وفي هذه الأثناء، خلَّف القصف الإسرائيلي 37 مليون طن من الأنقاض و270,000 طن من المخلفات الصلبة التي يتم التخلص منها في مواقع غير رسمية،[7] حيث يمكن أن تتسرب المواد الخطرة إلى التربة المسامية، وربما إلى طبقة المياه الجوفية، وهي المصدر الأساسي للمياه في غزة. تُخلِّف هذه الحرب طبقةً جديدة من الكيماويات السامة في التربة –فوسفور وكوبالت وكاديوم– تتراكم فوق الطبقات من الحروب العديدة التي شنَّتها إسرائيل سابقًا على قطاع غزة.

النُّهُج والمنهجية

تناقش هذه الورقة البحثية نتائج التقييم التشاركي، وتُحقِّق في الآثار والعواقب البيئية للحرب الجارية في قطاع غزة. وتستخدم طرق البحث التالية: أ) مراجعة الأدبيات المكتبية وبناء الشبكات، ب) مقابلات متعمقة مع الخبراء، ج) جلسات نقاش جماعية مع المزارعين الغزاويين.

تمت مراجعة الأدبيات المكتبية لجمع البيانات المتعلقة بالتأثيرات المحتملة للحرب على الزراعة. تلى ذلك مقابلات متعمقة تستهدف ستة خبراء في مجالي الزراعة والبيئة. تناولت هذه المقابلات جوانب عديدة، وهي:

- الجغرافيا والمناطق الزراعية والمجتمعات المتأثرة بصورةٍ خاصة بالضرر الذي ألحقه النزاع بالزراعة.
- تلوث التربة الناتج عن القصف وتراكم الحطام وغمر مياه الصرف الصحي وتسرب المخلفات الصلبة.
- الآثار المباشرة وطويلة المدى للحرب على التربة والأراضي الزراعية.

باستخدام هذه المعلومات، خضعت قائمةٌ من الجوانب للمناقشة في صورة جلستين لمجموعات التركيز. انعقدت الجلستان مع مزارعين، وتم اختيار مناطقهم بناءً على مستوى الأضرار الزراعية أو عدد المزارعين النازحين. تضمنت مجموعة التركيز في الجزء الشمالي من غزة 21 مزارعًا، 12 امرأة و9 رجال. فيما انعقدت جلسة مجموعة التركيز الثانية في المحافظة الوسطى بحضور 24 مزارعًا –11 امرأة و13 رجلًا– اضطروا للنزوح عدة مرات في مختلف أنحاء قطاع غزة. أتاحت الجلسات للمزارعين رواية قصصهم الخاصة عن الأضرار الزراعية التي عانوها خلال الحرب، إضافةً إلى جهودهم الحالية وآمالهم للمستقبل. تناولت مجموعة التركيز ما يلي:

- الأضرار والخسائر المحددة في القطاع الزراعي.
- الآثار البيئية الملحوظة على التربة والمحاصيل الزراعية.
- العلاقة القوية بين المزارعين الغزاويين وأراضيهم.
- الدوافع والقوة المحركة للمزارعين الغزاويين.
- ما يخبئه المستقبل للمزارعين.

1 United Nations Satellite Centre (UNOSAT) and Food and Agriculture Organisation (FAO), "UNOSAT – FAO Gaza Strip Cropland Damage Assessment – May 2024", Factsheet, 13 June 2024، متاح على الرابط التالي https://unosat.org/products/3880

2 Forensic Architecture, "'No Traces of Life': Israel's Ecocide in Gaza 2023–2024", 29 May 2024، متاح على هذا الرابط

3 Nina Lakhani, "Emissions from Israel's War in Gaza Have 'Immense' Effect on Climate Catastrophe", The Guardian, 9 January 2024، متاح على هذا الرابط

4 The Integrated Food Security Phase Classification (IPC), Gaza Strip: Acute Food Insecurity Situation for 1 May - 15 June and Projection for 16 June - 30 September 2024, 25 June 2024، متاح على هذا الرابط

5 Food and Agriculture Organization (FAO), "Geospatial Information for Sustainable Food Systems", Factsheet, 28 February 2024، متاحة على هذا الرابط

6 United Nations Environment Programme (UNEP), Environmental Impact of the Conflict in Gaza: Preliminary Assessment of Environmental Impacts, 18 June 2024، متاح على هذا الرابط

7 UNEP, Environmental Impact of the Conflict in Gaza.

النتائج والنقاش

التداعيات المحتملة على السكان والزراعة

بناءً على التقييم الذي تم خلال جلسات مجموعة التركيز والمقابلات المتعمقة مع الخبراء، حددنا الآثار بالغة الأهمية المرتبطة بتلف الأراضي الزراعية في غزة في ما يلي.

تلف وخسائر في المحاصيل الزراعية

تُشكّل الأراضي الزراعية 41 في المئة تقريبًا من إجمالي مساحة قطاع غزة. ووفقًا للتقديرات الأخيرة من منظمة الأغذية والزراعة، دُمرت 60 في المئة من الأراضي الزراعية خلال الحرب. يوضّح الشكل (رقم 1) تسلسل تلف الأراضي الزراعية في محافظات غزة على فترات مختلفة خلال الحرب. أجرى المزارعون تقديرًا للخسارة، مُحلّلين أوضاع أراضيهم الزراعية في مواقع مختلفة، في الجزء الشمالي بالأساس، حيث تألفت أراضيهم الزراعية من المحاصيل الحقلية والخضروات والبساتين وأشجار أخرى.

وفقًا لتقييمات مجموعة التركيز، فإن 100 في المئة من المزارعين المشاركين –الذين أدى دخلهم وأمنهم الغذائي دورًا حيويًّا في نجاتهم– قد تضرروا خلال الحرب. نزح سبعون في المئة من المزارعين المشاركين عن أراضيهم وبالتالي حُرِموا حتى من فرصة رؤية أراضيهم الزراعية، ما أصابهم بالضيق والصدمة. وصف المشاركون المصاعب العميقة التي يواجهونها في حياتهم اليومية الحالية. قال أحد المزارعين الذين غادروا شمال غزة: «حياتنا الآن ليست حياة، فهي لا شيء على الإطلاق. تهدف إسرائيل إلى حرمان الغزاويين من الطعام، وتستخدم الجوع كسلاح للحرب».[8] وأوضح آخر: «نحن في انتظار العودة إلى أرضنا الزراعية. لا يمكننا النجاة دون إنتاج. نفتقد رائحة الأرض وشغفنا لانتظار وقت حصاد المحصول».[9]

تضاءلت إمكانية الوصول إلى الأراضي الزراعية لأقل حدٍ تحت القصف الإسرائيلي الذي يستهدف جميع المدنيين، بمن فيهم المزارعون. وفقًا لمجموعات التركيز، فحجم الأضرار كبير وطويل المدى على الأراضي الزراعية في شمال قطاع غزة. تسبب الجيش الإسرائيلي في دمار لا يمكن تصوره، فلم يترك خلفه أي أرض سليمة ولا أي علامات على الحياة. وصمود أهل شمال غزة بعد تسعة أشهر من المجاعة والمذابح دليلٌ على عزيمتهم. تبذل المؤسسات المتبقية في غزة قصارى جهودها للتخفيف من حدة الأضرار وإصلاح ما يمكنها إصلاحه. تحاول المجالس المحلية جمع المخلفات الصلبة المتراكمة في كل مكان ومعالجة ما يمكن معالجته، رغم الظروف المستحيلة. وصف المشاركون في مجموعة التركيز الحياة في غزة بأن لها وجهين، الأول الدمار والموت، والثاني العزيمة والحياة. فالناس يعملون مرة أخرى على المشاريع وتأسيس الحياة.

الشكل رقم 1: تسلسل تلف الأراضي الزراعية في بعض المحافظات خلال الحرب على قطاع غزة[10]

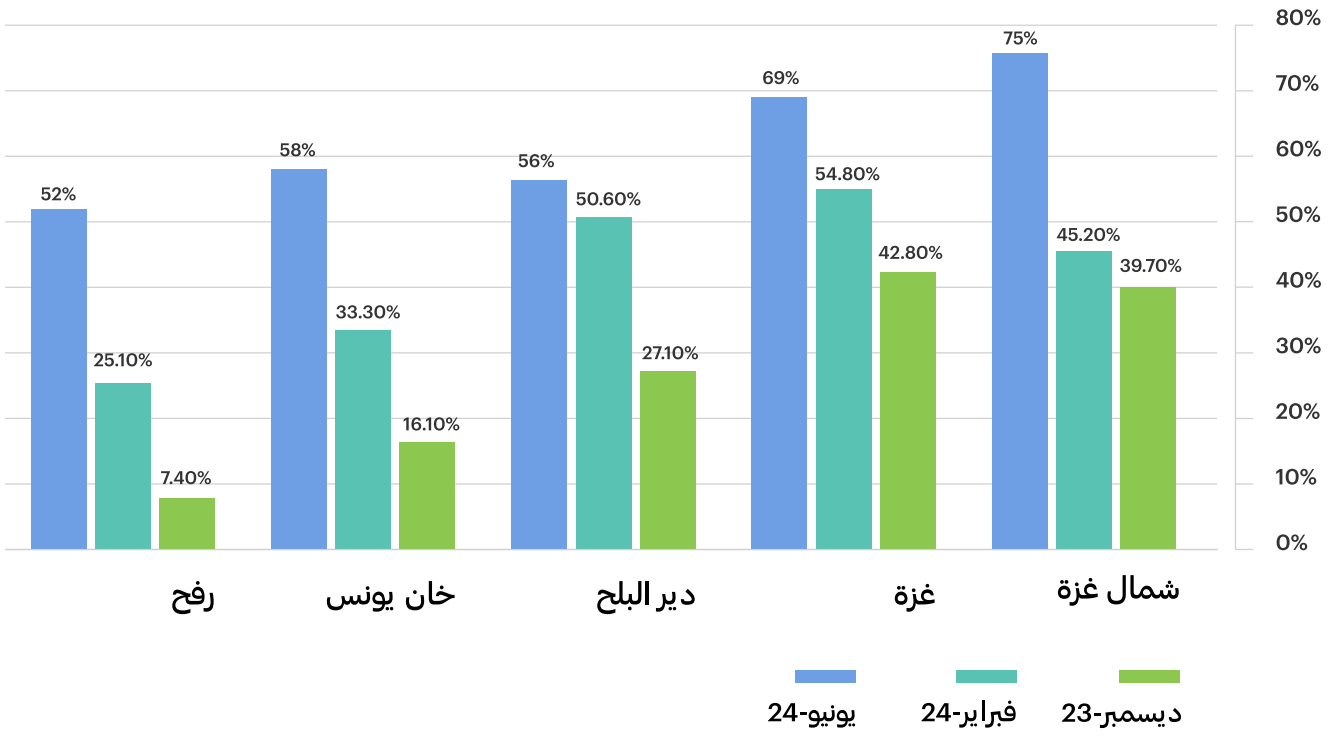

8 نعمة القيسي، في مقابلة إلكترونية مع المؤلف، 2 تموز/ يوليو.

9 عطاف الخيسي، في مقابلة إلكترونية مع المؤلف، 2 تموز/ يوليو 2024.

10 United Nations Satellite Centre (UNOSAT), "UNOSAT Gaza Strip Agricultural Damage Assessment - December 2023", Factsheet, 13 December 2023 متاح على الرابط التالي https://unosat.org/products/3772; Food and Agriculture Organization (FAO), "Overview of the Damage to Agricultural Land and Infrastructure due to the Conflict in the Gaza Strip as of 15 February 2024", Factsheet, 28 February 2024, available at Link; United Nations Satellite Centre (UNOSAT) and Food and Agriculture Organisation (FAO), "UNOSAT - FAO Gaza Strip Cropland Damage Assessment - June 2024", Factsheet, 5 July 2024, available at https://unosat.org/products/3895

الأضرار الواقعة على المرافق والبنية التحتية الزراعية

خرَّبت حملة إسرائيل العسكرية جميع محطات معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في الزراعة تمامًا. أثارت المقابلات المتعمقة مع المتخصصين في غزة قضية واحد من أكبر مشروعات البنية التحتية وأنجحها –المشروع العاجل لمعالجة مياه المجاري في شمال غزة (NGEST)– الذي يقدم حلًا طويل الأجل لمعالجة مياه الصرف الصحي في محافظة شمال غزة. يخفف المشروع من حدة الأخطار الصحية والبيئية على المجتمعات المحلية المحيطة ببحيرة النفايات السائلة في بيت لاهيا. أُعيد توجيه مياه الصرف الصحي المُعالجة هذه لاستخدامها في الأراضي الزراعية كحلٍ مستدام للري. ومع دمار غزة الحالي، يتساءل الغزاويون عن شكل المستقبل المستدام الذي خلَّفته الحرب.

يسجِّل تقييم الأضرار المؤقت دمارًا هائلًا في القطاع الزراعي –مُقدَّرًا بـ 629 مليون دولار أمريكي– مرتبطًا بتدمير الأشجار والممتلكات الزراعية والبيوت الزجاجية ومنشآت تجارة التجزئة والبنية التحتية للري.[11] يصوِّر الشكل رقم 2 بوضوح هذا الدمار الذي لحق بغزة.

حدَّد المشاركون في مجموعة التركيز الأضرار التالية الواقعة على المرافق الزراعية: البيوت الزجاجية، مضخات المياه، الألواح الشمسية –المستخدمة في ضخ المياه من الآبار– الآبار والبرك الزراعية، إضافةً إلى متاجر الحبوب. سلَّط حسام نجار من الجامعة الإسلامية في غزة الضوء على ما يلي:

الأثر المباشر على التربة الزراعية هو تضاؤل الغطاء الأخضر بسبب اجتثاث الشجر بشكل نهائي مثل شجر الحمضيات والزيتون ونخيل التمر... أدى مرور الآليات المسلحة بالأسلحة الثقيلة على الأراضي الزراعية إلى تراص التربة وتقليل نفاذيتها وسرعة الترشح. التربة لم تعُد صالحة للزراعة حتى إعادة تأهيلها بالحرث العميق.[12]

اختلت مقاطع التربة بفعل القصف المكثف. التربة السطحية غنية بالمواد العضوية والمعادن المغذية وتغطي الطبقات الأعمق الأخرى. تُسبِّب القنابل أيضًا حرارة زائدة بدرجة 5,000° مئوية، ما يؤدي إلى حرق المواد العضوية وتفقد التربة خصوبتها. في الأبحاث السابقة، تم اكتشاف زيادة في تركيز الرصاص والكادميوم في التربة الزراعية نتيجةً للقصف العنيف.[13]

ألحقت الحرب أضرارًا واسعة النطاق بالأرض، ما أبطل أثر التدخلات البيئية الناجحة السابقة، التي شملت المدارس الزراعية. شاركت إحدى المشاركات بكثرة في المدارس الزراعية في شمال غزة–الشجاعية وجباليا وبيت حانون. كانت فخورة بدورها في استهداف المزارعات في الجلسات التعليمية حول الزراعة والتكيف مع المناخ وكانت شغوفة بعملها والعلاقات التي طورتها مع المزارعات.

الشكل رقم 2: تسلسل تلف البنية التحتية الزراعية في ظل النزاع في قطاع غزة[14]

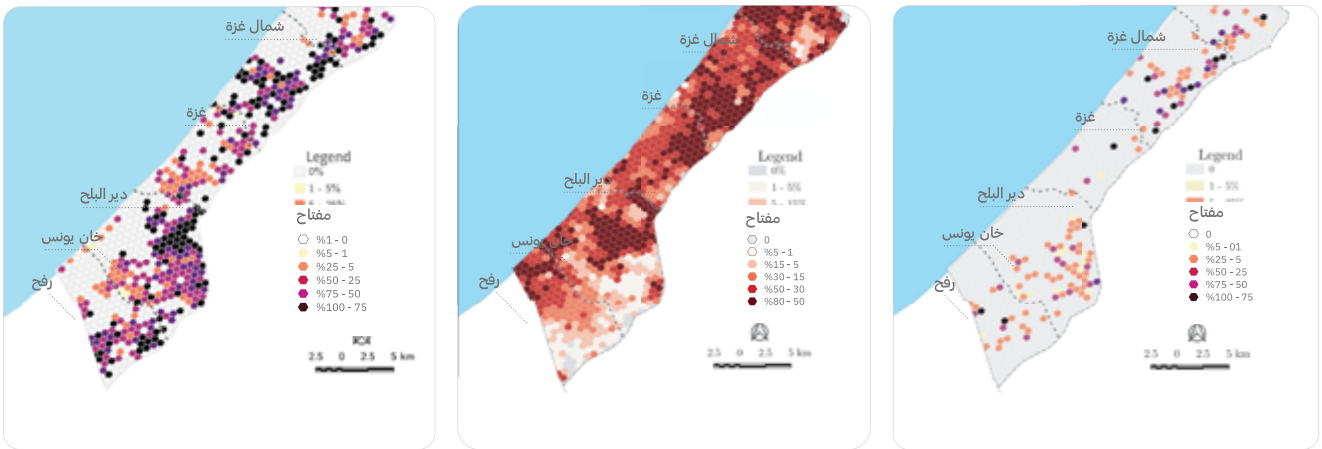

ديسمبر 2023 | **فبراير 2023** | **يونيو 2024**

11 UNEP, Environmental Impact of the Conflict in Gaza.

12 حسام النجار، في تواصل شخصي مع المؤلف، 11 تموز/ يوليو 2024.

13 UNEP, Environmental Impact of the Conflict in Gaza.

14 UNOSAT, "UNOSAT Gaza Strip Agricultural Damage"; FAO, "Overview of the Damage to Agricultural Land and Infrastructure"; UNOSAT and FAO, "UNOSAT - FAO Gaza Strip Cropland Damage."

التلوث المتسارع للتربة والمخاطر الدائمة على الأراضي الزراعية

ألقت إسرائيل أكثر من 70,000 طن من القنابل على قطاع غزة في تسعة أشهر، وهو ما تجاوز إجمالي القنابل الملقاة على مدن درسدن وهامبورغ ولندن في الحرب العالمية الثانية. حذر الخبراء الذين أجرينا معهم مقابلات من أن قصف الأراضي الزراعية بمئات الآلاف من الأطنان من المواد المتفجرة بمختلف أنواعها سيترك أثرًا مباشرًا وطويل الأمد على التربة، ملوثًا إياها بالمعادن الثقيلة مثل الكروم والكوبالت والكادميوم والنحاس والرصاص. لن يقتصر التلوث على التربة، فسيصل أيضًا إلى خزانات المياه الجوفية.[15]

اتضح أيضًا للمزارعين أن إنتاجية المحاصيل وكثافتها في مختلف أنحاء قطاع غزة تراجعت تراجعًا كبيرًا. يوجد تدهور واضح في الأراضي الزراعية، يرجع إلى الهدم وحركة المركبات الثقيلة والقصف والقذائف. ولّد قصف غزة والدمار الناتج عنه للمباني والطرق وغيرها من البنى التحتية أكثر من 39 مليون طن من الركام، وبعضها ملوث بالذخائر غير المتفجرة والأسبستوس، وغيرها من المواد الخطرة. أصبحت رائحة التربة مختلفة، وتوجد طبقة سطحية رمادية في كثيرٍ من المناطق الزراعية التي تعرضت للقصف، طبقة جديدة من المواد الكيماوية السامة في تربة غزة، أُضيفت إلى تلك الطبقات الأخرى المتراكمة التي خلفتها الحروب السابقة التي شنَّتها إسرائيل. التلوث في كل مكان. يخشى المزارعون المشاركون من أن يكون الهواء الذي يتنفسونه محملاً بالشوائب والملوثات.

يُلقَى 100,000 م3 من مياه المجاري والصرف الصحي يوميًّا في البر أو في البحر الأبيض المتوسط.[16] وفقًا لمحمد العبويني من مصلحة مياه بلديات الساحل:

> مع دخول الحرب الإسرائيلية منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، تأثر الإنتاج الزراعي كثيرًا في قطاع غزة. يمكن عزو هذا الأثر لجرف الأراضي الزراعية، إضافةً إلى وقوع كثيرٍ من الأراضي الزراعية ضمن مناطق عسكرية يُحظَر الوصول إليها.

إضافةً إلى ذلك، يعد عدم توفر المياه أحد الأسباب الرئيسية لهذا التوقف، ويرجع ذلك بالأساس إلى التوقف الكامل تقريبًا للآبار الزراعية بسبب انقطاع الكهرباء التام وعدم توفر الوقود اللازم لتشغيل هذه المولدات. إلى جانب تدمير محطات معالجة مياه المجاري وتوقفها عن العمل، وكانت مصدر مياه لازمًا للزراعة من خلال إعادة التدوير. خرجت محطة شمال المنطقة الوسطى لمعالجة المياه ومحطة البريج لمعالجة المياه عن الخدمة تمامًا بسبب التدمير الجزئي ووقوعهما في منطقة قتال خطرة.[17]

جدير بالذكر أن قطاع غزة يستخدم 200 مليون م3 من المياه تقريبًا سنويًّا لأغراض الزراعة. المتاح حاليًا لا يتعدى 15-20 في المئة من المياه الجوفية المستخرجة باستخدام مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية، إضافةً إلى بعض المولّدات التي تعمل بالوقود.[18]

في الوقت نفسه، يتم التخلص من المخلفات الصلبة بطريقةٍ غير رسمية، حيث يمكن للمواد الخطرة الوصول إلى التربة المسامية. علاوةً على ذلك، فخلال بناء الخيم والممارسات الحياتية اليومية، ربما تتعرض الأراضي الزراعية المحيطة إلى مستويات مختلفة من التلوث.

يشكّل تدمير الألواح الشمسية مصدر قلق إضافي إذ ربما يسَرِب الرصاص وغيره من المعادن الثقيلة إلى تربة غزة ومياهها، متسببًا في نوعٍ جديد من الخطر. قبل التصعيد الجاري للوضع، كان التحول لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة في قطاع الكهرباء في غزة جاريًا، مسهمًا في تقليل الانبعاثات واستقرار إمدادات الطاقة، وهو أمر مهم لمرافق الإدارة البيئية، بما في ذلك معالجة مياه الصرف الصحي. القطاع السكني هو المستهلك الأساسي للكهرباء في غزة، فيمثّل 60 في المئة من إجمالي الاستهلاك. قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023، استخدمت 20 في المئة من المنازل الطاقة الشمسية، ما يعبِّر عن اتجاهٍ متنامٍ نحو المصادر المتجددة.[19]

ومن المفارقة أنه خلال المقابلات، حكى المتخصصون عن القوانين التي نادوا بها ووضعوها للحد من استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية. والآن يرون الكم الهائل من الكيماويات المحرمة دوليًا –بما فيها الفوسفور الأبيض– التي سقطت على غزة. تُصعِّب هذه الأفعال الاستماع إلى الآخرين في المجتمع الدولي يتحدثون عن العدالة المناخية فيما تواجه غزة أقسى إبادة بيئية تعرضت لها حتى الآن.

استخدام الأراضي

ينطوي النزوح الداخلي للسكان على تشييد أبنية ربما تؤثر في طريقة استخدام الأراضي أو تغيِّرها. يستلزم هذا مساحات شاسعة، 20 كم2 تقريبًا، وينطوي على تحول جوهري لسطح الأرض واضطراب لمساحات زراعية أو طبيعية واسعة.

القضاء على البيئة يُعزِّز المرونة الإيكولوجية

في خيمةٍ متداعية في المواصي بخان يونس، تقيم المزارعة نعمة القيسي، البالغة من العمر 78 عامًا، مع أكثر من 20 فردًا آخر من الأسرة، نازحين من مدينة غزة. تنقَّلت أكثر من ست مرات بحثًا عن ملاذٍ آمن. عندما سُئِلت عن مزرعتها، أجابت والدموع في عينيها بأن مزرعتها البالغة مساحتها 12 دونماً –وحدة قياس الأراضي– تدمرت بالكامل بفعل القنابل والجرافات. زُرِعت هذه الأرض بالبامية والخيار والقرع والباذنجان والطماطم. بكت وقالت: «تفتقد يداي حرث التربة». تثق نعمة، مثلها مثل بقية مزارعي غزة، في أن المستقبل في الأرض. وأضافت أنه:

> لا شك في وجود دليل لا يمكن إنكاره على الخطر الحقيقي والآثار الكارثية طويلة الأجل على مزارعنا، ولكن دورنا هو البدء من جديد يدًا بيد لاستصلاح أراضينا، ونحن واثقون أنها ستعود كما كانت أو أفضل حالًا.[20]

اضطر كثيرٌ من المزارعين الذين قابلناهم للنزوح أكثر من عشر مرات منذ بداية الحرب. وفي كل محطة ينتقلون إليها، لا يمكنهم البقاء دون زرع بعض المحاصيل. ليس هذا بالضرورة من أجل الغذاء، إنما وسيلة للحفاظ على قوتهم وإبقاء الإنتاجية. الزراعة أساس حياة المزارع، أينما ذهب، وأينما نزح، وفي أي ظروف بيئية. يمكن للمزارع أن يزرع في الرمال،

15 محمد أبو عودة، مقابلة إلكترونية مع المؤلف، 1 تموز/ يوليو 2024؛ حسام النجار، مقابلة إلكترونية مع المؤلف، 2 تموز/ يوليو 2024.

16 UNEP, Environmental Impact of the Conflict in Gaza.

17 محمد العبويني، في تواصل شخصي مع المؤلف، 3 تموز/يوليو 2024.

18 محمد العبويني، في تواصل شخصي مع المؤلف، 3 تموز/يوليو 2024.

19 UNEP, Environmental Impact of the Conflict in Gaza.

20 نعمة القيسي، في مقابلة إلكترونية مع المؤلف، 2 تموز/يوليو 2024.

وفي المياه، وفي الصخور، وفي أي مكان. لن ييأس لأن الأرض تمثّل له كل شيء. وكما قال أحد المشاركين: «قيمتنا كمزارعين في أرضنا».[21] تمنح الزراعة للمزارعين الصبر والأمل عندما يرون البذور تنمو رغم كل العقبات.

توجد العديد من المبادرات الزراعية التي ظهرت خلال الحرب، بما فيها الزراعة بجوار الخيم، حتى في التربة الرملية، باستخدام جميع المواد الغذائية العضوية المتاحة، بما فيها الحلزونات وقشر البيض والمخلفات النباتية. وظهرت أيضًا مبادرات أخرى لإنتاج عدد أكبر من بذور الخضروات، ما أثمر عن بنكٍ للبذور الصغيرة.

أمنيتي، رسالتي للعالم

تقول سمر أبو صفية، المهندسة الزراعية التي نزحت 14 مرة:

> شاركت في جمع عينات من التربة خلال هذه الحرب بعزمٍ ودون تردد أو خوف لأنني أريد أن أثبت للعالم مدى الجرائم والإبادة الجماعية التي ارتكبتها إسرائيل في حق شعبي وأرضي.[22]

وأضافت سمر:

> أنا الآن أعمل بجدٍ بكامل طاقتي لاستكمال بحث العينات البيئية من أجل الحصول على نتائج حقيقية تثبت مستوى التلوث الناتج عن الحرب الجارية على غزة. أتمنى بعد الحرب مواصلة دراسات الدكتوراه في الحروب والتلوث البيئي لتوضيح ازدواجية معايير القانون الدولي وحقوق الإنسان. أريد أن أؤدي دورًا كبيرًا في الاستصلاح الزراعي بعد الحرب. أريد دعم المزارعين الغزاويين نفسيًّا قبل دعمهم علميًّا. أريد أن أقف معهم. لسنا... قومًا يستسلمون. على العكس، نحن نعيد البناء مرة أخرى بخطواتٍ صحيحة متأنية، وخطط شاملة للتمكن من استعادة بلدنا على أساس صحيح وقوي.[23]

خاتمة

تكشف هذه الورقة عن الأثر المقلق للحرب على الزراعة. أدت هذه الحرب إلى تدمير البنية التحتية الزراعية وتغيير الخصائص الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية للأراضي الزراعية في غزة. لا تقتصر الأضرار على التدمير فحسب، بل تمتد لتشمل التلوث طويل الأمد أيضًا.

بعد تسعة أشهر من المجاعة والمجازر ورغم هذه الكارثة البيئية الجارية في غزة، فصمود المزارعين الغزاويين والمؤسسات المتبقية دليلٌ على عزيمتهم. يعمل أهل غزة على تطوير المشروعات والبحث عن الحلول وإعادة تأسيس الحياة مرة أخرى.

استمرت هذه الحرب في إذهالنا بالخراب الذي ليس له داعٍ. رغم استحالة التقييم الكامل للآثار البيئية للقصف المستمر من إسرائيل، فيوجد أمر واحد واضح، وهو أن: التسوية الجارية للأرض الزراعية في غزة سيكون لها عواقب وخيمة بعيدة المدى.

21 سمير منسي، في مقابلة إلكترونية مع المؤلف، 1 تموز/يوليو 2024.

22 سمر أبو صفية، في مقابلة إلكترونية مع المؤلف، 30 حزيران/ يونيو 2024.

23 سمر أبو صفية، في مقابلة إلكترونية مع المؤلف، 30 حزيران/ يونيو 2024.

السودان

دراسات حالة حول النُّهُج التّشاركيّة في السودان

عبد الفتاح علي

توصيات السياسات العامة

- ينبغي للمشاريع أن تعمل على مواجهة التحديات المرتبطة بقضايا النوع الاجتماعي (الجندر) بشكل فعّال، مع التركيز على تمكين الفئات المهمشة وتعزيز مشاركتها. كما يتعين ضمان إتاحة الفرصة لسماع جميع الآراء وتقييمها بشكل عادل وشامل، بما يسهم في الحد من اختلالات توازن القوى.
- يُعد الالتزام بمنهجيات تتسم بالاحترام والتكيف مع الأعراف والقيم المحلية عنصرًا أساسيًا لتحقيق الاندماج الفعّال. يتوجب على فرق العمل التي تتمتع بالتعاطف والمراعية للخصوصيات الثقافية أن تتعاون بشكل وثيق مع القادة المحليين وأفراد المجتمع لضمان تصميم وتنفيذ تدخلات تتماشى مع السياق الاجتماعي وتلقى قبولًا واسعًا.
- يجب أن تستند المشاريع إلى قصص النجاح الإيجابية السابقة، مع تعميم الدروس المستفادة ونشر أفضل الممارسات التي تسهم في تحقيق الأهداف المنشودة. فضلًا عن أن الاعتراف بالإنجازات السابقة والاحتفاء بها يُعد عاملًا محفزًا لتعزيز مشاركة المجتمعات بشكل أكثر فعالية في المبادرات المستقبلية.

كلمات مفتاحية: السودان، المشاريع الإنمائية، النُّهُج التّشاركيّة، التمكين، إدارة الموارد

مقدمة

يواجه السودان، الذي يتمتع بتنوع بيئي وهياكل اجتماعية وسياسية معقدة، صراعات طويلة الأمد منذ استقلاله عام 1956. وتتفاقم هذه الصراعات بسبب التحديات البيئية الخطيرة والتأثيرات المناخية الحادة التي يعاني منها السكان، بما في ذلك التصحر، وعدم انتظام هطول الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة. غالبًا ما تتفاعل هذه الضغوط البيئية مع الديناميات الاجتماعية والسياسية، ما يؤدي إلى تفاقم التوترات واندلاع النزاعات.[1] وتشير الدراسات إلى أن الضغوط البيئية تعمل كمحفز رئيسي للتوترات الاجتماعية، التي تتطور في كثير من الأحيان إلى صراعات عنيفة.[2] على سبيل المثال، في إقليم دارفور، أدى الجفاف الذي استمر لمدة خمسة عقود إلى تنافس حاد على الأراضي والموارد المائية، ما أسفر عن نزاع يُعد من أوائل الحروب التي يُنسب سببها بشكل مباشر إلى تغير المناخ على مستوى العالم.[3]

على مدار العقود الماضية، اعتمدت المنظمات غير الحكومية نهجًا تشاركيًا كاستراتيجية فعالة لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية في السودان. وقد ركزت هذه المبادرات بشكل رئيسي على تمكين المجتمعات المحلية، حيث تم تنفيذها عبر مجموعة واسعة من المشاريع التي شملت إعادة تأهيل الأراضي، وتقديم الخدمات الزراعية، وتعزيز برامج التنمية الريفية. هدفت هذه المشاريع إلى تحقيق أبعاد الاستدامة البيئية والاقتصادية، مع مراعاة الملاءمة الثقافية وضمان القبول المجتمعي الواسع. ومن بين هذه الجهود، برزت مشاريع تنموية ناجحة، وإن لم تحظَ بالاهتمام الكافي، مثل تلك التي تعزز مشاركة المجتمع المحلي في عمليات تقييم الاحتياجات والتخطيط.[4]

ومع ذلك، واجه النهج التشاركي انتقادات واسعة، خاصة في ما يتعلق بقدرته على تعبئة جهود المجتمع المحلي، وبناء القدرات، وإدارة عمليات التخطيط، وإقامة الشراكات الفعالة، وضمان استدامة النتائج.[5] وقد أشار بعض الخبراء إلى أن هذا النهج غالبًا ما يفشل في تحقيق أهدافه بشكل كامل، إذ تصعب ترجمة مبادئه النظرية إلى ممارسات عملية على أرض الواقع. وعلى الرغم من أن هذه الانتقادات تُصاغ غالبًا بلغة تقنية في وثائق المشاريع، فإن الجذور الحقيقية لهذه التحديات تكمن في العوائق الثقافية والاجتماعية، لا سيما تلك المتعلقة بالمجموعات المستهدفة أو العادات والتقاليد الراسخة في المجتمع. وتشكل هذه العوائق الثقافية، بالإضافة إلى تلك المرتبطة بمسائل النوع الاجتماعي، تحديات جسيمة أمام تحقيق شمولية حقيقية وفعالة في المشاريع التنموية. ولتجاوز هذه التحديات، لا بد من بذل جهود إضافية لتعزيز دقة تنفيذ النهج التشاركي، مع ضمان مشاركة فاعلة للفئات المهمشة، مثل الشباب والنساء، وخاصة في عمليات صنع القرار.

يهدف هذا التقرير إلى تحليل تعقيدات تطبيق النهج التشاركي في مجال التنمية في السودان، مع تقديم مقترحات لتعزيز فعاليته على مستوى القاعدة الشعبية. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على مراجعة تقارير المشاريع والأدبيات الأكاديمية المتاحة، إلى جانب إجراء سبع مقابلات معمقة مع خبراء مختصين[6] في مجال التنمية ممن شاركوا بشكل مباشر في تنفيذ المشاريع المجتمعية. وقد أسهمت هذه المقابلات في الكشف عن الجوانب العملية للتحديات والنجاحات التي واجهتها هذه المشاريع، كما قدمت رؤى قيّمة وتوصيات لتصميم وتنفيذ مبادرات مستقبلية أكثر فعالية واستدامة.

يتألف هذا التقرير من الأقسام الرئيسية التالية: القسم الأول؛ يستعرض بالتفصيل عددًا من المشاريع التشاركية، مع التركيز على أهدافها، والمنهجيات المعتمدة في تنفيذها، والنتائج التي تحققت. يليه قسم يناقش العوامل التي أثرت على مستوى مشاركة المجتمع المحلي، مستندًا في ذلك إلى وثائق المشاريع، والأدبيات الأكاديمية ذات الصلة، بالإضافة إلى البيانات التي جُمعت من خلال المقابلات مع الخبراء. وأخيرًا، يجمع القسم الأخير بين الجوانب المختلفة التي تم تناولها في الأقسام السابقة، ليقدم استنتاجًا شاملاً يعكس التحديات والفرص المتعلقة بتطبيق النهج التشاركي في السياق السوداني، مع تقديم توصيات لتعزيز فعاليته في المستقبل

السياق وتطور المشاركة المجتمعية في السودان

في المشاريع الإنمائية، يعتمد النهج التقليدي (من القمة إلى القاعدة) على عملية التخطيط واتخاذ القرارات من قبل السلطات العليا، مثل المنظمات غير الحكومية، والحكومات، و/أو الجهات المانحة الدولية. يتميز هذا النهج بدرجة عالية من الكفاءة في تخصيص الموارد ومواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية الشاملة. ومع ذلك، فإنه غالبًا ما يتجاهل الاحتياجات المحددة والسياقات المحلية الفريدة للمجتمعات المستهدفة، ما يؤدي إلى نتائج أقل فعالية واستدامة. للتغلب على هذه القيود، ظهر تحول تدريجي نحو تبني النهج التشاركي (من القاعدة إلى القمة).[7] يركز هذا النهج على إشراك المجتمعات المحلية في عملية صنع القرار من خلال إجراء مشاورات واسعة وتمكينها من تحديد أولوياتها واحتياجاتها.

في السودان، تتطلب التنمية المستدامة إشراك الفئات الأكثر تأثرًا في صياغة السياسات وتنفيذ المشاريع عبر نهج تشاركي. وقد ادّعت العديد من المبادرات أنها تنطوي على إشراك وتمكين المجتمعات المحلية في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة، ما يعزز الشعور بالملكية ويضمن

1 Damian Carrington, "How Water is Helping to End 'the First Climate Change War'", The Guardian, 18 December 2019, available at Link

2 Manzul A. M. Assal, "Sudan: Identity and conflict Over Natural Resources", Development 49 (2006), pp.101–105, available at https://doi.org/10.1057/palgrave.development.1100284

3 Chase Sova, "The First Climate Change Conflict", World Food Program USA, 19 December 2020, available at https://www.wfpusa.org/#/articles/the-first-climate-change-conflict

4 Nawal El-Gack, "Development and Indigenous Systems: Lessons from North Kordofan, Sudan", AlterNative: An International Journal of Indigenous Peoples 8, no. 1 (2012), pp. 99–111, available at https://117718011200800108/doi.org/10.1177

5 "El-Gack, "Development and Indigenous Systems.

6 أُجريت مقابلات (شبه) منظمة مع ممارسين في مجال التنمية وخبراء مشاركين بشكل مباشر في المشاريع التشاركية المجتمعية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة للتواصل، كانت الاستجابات متفاوتة. حيث لم يتمكن البعض من الرد حتى الآن، بينما لم يتمكن آخرون، نظرًا للصراع المستمر، من المشاركة ولكنهم عرضوا تقديم مدخلات لاحقًا. في النهاية، أُجريت سبع مقابلات بنجاح.

7 Shahidulla Kaiser, "Are Bottom-Up Approaches in Development more Effective than Top-Down Approaches?", Journal of Asian Social Science Research 2, no. 1 (2020), pp. 91–109, available at https://doi.org/10.15575/jassr.v2i1.20

أن تكون التدخلات ملائمة للسياق المحلي ومراعية للاعتبارات الثقافية.[8] ووفقًا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يُعد هذا النهج وسيلة فعّالة لتلبية احتياجات المجتمعات وتمكينها من قيادة عملية تنميتها، ما يضمن أن تكون التدخلات عملية وذات تأثير إيجابي ومستدام.[9]

ومع ذلك، على الرغم من ادعاء العديد من المشاريع الإنمائية اعتمادها هذا النهج، فإن المعلومات التفصيلية حول هذه المبادرات غالبًا ما تكون غير متاحة عبر الإنترنت، وقد تكون الردود الواردة من المنظمات المعنية محدودة. ونتيجة لذلك، يعتمد الاستعراض التالي بشكل أساسي على البيانات المتاحة عبر الإنترنت، بالإضافة إلى معلومات مقدمة من خبير ليست متاحة عبر الإنترنت، وأخرى من خبير آخر، ما يُبرز الحاجة الماسة إلى تعزيز الشفافية وتحسين توثيق هذه المبادرات لضمان فهم أعمق لآليات عملها ونتائجها وتأثيرها.

بناء الجسور بين المجتمعات

من بين الأمثلة البارزة على مبادرات بناء السلام في السودان، يبرز برنامج السلام والاستقرار متعدد المانحين، الذي يهدف إلى الحد من العنف المجتمعي وتعزيز التعاون بين المجتمعات المتنازعة.[10] وقد اضطلعت الجماعات المجتمعية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور محوري في هذا البرنامج من خلال مشاركتها الفاعلة في حوارات حل النزاعات وبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة. وقد شهدت هذه الجهود مشاركة واسعة من القادة المحليين، إلى جانب إشراك الشباب والنساء بشكل فعّال، ما أسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وخلق بيئة أكثر استقرارًا وسلمًا.[11]

تعزيز المساواة بين الجنسين

لتعزيز المساواة بين الجنسين ودعم صمود المجتمعات المحلية وبناء السلام في ولاية شمال كردفان، أطلقت ثلاث وكالات أممية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مشروعًا تجريبيًا شاملاً يركز على التحليل الجنساني ويعتمد نهجًا تشاركيًا.[12] وقد شارك أعضاء المجتمع بشكل فعّال في تحديد العوامل التي تؤثر على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في منطقتهم. وكشف التقرير أن هذه المشاركة أدت إلى تصميم تدخلات تنموية مخصصة تلبي الاحتياجات والتحديات المحددة التي تواجهها النساء في المجتمع. وكان من العناصر الرئيسية لهذا المشروع إنشاء وتعزيز لجنة إدارة المجتمع (CMC)، التي تضمنت تمثيلًا نسائيًا بنسبة 50 في المئة.[13]

تمكين المرأة

استنادًا إلى الدروس المستفادة من المبادرات السابقة، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع الحكومة والجهات الفاعلة، مشروعًا يهدف إلى تعزيز الأمن المناخي وسبل العيش من خلال تمكين المرأة في ولاية النيل الأزرق.[14] يركّز هذا المشروع على معالجة التحديات الفريدة التي تواجهها المرأة في مجالات إدارة الموارد الطبيعية وحل النزاعات. وقد شاركت النساء، إلى جانب القادة المحليين وصناع القرار في المجتمعات المستهدفة، في برامج تدريبية مصممة لبناء قدرات المرأة في القيادة، وحل النزاعات، والإدارة المستدامة للموارد. ورغم أن المشروع لا يزال قيد التنفيذ، فقد حقق نتائج إيجابية من حيث تعزيز التماسك الاجتماعي وقدرة المجتمعات على الصمود.[15] ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة تتعلق بتغيير الأعراف الجنسانية الراسخة وضمان مشاركة متساوية وفاعلة.

تحسين الزراعة المستدامة

يهدف مشروع التنمية الريفية في ولاية شمال كردفان إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية، وتحسين الأمن الغذائي، وزيادة دخل الأسر.[16] ومن أجل ضمان إشراك المجتمعات المحلية، أُنشئت منظمات تطوير القرى (VDOs) لتخطيط وتنفيذ المشاريع الإنمائية بما يتوافق مع احتياجات المجتمع وأولوياته.[17] بالإضافة إلى ذلك، ركزت برامج التدريب المجتمعي على

8 Almotalib Ibrahim et al., Participatory Evaluation with Pastoralists in Eastern Sudan, Working Paper Series no. 8, ETC EcoCulture, 2002, available at Link; Margunn I. Alshaikh and Helena P. Larrauri, "Building Resilience through Crisis Mapping, Community Engagement and Recovery Planning in Sudan", in ISCRAM 2012 Conference Proceedings – 9th International Conference on Information Systems for Crisis Response and Management, L. Rothkrantz, J. Ristvej and Z. Franco (eds.), Information Systems for Crisis Response and Management (ISCRAM), April 2012, available at Link

9 Talaat D. Abdel Magid, Lessons Learned and Good Practices in Natural Resource Management, United Nations Environment Programme (UNEP) and UK aid, March 2020, available at Link

10 United Nations Development Programme (UNDP) Sudan, "Darfur Community Peace & Stability Fund (DCPSF)", (n.d.), available at Link

11 Alfonso P. Castro, Resources Economic Security, and Peace in Darfur (RESP–Darfur), Project Assessment: Darfur Community Peace and Stability Fund (DCPSF), Near East Foundation, May 2014, available Partners in Development ;2.1.2172.9600/at https://doi.org/10.13140 Services (PDS), Promoting Peace in East Darfur State Project State Project: Final Evaluation Report, Care International Sudan, March 2018, available at Link; United Nations Sudan, "Successful UN Environment Project Contributes to Peace and Economic Recovery in North Darfur", 26 November 2018, available at Link

12 United Nations Environment Programme (UNEP) et al., Joint Project in North Kordofan, Sudan: Promoting Gender-Responsive Approaches to Natural Resource Management for Peace, Interim Progress Report, October 2017, available at https://wedocs.unep.org/20.500.11822/31254

13 United Nations Environment Programme (UNEP) et al., Promoting Gender-Responsive Approaches to Natural Resource Management for Peace in North Kordofan, Sudan, March 2019, available at Link

14 UN MPTF Office Partners Gateway, "PBF/SDN/B-1: Supporting Sustainable Peace in Blue Nile State through Gender–Responsive Natural Resource Governance Inclusive Conflict Resolution Mechanisms and Climate–Resilient Livelihoods", July 2021, available at https://mptf.undp.org/project/00128019

15 Abdelmageed M. Yahya and Tamer Abd Elkareem, Gender, Conflict and Environmental Assessment/Analysis: Blue Nile State: Final Report, UN Women, September 2021, available at Link

16 International Fund for Agricultural Development (IFAD), Executive Board – Sixty-Sixth Session: Report and Recommendation of the President to the Executive Board on a Proposed Loan to the Republic of the Sudan for the North Kordofan Rural Development Project, 29 April 1999, available at Link; Project Completion Report Digest (PCRD), "Rural Development: North Kordofan Rural Development Project", International Fund for Agricultural Development (IFAD), 21 January 2010, available at Link

17 Nawal El-Gack, Rural Development and Microfinance Projects in Sudan: With Special Attention To Community Participation, The Edwin Mellen Press, 2012.

تعزيز المهارات والمعرفة في مجالات الممارسات الزراعية المستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية، والإدارة المالية. ومع ذلك، واجه تصميم هذا المشروع تعقيدات كبيرة؛ حيث اعتمد على افتراضات مبسطة حول قدرة إدارة الدولة على التنفيذ الفعّال، كما قلل من تقدير المخاطر المحتملة، وتجاهل التحديات المرتبطة بمواءمة تنفيذ المشاريع مع سياسات الحكومة اللامركزية.[18]

تعزيز الموارد المائية

ركز «مشروع إدارة مستجمعات المياه في وادي الكو» على تعزيز كفاءة إدارة الموارد المائية، ما أسهم بشكل فعّال في تعزيز السلام والاستقرار بمنطقة شمال دارفور.[19] ويهدف المشروع إلى زيادة توافر المياه، وتحسين الإنتاجية الزراعية، وتقليل النزاعات المتعلقة بالموارد المائية من خلال مبادرات مجتمعية فعّالة. وقد نجح المشروع في تعزيز الشعور بالملكية والمسؤولية المجتمعية عبر إشراك السكان المحليين بشكل مباشر في عمليات التخطيط والتنفيذ لاستراتيجيات إدارة المياه. كما شارك أفراد المجتمع في تصميم أنظمة حصاد مياه الأمطار والري، حيث تم دمج المعارف التقليدية المحلية مع الممارسات الحديثة في أنشطة المشروع وبرامج التدريب، ما عزز قدرة المجتمع على تحقيق إدارة مستدامة وفعّالة للموارد المائية.

تعزيز دور المرأة في قيادة وتنمية المزارع الصغيرة

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز قدرة المزارع الصغيرة والمجتمعات الرعوية التي تعتمد على الأمطار في السودان على الصمود، مع تركيز خاص على الأسر التي تعيلها النساء.[20] يشمل المشروع مجموعة من الأنشطة الرئيسية، مثل تطبيق تقنيات حصاد مياه الأمطار، وإدخال أصناف محاصيل قادرة على تحمل الجفاف، وإنشاء مصدات رياح وقائية (أحزمة الحماية). وقد شاركت المجتمعات المحلية بشكل فعّال في عمليات تخطيط وتصميم وتنفيذ إجراءات التكيف مع التغيرات المناخية. بالإضافة إلى ذلك، نُظمت دورات تدريبية منتظمة لبناء القدرات المحلية، مع تركيز خاص على النساء. كما أُعدّت تقارير دورية لمتابعة التقدم وضمان استدامة التدخلات التي يهدف المشروع إلى تحقيقها.[21]

تعزيز التماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود

قادت هيئة الإغاثة الكاثوليكية (CRS) مشروع «دمج التماسك الاجتماعي في السودان» (ISCS)، والذي يُعد نموذجًا بارزًا لتطبيق النهج التشاركي.[22] استهدف المشروع تخفيف معاناة المجتمعات المتأثرة بالنزاعات من خلال إشراك القادة المحليين والشباب والنساء. ساهم المشروع بشكل كبير في تقوية الروابط المجتمعية وتعزيز العمل الجماعي لتحقيق السلام والتنمية المستدامة. كما قدم المشروع تدريبات متخصصة في مجالي حل النزاعات والقيادة، ما مكّن أفراد المجتمع المحلي من لعب أدوار قيادية وفعّالة في جهود الحفاظ على السلام وبناء مستقبل أكثر استقرارًا.[23]

الحد من العنف المجتمعي

استهدف «برنامج الحد من النزاعات المشتركة» تقليل العنف المجتمعي وتعزيز التماسك الاجتماعي في المناطق المتضررة من النزاعات في السودان.[24] نُفذ البرنامج على مرحلتين، وركز على تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات وتطوير حلول محلية مستدامة لها. اعتمد البرنامج نهجًا تشاركيًا شمل إجراء مشاورات مكثفة مع أفراد المجتمع لتحديد العوامل المحركة للنزاعات ووضع استراتيجيات فعّالة لتحقيق نتائج إيجابية. تضمنت منهجية البرنامج مراقبة مستمرة وإدخال تعديلات عند الضرورة، ما ساهم بشكل كبير في الحد من العنف الطائفي وتعزيز التماسك الاجتماعي.[25] ومع ذلك، أثار خبيران مخاوف جدية بشأن استدامة البرنامج على المدى الطويل، نظرًا لاعتماده الكبير على التمويل الخارجي.

[ومع ذلك،] بمجرد انخفاض هذا التمويل أو توقفه، قد تواجه المجتمعات المحلية صعوبات في الحفاظ على التقدم المحرز دون توفر الموارد أو الدعم الكافي. ولضمان استمرارية هذه الجهود، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز الدعم المؤسسي المحلي وبناء القدرات الذاتية للمجتمعات، حتى لا تتعرض هذه المبادرات للانهيار بعد انسحاب الجهات المانحة.[26]

18 "PCRD, "Rural Development: North Kordofan.

19 كمال الدين الصديق بشار، الممارسات الجيدة للإدارة المتكاملة للموارد المائية في السودان، مشروع أدابت! في السودان، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، والوكالة البريطانية للمساعدة (UK aid)، تشرين الأول/أكتوبر 2019، متاح على الرابط

20 Veronica N. Muthui and Magda Osman, Implementing Priority Adaptation Measures to Build Resilience of Rainfed Farmer and Pastoral Communities of Sudan, Especially Women Headed Households to the Adverse Impacts of Climate Change, United Nations Development Programme (UNDP), Global Environment Facility (GEF) and Canadian International Development Agency (CIDA), accessed 23 July 2024, available at https://erc.undp.org/evaluation/documents/download/10908

21 Muthui and Osman, Implementing Priority Adaptation Measures.

22 Catholic Relief Services (CRS), "Integrating Social Cohesion Sudan: Case Study 4", 2021, available at https://www.crs.org/sites/default/files/cs4_taadoud_sudan.pdf

23 Catholic Relief Services (CRS), "Learning Brief: Integrating Social Cohesion for Enhanced Outcomes: Findings from an Evidence-Mapping Study", Spring 2020, available at Link

24 Ahmed Gamal Eldin, Sustained Peace for Development: Conflict Prevention and Peace-Building in Sudan through Targeted Interventions Border, Millennium 1956-1-in Selected Communities along the 1 Development Goals (MDG) Achievement Fund, July 2013, available at Link

25 Isabel Candela, IOM/UNDP Joint Conflict Reduction Programme: Final Evaluation Report, United Nations Development Programme (UNDP) and International Office for Migration (IOM) with support from the European Union, May 2016, available at Link

26 خبراء من منظمة غير حكومية (دون الكشف عن هويتهم)، مقابلة عبر الفيديو مع المؤلف، 23 تموز/يوليو 2024.

العوامل الرئيسية المؤثرة على النُّهُج التّشاركيّة في السودان

تُبرز هذه المشاريع أهمية تحقيق نتائج مستدامة وفعّالة، حيث يساهم إشراك المجتمعات المحلية بدور محوري في تمكين الفئات الأكثر تأثرًا بالتحديات المناخية، ما يمكنها من تحديد مشكلاتها، ووضع الأولويات، والاستعداد للمخاطر.[27] وتُسلط مشاريع مثل مشروع التنمية الريفية بولاية شمال كردفان (NKRDP) الضوء على أهمية فهم السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية لضمان مشاركة مجتمعية حقيقية.[28]

ومع ذلك، يرى بعض الخبراء أن مشاركة المجتمع المحلي، رغم النوايا الحسنة، غالبًا ما تفشل في تحقيق تمكين حقيقي، حيث تظل الجهات التنموية الخارجية هي المسيطرة على عملية صنع القرار.[29] وأشار أحد كبار الخبراء إلى أن الوكالات التنموية غير قادرة على مواجهة التحديات الهيكلية والاجتماعية في السودان، حيث يُنظر إليها على أنها بيروقراطية ومركّزة على التمويل أكثر من تركيزها على تحقيق تأثير تنموي مستدام، ما يساهم في استمرار حالة التخلف. كما أشارت نوال الجاك إلى أن هذه الوكالات، رغم انتشارها الواسع في السودان، تفتقر إلى أدبيات كافية تحلل تأثيرها الفعلي، ما يجعل فهم دورها محدودًا للغاية.[30]

استيعاب العادات والتقاليد المحلية

يُعد دمج المعارف والتقاليد المحلية عنصرًا محوريًا في النهج التشاركي، حيث استفادت العديد من المشاريع في السودان من هذه المعارف، خاصة في مجالات مثل حصاد مياه الأمطار وإدارة الأراضي. ووفقًا لتقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اعتمد «مشروع إدارة مستجمعات المياه في وادي الكو» على أساليب قائمة على المجتمع للتكيف مع أنماط هطول الأمطار غير المنتظمة، ما ساهم بشكل جزئي في التخفيف من ندرة المياه.[31] خلال المرحلة الأولى من المشروع، شهدت الإنتاجية الزراعية تحسنًا ملحوظًا، حيث تضاعفت محاصيل الذّخن والذرة البيضاء ثلاث مرات، كما ارتفعت دخول 70 في المئة من المشاركين. وأكد نائب الرئيس يوسف كبر، في تصريحات لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على أهمية تكرار مثل هذه المبادرات لمواجهة التحديات المناخية في جميع أنحاء السودان. من جانبه، أشاد السفير جان ميشال دوموند بدور المشروع في تعزيز سبل العيش المقاومة للتغير المناخي وتقليل الضغط على الموارد الطبيعية.[32] كما أشار أتيلا أوراس، مدير البرامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في السودان، إلى أن المشروع ساهم في عكس التدهور البيئي وإعادة بناء التعاون بين المجتمعات حول إدارة الموارد الطبيعية.[33]

رغم تحقيق بعض النجاحات في المشاريع القائمة على النهج التشاركي، فإن استبعاد مستخدمي المياه عند المصب يُشكل تهديدًا لاستدامة هذه الجهود.[34] بالإضافة إلى ذلك، لم يتم إشراك الرعاة بشكل كافٍ في منتديات المشروع، التي يهيمن عليها في الغالب سكان المناطق الحضرية. ومع ذلك، أثار اثنان من المشاركين في المقابلات تساؤلات حول قابلية توسيع نطاق هذه الممارسات واستدامتها، خاصة في ظل الصراعات المستمرة وقضايا الأمن التي قد تقوّض فعالية المعرفة التاريخية والمبادرات المجتمعية.

«ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحديات كبيرة عند محاولة توسيع نطاق هذه الممارسات في مناطق أوسع. فعلى سبيل المثال، رغم القيمة الكبيرة للمعارف المحلية، فإن استمرار التهديد بالعنف غالبًا ما يعرقل المبادرات المجتمعية، ما يصعّب الحفاظ على جهود التنمية طويلة المدى.»[35]

بناء الثقة من خلال مراعاة الحساسيات الثقافية

تعد سلوكيات ومواقف موظفي المشروع عنصرًا حاسمًا في تعزيز أو تقويض المشاركة المجتمعية. فالموظفون الذين يتحلون بالاحترام والتعاطف والقدرة على مراعاة الخصوصيات الثقافية يُسهمون في بناء الثقة وتشجيع المشاركة الفعّالة من قبل المجتمع. على الجانب الآخر، يمكن للمواقف المتعالية أو المتسلطة أن تثني الأفراد عن المشاركة وتقوّض أهداف المشروع بشكل عام.[36] وأكد الخبراء أن الموظفين الذين أظهروا فهمًا عميقًا واحترامًا للعادات والتقاليد المحلية كانوا أكثر نجاحًا في تنفيذ مبادرات المشاركة التنموية:

«تمكن الموظفون الذين بذلوا جهدًا ووقتًا لتعلم وإظهار الاحترام للتقاليد المحلية من كسب ثقة المجتمع بشكل أسرع. وقد شكلت هذه الثقة عنصرًا أساسيًا في تشجيع الأفراد على المشاركة بشكل علني وفعّال في المشاريع التنموية.»[37]

ويُعد مشروع التنمية الريفية بولاية شمال كردفان (NKRDP) مثالًا واضحًا على ذلك. فقد أسهم فهم الموظفين العميق للعادات والتقاليد المحلية، إلى جانب احترامهم لها، في تحقيق نجاح ملحوظ للمشروع. هذا التفاعل الإيجابي عزز الروابط المجتمعية وبناء الثقة، ما سهل مشاركة الأفراد بشكل فعّال ودعم تحقيق أهداف المشروع التنموية.[38]

27 Mohammed M. Fidiel, "Participatory Development of the Donkey-Drawn Plough in Western Sudan", in Advancing Participatory Technology Development: Case Studies on Integration into Agricultural Research, Extension and Education, Chesha Wettasinha, Laurens van Veldhuizen and Ann Waters-Bayer (eds.), IRR / ETC Ecoculture / CTA, 2003, pp. 139–156, available at Link

28 El-Gack, Rural Development and Microfinance Projects in Sudan.

29 Samer Abdelnour et al., Examining Enterprise Capacity: A Participatory Social Assessment in Darfur and Southern Sudan, Centre for Refugee Studies, York University, 2008, available at Link

30 Nawal El-Gack, "The Power of Non-Governmental Organisations in Sudan: Do Structural Changes Matter?", Australasian Review of African Studies 37, no. 1 (June 2016), pp. 52–72, available at Link

31 الأمم المتحدة في السودان، «مشروع ناجح لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة».

32 المصدر نفسه.

33 المصدر نفسه.

34 United Nations Development Programme (UNDP), Review of the Consolidated Review ,(2019-Darfur Development Strategy (2013 Report vol I, 7 October 2019, available at Link

35 خبراء محليون (دون الكشف عن هويتهم)، مقابلات هاتفية وعبر الفيديو مع المؤلف، 10-25 تموز/يوليو 2024.

36 Nawal E.-G. El Gack, "Participatory Approaches to Development: An Analysis of the Experiences of Development Projects in Sudan", PhD Thesis, Massey University, 2007, available at http://hdl.handle.1455/net/10179

37 خبيرة المنظمة غير الحكومية رزان وخبير آخر (دون الكشف عن هويته)، مقابلات هاتفية وعبر الفيديو مع المؤلف، 20-23 تموز/يوليو 2024.

38 El-Gack, Rural Development and Microfinance Projects in Sudan.

ضمان تدفق الموارد بانتظام

تُعد وفرة الموارد عاملًا محوريًا في تعزيز المشاركة المجتمعية، حيث يضطلع التمويل الكافي وتوافر الموارد بدور حاسم في أنشطة بناء القدرات، وتطوير البنية التحتية، وتقديم الدعم المستمر. وقد أظهرت مشاريع مثل «برنامج الحد من النزاعات المشتركة» و«مشروع إدارة مستجمعات المياه في وادي الكو» أن توفر الموارد الكافية يُعد شرطًا أساسيًا لضمان استمرارية مشاركة المجتمع.[39] ومع ذلك، فإن نقص الموارد أو عدم وصولها في الوقت المناسب يمكن أن يؤدي إلى إحباط المجتمع، ما يقلل من مستويات المشاركة ويضعف فعالية المشاريع. وأكد المشاركون في المقابلات على أهمية التخصيص المستمر والموثوق للموارد لضمان استدامة مشاركة المجتمع. وأشاروا إلى أن:

«البرامج التنموية غالبًا ما تفشل لأن الموارد التي يتم التعهد بها خلال مراحل التخطيط لا تصل دائمًا في الوقت المحدد أو تتأخر، ما يعطل سير الأنشطة ويُضعف التزام المجتمع.»[40]

تشجيع التنوّع الجنساني

تُشكل الحواجز الثقافية والفروقات في مستويات التعليم بين أفراد المجتمع عوائقَ تحول دون مشاركة النساء بشكل فعّال في العديد من الأحيان. وقد أظهرت مشاريع الأمم المتحدة التي تعمل على إشراك النساء بشكل مباشر، مثل مشروع «دعم السلام المستدام في ولاية النيل الأزرق»، أهمية معالجة التحديات المرتبطة بنوع الجنس لضمان مشاركة شاملة.[41] وفي حديثه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكد أبو القاسم آدم من مكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في السودان على أهمية هذه الجهود،[42] مشيرًا إلى أنها توفر منصة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء والشباب، لتعزيز الوعي وبناء توافق مجتمعي حول القضايا البيئية الرئيسية.

تُتيح المشاركة المجتمعية القوية للفئات المهمشة دورًا رياديًا في إيجاد حلول بيئية تسهم في تحقيق السلام والاستقرار. وأكد آدم على الدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة في دعم الأسر من خلال مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية القائمة على الموارد الطبيعية، مثل الإنتاج الزراعي، وحصاد المحاصيل الحرجية، والتعدين الحرفي، وجمع المياه والوقود. ومع ذلك، أشار إلى أن هذه الأدوار المرتبطة بالموارد الطبيعية قد تعرض النساء لخطر متزايد من العنف. وأوضح أن تشجيع النساء لتحقيق أدوار قيادية يمكن أن يكون نقطة انطلاق لتمكينهن في آليات الحوكمة وبناء السلام.[43] ومع ذلك، فإن الأعراف الثقافية الراسخة تشكل تحديات كبيرة في هذا الصدد. ويتطلب تغيير هذه الأعراف جهودًا مستمرة ومراعاة دقيقة للحساسيات الثقافية لضمان نجاح هذه المبادرات. وأكد أحد الخبراء على أهمية دمج النُّهُج المراعية للاعتبارات الجنسانية في المشاريع التنموية، قائلًا: «في المشاريع التي اعتمدنا فيها نهجًا يراعي الفوارق بين الجنسين، مثل ضمان تمثيل متساوٍ للمرأة في هذه العمليات، لاحظنا مشاركة مجتمعية أقوى وتحسنًا ملحوظًا في التماسك الاجتماعي».[44]

التعامل مع ديناميات السلطة داخل المجتمع

تؤثر ديناميات السلطة داخل المجتمعات بشكل كبير على المشاركة في المشاريع التنموية. فعلى الرغم من أن المنظمات الشعبية غالبًا ما تفتقر إلى القدرة على إحداث تغييرات واسعة النطاق، فإنها تضطلع بدور إلى حد ما في تمثيل سكان المناطق المحلية وتعبئة المجتمعات بشكل فعّال. في ولاية شمال كردفان، أثبتت الجمعيات الشعبية التطوعية قدرتها على عكس الاهتمامات المحلية وتسهيل العمل الجماعي. وهذا يدعم الفكرة القائلة بأن المنظمات التشاركية الحقيقية تنشأ عندما يتشارك أفراد المجتمع مخاوف واهتمامات مشتركة ويتطوعون للعمل بشكل جماعي، وهو أمر بالغ الأهمية لتجاوز نفوذ النخب المحلية وضمان مشاركة أوسع للمجتمع المحلي. وأشار الباحثون والمشاركون في المقابلات مرارًا إلى أن النخب المحلية غالبًا ما تهيمن على العمليات التشاركية، ما يُهمّش أصوات الفئات المستضعفة والأقليات.[45]

أظهرت الاستراتيجيات الرامية إلى تمكين الفئات المهمشة، مثل بناء القدرات المستهدفة وضمان تمثيلها في الهيئات المعنية باتخاذ القرارات، فعالية كبيرة في تعزيز المشاركة المجتمعية. وأكد المشاركون في المقابلات على أهمية الشفافية والمساءلة في إدارة علاقات القوة داخل المجتمعات المحلية، قائلين: «توفير تدريب محدد وبناء القدرات للفئات المهمشة يمكن أن يُعزز مهاراتهم ويمنحهم الثقة للمشاركة، ما يضمن خلق بيئة تُسمع فيها جميع الآراء وتُلبى احتياجاتهم».

كما أشاروا إلى ضرورة إدارة علاقات القوة داخل المجتمع بشكل عادل، مع الحفاظ على الشفافية والمساءلة لتجنب إدامة أوجه عدم المساواة القائمة.[46]

العلاقات السابقة

تشكل التجارب السابقة مع المشاريع التنموية عاملًا حاسمًا في تحديد استعداد المجتمع للمشاركة. فالتجارب الإيجابية تعزز الثقة وتشجع على المشاركة المستقبلية، بينما تؤدي التجارب السلبية إلى الشك وعدم الرغبة في الانخراط في مبادرات جديدة. على سبيل المثال، استفاد مشروع «وادي الكو» و«صندوق سلام واستقرار مجتمع دارفور» من البناء على مبادرات ناجحة سابقة، ما ساهم في تعزيز ثقة المجتمع ودعمه. وأكد المشاركون في المقابلات على أهمية الاستفادة من التجارب الإيجابية السابقة ومعالجة التجارب السلبية لضمان مشاركة مجتمعية فعّالة. وأشار أحدهم إلى أن:

«المجتمعات التي عانت من وعود غير محققة أو إدارة سيئة للمشاريع في الماضي غالبًا ما تكون مترددة في المشاركة، لأنها فقدت الثقة في العملية... وكانت الاستفادة من هذه التجارب الإيجابية السابقة أمرًا أساسيًا لكسب تأييد المجتمع للمشاريع الجديدة.»[47]

39 European Union and United Nations Environment Programme (UNEP), "Wadi El Ku Integrated Catchment Management Project (Phase 2)", 2 March 2023, available at Link

40 خبراء في النهج التشاركي، مقابلة هاتفية مع المؤلف، تموز/يوليو 2024.

41 Yahya and Abd Elkareem, Gender, Conflict and Environmental Assessment/Analysis.

42 United Nations Environment Programme (UNEP), "In Sudan, Conflict and Environmental Decline Go Hand in Hand", 4 November 2022, available at Link

43 Soumaya Ibrahim, Mainstreaming Gender in Development Projects in Middle-East and North Africa: Lessons Learned and Success Stories, International Development Research Centre (IDRC) and International Fund for Development (IFAD), 2009, available at Link

44 هيبة، خبير، مقابلة هاتفية مع المؤلف، 22 تموز/يوليو 2024.

45 El-Gack, Rural Development and Microfinance Projects in Sudan.

46 رزان ومعز، خبيران في مجال التنمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مقابلة مع المؤلف، الدوحة، قطر، 15 تموز/يوليو 2024.

47 عادل، ورزان، وخبير (دون الكشف عن هويته)، مقابلات هاتفية وعبر الفيديو مع المؤلف، 10-25 تموز/يوليو 2024.

خاتمة

من أجل تعزيز النُّهُج التّشاركية في التنمية السودانية، من الضروري تنفيذ إستراتيجيات تمكّن المجتمعات المستهدفة بشكل حقيقي وفعّال. ورغم أن صانعي السياسات ومقدمي خدمات التنمية غالبًا ما يعلنون أن أهدافهم تتمثل في تمكين المجتمعات من خلال مبادراتهم، فإن هناك حاجة ماسة إلى أدلة ملموسة تدعم هذه الادعاءات. يمكن تحقيق ذلك من خلال إشراك المجتمعات المحلية بشكل مباشر في عمليات التخطيط وتنفيذ استراتيجيات التكيف، ما يضمن تصميم المشاريع بما يتلاءم مع الظروف والاحتياجات المحلية، ويعزز فعاليتها واستدامتها على المدى الطويل. ومع ذلك، تواجه هذه الاستراتيجيات انتقادات بسبب استمرار تركيز السلطة الفعلية وعمليات اتخاذ القرار في أيدي المؤسسات الخارجية. ولتحقيق تمكين حقيقي، يجب التغلب على هذه السيطرة الخارجية، والتصدي للأعراف الاجتماعية الراسخة التي تعيق المشاركة الفعّالة، وضمان قابلية توسيع نطاق المشاريع لتعميم فوائدها. وفي النهاية، فإن الجمع بين هذه العناصر سيسهم بشكل كبير في تعزيز قدرة السودان على الصمود وتحرره على المدى الطويل.

سوريا

البيئة والصراع في سوريا: ضرورة تبني النُّهُج التّشاركيّة في الزراعة

سارين كراجرجيان

ملاحظة: نظرًا إلى الأحداث الجسيمة المتعلقة بتغيير النظام في سوريا، فإن المعلومات الواردة في هذا الفصل تأخذ في الاعتبار التطورات حتى أغسطس/آب 2024.

توصيات السياسات العامة

- إعادة تقديم الدعم المالي للمدخلات الزراعية الأساسية، مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية، والتي كانت أحد الأسباب الجوهرية في تفاقم الأزمة السورية عام 2011، مع العمل على تقليص الممارسات الاقتصادية القائمة على المحسوبية.
- مواصلة إرساء النُّهُج التّشاركيّة بالتعاون مع المنظمات الدولية، بما يعزز مشاركة المجتمعات المحلية الفعّالة في عمليات صنع القرار.
- إعادة تفعيل الحزم المالية الداعمة للمزارعين والعائدين، مع إيلاء الأولوية لإعادة الاستثمار في البنية التحتية الزراعية التي دُمّرت بسبب الحرب، إلى جانب تعزيز حقوق الملكية للأراضي من خلال أطر قانونية واضحة وشفافة. يُعد هذا الأمر أساسيًا لاستعادة الثقة بين الأطراف المعنية، وتحفيز الاستثمارات الزراعية، ومنع النزاعات المحتملة حول الأراضي.

كلمات مفتاحية: سوريا، النُّهُج التّشاركيّة، المزارعون، الزراعة، النزاع، الدعم الحكومي

مقدمة

«الحكومة لا تفعل شيئًا لمساعدة المزارعين والمجتمعات المحلية في سوريا منذ المراحل الأولى للحرب. نحن نمتلك جميع الموارد الطبيعية اللازمة، لكننا عاجزون عن استغلالها بسبب السياسات الحكومية واستمرار الصراعات». هذه الكلمات عبّر بها أحد المدافعين عن الأمن الغذائي في سوريا،[1] وذلك بعد مرور ثلاثة عشر عامًا على بداية الصراع السوري عام 2011، والذي يُعد حتى الآن أحد أكثر الحروب تدميرًا في القرن الحادي والعشرين.

تصاعدت الاحتجاجات التي اندلعت خلال الربيع العربي بسرعة كبيرة، ليتحول المشهد إلى حرب أهلية طاحنة اشتركت فيها أطراف متعددة، بما في ذلك القوات الحكومية، وفصائل المعارضة المسلحة، والتنظيمات المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وقد خلف هذا الصراع الدامي آثارًا كارثية، حيث تجاوز عدد الضحايا 500 ألف شخص، بالإضافة إلى تشريد ملايين السكان من منازلهم. كما تسبب في تدمير واسع النطاق للبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والمرافق الزراعية، ما أدى إلى انهيار اقتصادي حاد، تفاقم معه انتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، ما فاقم من معاناة الشعب السوري.[2]

تُعد العوامل البيئية عنصرًا محوريًا في فهم جذور المظالم العميقة التي ساهمت في اندلاع الحرب السورية عام 2011. ففي العديد من الدراسات والأدبيات الأكاديمية، غالبًا ما ترتبط هذه العوامل ارتباطًا وثيقًا بالدوافع المباشرة للصراع، وهو ما سيتم استعراضه وتحليله بشكل تفصيلي في هذا الفصل.

شكّل الإنتاج الزراعي المحلي في سوريا مصدرًا رئيسيًا لتأمين الغذاء للسكان، كما كان يُعد حتى عام 2011 أحد الركائز الاقتصادية الأساسية، حيث احتل المرتبة الثالثة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.[3]

شهدت بداية الألفية الثالثة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي هدفت إلى تعزيز نموذج «اقتصاد السوق الاجتماعي»، والذي اعتُمد رسميًا في عام 2005 خلال منتدى الخطة الخمسية (2006-2010). وتمثلت أهداف هذا النموذج في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة من خلال جذب الاستثمارات الخاصة والأجنبية إلى القطاعات ذات الربحية العالية، مثل الاتصالات، والعقارات، والبنوك، والسياحة، والتجارة الخارجية، والصناعات ذات القيمة المضافة العالية. بالإضافة إلى ذلك، سعت هذه الإصلاحات إلى تقليل الإنفاق الحكومي عبر خفض الدعم وتقليص الاستثمارات الحكومية.[4]

1 خبير من وكالة مساعدات إنسانية سورية، مقابلة مع المؤلف، 12 تموز/يوليو 2024.

2 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 2019 Humanitarian Needs Overview: Syrian Arab Republic, March 2019, available at Link

3 Nazier Madi, Cultivating a Crisis: The Political Decline of Agriculture in Syria, European University Institute and Robert Schuman Centre for Advanced Studies, December 2019, available at https://doi.562441/org/10.2870

4 Madi, Cultivating a Crisis, p. 3.

أهداف الورقة البحثية

على مدى عقود، احتلت الحبوب، لا سيما القمح والشعير، «مكانة محورية في استراتيجية الحكومة للتخطيط الهادفة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي».[5] ونتيجة لذلك، قدمت الدولة دعمًا سخيًا للمنتجين من خلال الإعانات المالية:

كان القطاع المدعوم بشكل كبير قادرًا على توفير فرص عمل ذات أجور منخفضة لأعداد كبيرة من العمال الموسميين وذوي المهارات المحدودة، خاصةً في المناطق الأكثر فقرًا في سوريا. وقد شكل هذا الدعم نوعًا من شبكة الأمان الاجتماعي، حيث وفر مصدر دخل أساسيًا للعديد من الأسر، كما أتاح لممثلي الحكومة وسيلة لتقديم الرعاية والدعم للمجتمعات المحلية.[6]

لذلك، أدى سعي الحكومة للابتعاد عن أهداف الاكتفاء الذاتي الغذائي وإنهاء التزاماتها بشراء المحاصيل بالكامل إلى جعل المنتجين والعمال الزراعيين «عرضة بشكل كبير لتدابير التقشف».[7] وفي كلتا الحالتين استبعدت الدولة المزارعين من المشاركة في عمليات صنع القرار، ما أدى إلى ضعف تمثيلهم وغياب المساءلة.[8]

يهدف هذا البحث إلى دراسة واستعراض مدى مشاركة المجتمعات المحلية بشكل فعّال في تنظيم وإدارة المشاريع التنموية ضمن القطاع الزراعي السوري، مع تسليط الضوء على نماذج عملية للنُّهُج التّشاركيّة التي مُوّلت دوليًا في مرحلة ما بعد النزاع. بالإضافة إلى ذلك، يستعرض المقال تجارب شخصية لامرأتين سوريتين اضطرتا للجوء إلى لبنان، وكيف أدى ابتعادهما عن أراضيهما الزراعية إلى تعميق شعورهما بالعزلة وإقصائهما عن عمليات النهج التشاركي. تُظهر هذه الحالات كيف يمكن أن تؤدي ظروف النزوح إلى استبعاد فئات مهمة من الفاعلين في المجتمع السوري.

في هذا السياق، يتعين على النُّهُج التّشاركيّة أن تأخذ في الاعتبار بعناية كيف أدى النزاع في سوريا إلى تفاقم أزمة نقص المياه، وتدمير البنية التحتية الزراعية، وإجبار شرائح كبيرة من المجتمع على النزوح بعيدًا عن أراضيهم ومصادر رزقهم الزراعية. وقد أدى هذا التحول الجذري إلى تحويل سوريا من كونها «سلة غذاء» إقليمية إلى دولة تعاني من نقص حاد في البنية التحتية اللازمة لدعم الممارسات الزراعية المستدامة. لذلك، فإن فهم العلاقة الوثيقة بين المشاركة الفعّالة للمجتمعات المحلية وتبعات النزاع يُعد أمرًا بالغ الأهمية.

السياق الزراعي في سوريا

شهد القطاع الزراعي في سوريا تراجعًا ملحوظًا في عام 2006، حيث انخفض معدل نموه إلى متوسط 1.3 في المئة بين عامي 2005 و2009. وبعد ذلك بفترة وجيزة، من عام 2007 إلى 2009، واجهت البلاد أسوأ موجات الجفاف التي تزامنت مع تخفيضات الدعم الحكومي، ما أثر بشكل كبير على المزارعين والمستهلكين في القطاع الخاص. وكانت المنطقة الشمالية الشرقية، المعروفة باسم «سلة الخبز»، الأكثر تضررًا، حيث فقد الرعاة ما يقرب من 85 في المئة من ماشيتهم، بينما عانت

5 Madi, Cultivating a Crisis, p. 6.

6 Madi, Cultivating a Crisis, p. 3.

7 Madi, Cultivating a Crisis, p. 6.

8 المركز السوري لبحوث السياسات، «الأمن الغذائي و النزاع في سوريا»، حزيران/يونيو/ 2019. متوفر على الرابط.

75 في المئة من الأسر الزراعية من فشل تام في محاصيلها في منطقة مسؤولة عن أكثر من ثلثي إنتاج المحاصيل الكلي في البلاد.[9] تقع هذه المنطقة شرق نهر الفرات وكانت مأهولة بشكل رئيسي بالأكراد. وبحلول عام 2010، كان 55 في المئة من سكان شمال سوريا من الأكراد، على الرغم من أن الأكراد يشكلون نحو 10 في المئة فقط من إجمالي سكان سوريا.

فاقمت موجات الجفاف المتتالية التوترات القائمة بالفعل بين الأقليات والنظام السوري،[10] حيث اتخذت إجراءات تمييزية ضد المزارعين الأكراد في منطقة الجزيرة، ما حرمهم من الوصول إلى حقوق ملكية الأراضي الزراعية. وقد أدى ذلك إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات، ما سرّع من ظاهرة «المنفى الريفي»، حيث نزح العديد من المزارعين الأكراد إلى الضواحي والمدن الكبرى مثل حلب، ودمشق، والحسكة، والرقة، وحمص.[11]

علاوة على ذلك، شهدت محاصيل القمح في عامي 2006 و2007 تفشيًا واسعًا للآفات، وهو ما يُعزى بشكل رئيسي إلى «تقليص الحكومة توزيع المبيدات والأسمدة المدعومة، والتي تُعد ضرورية لتعزيز مقاومة المحاصيل للآفات والأمراض».[12] وقد ساهم الفشل الهائل في المحاصيل، إلى جانب الاستجابة الحكومية غير الكافية، في تفاقم انعدام الأمن الغذائي، ما أدى إلى اضطرابات اجتماعية واسعة النطاق، وكان أحد العوامل التي ساهمت في اندلاع الصراع عام 2011.[13] بالإضافة إلى ذلك، يُعد انعدام الأمن المائي مشكلة متفاقمة في سوريا، خاصة في منطقة الحسكة الشمالية الشرقية. ووفقًا لتقرير صادر عن الحكومة العراقية، قد يجف نهر الفرات، الذي يُعد شريان الحياة الرئيسي في المنطقة، بحلول عام 2040.[14]

حتى خلال سنوات الحرب، ورغم «التأثير المدمر للصراع»، يبدو أن الحكومة السورية استمرت في اتباع سياسات اقتصادية مشابهة لتلك التي كانت سائدة قبل الأزمة. فقد تحول دور الإنفاق العام من «دعم الإنتاج عبر توفير المدخلات الزراعية المدعومة» إلى استخدام آليات دعم الأسعار كأداة للتحكم في كل من الإنتاج وتوجيه السوق.[15] وكان من المفترض تعويض النقص الحاد في الإنتاج المحلي من خلال زيادة الاعتماد على الواردات، ما فتح الباب أمام جهات غير حكومية للمنافسة مع الدولة عبر شراء القمح والسيطرة على السوق.[16] وفي الواقع، تم تفضيل عدد من الموالين للنظام ورجال الأعمال المرتبطين سياسيًا على حساب الآخرين، ما عمّق التفاوتات الاقتصادية وأسهم في خلق حرب اقتصادية تنافسية غير متكافئة داخل البلاد.

9 Adelphi, International Alert, Woodrow Wilson International Center for Scholars and European Union Institute for Security Studies, A New Climate for Peace: Taking Action on Climate and Fragility Risks, Climate Diplomacy, 2015, p. 30, available at Link

10 Fabrice Balanche, "Rojava's Sustainability and the PKK's Regional Strategy", Policy Watch 2680, The Washington Institute for Near East Policy, 24 August 2016, available at Link

11 Myriam Ababsa, "Crise Agraire, Crise Foncière et Sécheresse en Syrie (2000-2011)," in Développer en Syrie: Retour sur une Expérience Historique, Élisabeth Longuenesse and Cyril Roussel (eds.), Presses de l'Ifpo, pp. 111–134, 2014, available at https://doi.org/10.4000/books.ifpo.6549

12 Madi, Cultivating a Crisis, p. 7.

13 Madi, Cultivating a Crisis.

14 Mina Aldroubi, "Iraq Could Have No Rivers by 2040, Government Report Warns", The National, 2 December 2021, available at Link

15 Madi, Cultivating a Crisis, p. 1.

16 Madi, Cultivating a Crisis.

عواقب الحرب الأهلية: التدهور البيئي والزراعي

شهدت الغابات في سوريا تدهورًا ملحوظًا، حيث زادت مخاطر التعرية، والحرائق، وإزالة الغابات بشكل كبير نتيجة لجوء السكان إلى استخدام الفحم كمصدر بديل للطاقة لتلبية احتياجاتهم اليومية. بالإضافة إلى ذلك، أدى تدفق النازحين داخليًا واللاجئين إلى زيادة الضغط على الموارد المائية الشحيحة بالفعل، سواء للاستهلاك اليومي أو للإنتاج الزراعي.[17] ومع انخفاض مستويات هطول الأمطار بشكل غير مسبوق في المنطقة الشرقية من حوض البحر المتوسط وحوض نهر الفرات، تُصنف سوريا الآن بأنها معرضة لخطر جفاف إقليمي مرتفع للغاية. وقد «أثرت هذه الظروف البيئية والمناخية الصعبة سلبًا على عدة محافظات في شمال شرق سوريا»، ولا سيما محافظة الحسكة، التي كانت تُعتبر في السابق «سلة خبز» البلاد.[18]

ونتيجة لهذه الأزمات المتلاحقة، تم إدراج سوريا في خريطة الجوع التابعة لبرنامج الأغذية العالمي منذ عام 2013. اليوم، يعاني نحو 10.1 مليون شخص–أي أكثر من 40 في المئة من السكان–من نقص حاد في الغذاء، بينما يعاني 27.9 في المئة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن.[19] وعلى الرغم من وجود اتجاه تنازلي طفيف في الآونة الأخيرة بسبب الاستقرار النسبي الذي شهدته بعض المناطق، لا تزال سوريا تُصنف كواحدة من أكثر الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم.[20]

في حين أن أزمات الجوع والعطش منتشرة في جميع أنحاء سوريا، تظل المناطق الشمالية الشرقية هي الأكثر تضررًا. ومع استمرار الصراع، تشهد هذه المناطق توترات مستمرة بين المناطق التي تسيطر عليها تركيا وتلك التي يسيطر عليها الأكراد–المعروفة سابقًا باسم «روج آفا - الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا». وفي عام 2016، أطلقت تركيا عملية «درع الفرات»، وهي أول غزو عسكري لها في شمال سوريا، بهدف اقتلاع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وقوات سوريا الديمقراطية–الجيش الذي يغلب عليه الأكراد في روج آفا.[21]

تأثير الحرب على الزراعة والمجاعة

أدت الحرب في سوريا إلى تأثيرات كارثية على القطاع الزراعي، ما تسبب في انتشار واسع النطاق لانعدام الأمن الغذائي والمجاعة، خاصة في

17 Peter H. Gleick, "Water, Drought, Climate Change, and Conflict in Syria", Weather, Climate, and Society 6, no. 3 (July 2014) pp. 331–340, available at https://doi.org/10.1175/WCAS-D-13-00059.1

18 Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), "Syrian Arab Republic: Euphrates Water Crisis & Drought Outlook", 17 June 2021, available at Link

19 World Food Programme (WFP), "HungerMap LIVE", (n.d.), available at https://hungermap.wfp.org/

20 Economist Impact, "Global Food Security Index (2022)", (n.d.), available at Link

21 Ahmed Deeb, "Operation 'Euphrates Shield' Ends ISIL Rule in Jarablus", Al Jazeera, 25 August 2016, available at Link

المناطق الشمالية مثل حلب وإدلب. فقد دمرت العمليات العسكرية مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية بسبب القصف المكثف والاشتباكات المسلحة، بينما تسبب الضرر الجسيم الذي لحق بأنظمة الري والبنية التحتية المائية في نقص حاد في موارد المياه، ما أثر بشكل مباشر على قدرة المزارعين على إنتاج المحاصيل. بالإضافة إلى ذلك، يواجه المزارعون نقصًا شديدًا في المدخلات الزراعية الأساسية مثل البذور والأسمدة والوقود، ما يزيد من تعقيد التحديات التي تواجه الأنشطة الزراعية.[22]

ساهم النزوح بشكل كبير في تدهور القطاع الزراعي. فقد أُجبر عدد كبير من المزارعين على الفرار من منازلهم وأراضيهم، ما أدى إلى فقدان الأيدي العاملة الزراعية الماهرة والخبرات المحلية التي كانت تدعم الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى تشتت المجتمعات الريفية التي كانت تعتمد بشكل أساسي على الزراعة. ونتيجة لذلك، شهدت المحاصيل الأساسية مثل القمح والشعير انخفاضًا حادًا في الإنتاج، بينما تعرضت قطعان الماشية للدمار بسبب نقص الأعلاف والرعاية البيطرية الكافية. كما أدى انهيار أنظمة النقل والأسواق المحلية إلى إعاقة البنية التحتية اللازمة لتوزيع الإنتاج الزراعي، ما زاد من تفاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي.[23]

قصة امرأتين سوريتين في لبنان: أهمية النهج التشاركي أثناء الحرب

قصة أمينة

خلال مقابلة أجريت في عام 2015، عبّرت أمينة–وهي امرأة سورية تبلغ من العمر 28 عامًا فرت من الرقة ولجأت إلى بيروت–عن عدم اهتمامها بالعمل في قطاع الزراعة، على الرغم من أن والديها كانا مزارعين وعملت معهما في السابق.

> «بالنسبة لنا، كوننا مزارعين هو جزء من تقاليد عائلتنا. كان والداي مزارعين. لكن كيف يمكننا العودة إلى سوريا وزراعة أراضينا؟ لم تعد أراضينا لنا؛ لقد فقدنا الاهتمام بالزراعة، وأطمح في وجود مستقبل أفضل لي ولأطفالي. لا أعتقد أنني سأعاود العمل في الزراعة. لم تعد مربحة كما كانت، لأننا نفتقر إلى المياه، وتعرضت أراضينا للقصف، والبنية التحتية في سوريا لم تعد كما كانت قبل الحرب. أجدادنا وآباؤنا عملوا في القطاع الزراعي. إنه جزء من تقاليدنا وثقافتنا، لكن لماذا أعود إلى سوريا لاستعادة أراضي والديّ؟ سأضطر للبدء من جديد وبناء أنظمة ري جديدة [خاصة أن منزل والديها قد تعرض للقصف] «.[24]

قصة أم مازن

قصة أخرى هي قصة أم مازن، التي تبلغ من العمر 58 عامًا:

> «الحياة في سوريا مكلفة للغاية. كيف يمكننا الاستمرار في دعم المزارعين؟ لقد فقدنا منازلنا، وعائلتي فرت من الحرب لتعيش في لبنان، بينما وجد آخرون ملجأ في فرنسا وكندا. لا أستطيع تحمل تكاليف الحفاظ على الأرض، بالكاد أملك ما يكفي للعيش بمفردي.»[25]

هل يمكن تطبيق النُّهُج التّشاركيّة خلال النزاع؟

تُبرز هاتان القصتان مدى ابتعاد حياتهما عن الزراعة والتقاليد الزراعية التي كانت جزءًا لا يتجزأ من ماضيهما. فبينما تشعر كل منهما أن الزراعة لم تعد جزءًا من حاضرها، إلا أنهما تعيشان الآن بعيدًا عن أراضيهما في سوريا، التي كانت تُعتبر في السابق «سلة خبز» المنطقة. وقد أثرت الحرب بشكل كبير على الطبيعة التشاركية لإشراك المجتمعات المحلية في عمليات صنع القرار. اليوم، تركّز أمينة وأم مازن على تأمين مستقبل آمن لهما ولأطفالهما، بعيدًا عن الزراعة التي أصبحت من وجهة نظرهما نشاطًا غير مربح بسبب نقص المياه، وتدمير البنية التحتية، والصعوبات الاقتصادية التي تفاقمت بسبب الصراع.

تسلط قصتا أمينة وأم مازن الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجه تطبيق النُّهُج التّشاركيّة في القطاع الزراعي السوري، خاصة في ظل الصراع المستمر والانفصال العميق الذي يشعر به العديد من السوريين الآن عن تقاليد الزراعة التي كانت جزءًا أساسيًا من حياتهم. فقد تغيرت أولويات أمينة بشكل جذري، ولم تعد ترى أي جدوى اقتصادية أو أمنية في العودة إلى الزراعة. تؤكد هاتان القصتان كيف أن الحرب تُعيق تطبيق النُّهُج التّشاركيّة، حيث تحرم المجتمعات المحلية من المشاركة الفعّالة في صنع القرار وتقيّد انخراطها في المشاريع الزراعية.

سيتناول القسم التالي تحليلًا معمقًا لدور المجتمع المدني والمنظمات الدولية في دعم المجتمعات المحلية وتعزيز مشاركتها ضمن إطار تشاركي فعّال.

الحوكمة التّشاركيّة في سوريا ما بعد عام 2011

برنامج دعم صغار المزارعين

شكّلت الأنشطة الجماعية عنصرًا أساسيًا في برنامج دعم صغار المزارعين في سوريا،[26] فقد ساهم الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي في تعزيز هذا النهج التشاركي الذي يهدف إلى بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وقد نجح البرنامج في الوصول إلى شريحة واسعة من المستفيدين، بما يتجاوز المستفيدين المباشرين، ما أدى إلى تحقيق تأثيرات إيجابية امتدت إلى ما هو أبعد من تحسين الأمن الغذائي وزيادة الدخل.

22 Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Counting the Cost: Agriculture in Syria after Six Years of Crisis, 2017, available at https://www.fao.org/family-farming/detail/en/c/880759/

23 Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and World Food Programme (WFP), Special Report: FAO/WFP Crop and Food Security Assessment Mission to the Syrian Arab Republic, 5 September 2019, available at Link

24 أمينة، لاجئة سورية، مقابلة مع المؤلف، آب/أغسطس 2023.

25 أم مازن، لاجئة سورية، مقابلة مع المؤلف، تموز/يوليو 2024.

26 Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Evaluation of the Project "FAO Syria Smallholder Support Programme for Agriculture Transformation", Project Evaluation Series 14, 2024/ available at https://doi.org/10.4060/cd0162en

قبل الشروع في تنفيذ المشروع، قامت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بإجراء سلسلة من التقييمات الشاملة التي هدفت إلى «تحديد الاحتياجات الأساسية وتوجيه تصميم المشروع وتنفيذه بشكل فعّال». وقد ركزت هذه التقييمات على تحليل عدة عوامل رئيسية، بما في ذلك «دور المجموعات على مستوى المجتمع، والعادات السائدة، والممارسات الزراعية التقليدية، بالإضافة إلى قضايا النوع الاجتماعي».[27]

كشف تقييم أجرته منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في عام 2017 أن محافظات حلب والحسكة ودير الزور كانت من بين المناطق الأكثر تضررًا من حيث الأضرار والخسائر التي لحقت بالثروة الحيوانية.[28]

ورغم وجود مخاوف وحساسيات خلال تنفيذ البرنامج بشأن احتمال نشوب توترات نتيجة اختيار بعض المزارعين دون غيرهم من القرية نفسها، فإن أنشطة المشروع «صُمِّمت بشكل عام لتشمل مكونات مجتمعية واسعة؛ على سبيل المثال، كانت مدارس المزارعين الحقلية FFS)) مفتوحة لغير المستفيدين المباشرين لحضور جلساتها والاستفادة من معارفها».[29]

وأشار التقرير إلى ما يلي:

> «نجح البرنامج في تنفيذ تشكيل مجموعات مجتمعية فعّالة، مثل رابطة مستخدمي المياه (WUA) لإدارة الري، ووحدات معالجة الغذاء، ومجموعات تكثير البذور. وقد أظهرت هذه المبادرات التي تقودها المجتمعات المحلية قدرة صغار المزارعين الأكثر ضعفًا على المساهمة بشكل كبير في تحول القطاع الزراعي في الجمهورية العربية السورية».[30]

دعم القدرة على الصمود على المدى الطويل

تناول مشروع آخر التحديات الفورية وطويلة الأجل التي تواجه القطاع الزراعي في سوريا نتيجة للصراع المستمر،[31] حيث ركز على ثلاثة أهداف رئيسية: تقييم الدعم في حالات الطوارئ، ودعم التعافي المبكر، وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل.[32]

وفقًا لتقرير التقييم، كان أحد التحديات الرئيسية هو تطبيق معايير الضعف المستخدمة–والتي تم تحديدها ضمن خطة الاستجابة الإنسانية–وتكييفها على مستوى المجتمعات المحلية، حيث تُعد هذه المعايير دينامية ومتغيرة حسب المكان. وأشار التقرير إلى أن «التحدي يكمن في أن معايير الضعف دينامية مكانيًا؛ فقد تبدو الأسرة الضعيفة في ريف دمشق مختلفة تمامًا عن الأسرة الضعيفة في دير الزور». ومع ذلك، يتم اعتماد المعايير نفسها في كلا المنطقتين دون تكييفها لتعكس الخصائص والظروف الفريدة لكل مجتمع. وأضاف التقرير أن «الفروق الدقيقة السياقية الحاسمة يتم تجاهلها بسبب الطريقة التي يتم بها تصميم معايير الضعف بشكل مركزي».[33]

وثمة تحدٍ آخر يتمثل في إشراك الهياكل القائمة على المجتمع في إعادة تأهيل أنظمة الري، حيث ظهرت مشكلة رئيسية تتعلق بجمعيات مستخدمي المياه–التي تهدف إلى إدارة ومراقبة شبكات توزيع مياه الري على المستوى المجتمعي. على الرغم من أن جمعيات مستخدمي المياه تم تأسيسها نظريًا كهياكل مجتمعية تهدف إلى تعزيز المشاركة المحلية في إدارة الموارد المائية، إلا أن فعاليتها العملية تظل محدودة بسبب عدة عوامل:

- غياب العدالة في توزيع المياه بين ملاك الأراضي: يُعد أحد التحديات الرئيسية التي تواجه جمعيات مستخدمي المياه. حيث تفتقر هذه الجمعيات إلى السلطة أو النفوذ الكافي لإدارة النزاعات أو الخلافات التي تنشأ بين ملاك الأراضي حول تخصيص المياه. ونتيجة لذلك، قد يحصل بعض ملاك الأراضي على حصة أكبر من المياه مقارنة بغيرهم، دون أن تتمكن الجمعيات من التدخل لضمان التوزيع العادل.
- غياب الحوكمة الفعّالة: يُعد تحديًا كبيرًا يعيق عمل جمعيات مستخدمي المياه، حيث لا تتمتع هذه الجمعيات بدمج كافٍ مع أنظمة الحوكمة الوطنية الرسمية. هذا الانفصال يحد من قدرتها على تطبيق اللوائح أو حل النزاعات، ما يضعف شرعيتها وقدرتها على ضمان نهج تشاركي شامل وفعّال.

على الرغم من التحديات التي تواجهها جمعيات مستخدمي المياه، فإن إنشاء هذه الجمعيات ودعمها في إطار المشروع قد أسهم بشكل كبير في تحسين الإدارة الفعالة لموارد المياه، وتعزيز الإنتاجية الزراعية، وتقوية قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في المشهد الزراعي السوري.

حقق هذا المشروع إنجازات بارزة، تمثلت في التوزيع الناجح للمدخلات الزراعية الأساسية لآلاف المزارعين، وإعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية الأساسية المتضررة، ودعم إصلاح قطاع الثروة الحيوانية عبر توزيع الأعلاف وتقديم الرعاية البيطرية الضرورية. بالإضافة إلى ذلك، عزز المشروع قدرة القطاع الزراعي على الصمود من خلال تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة وبناء قدرات المؤسسات المحلية. وأسهم إشراك المجتمعات المحلية في عملية التعافي بشكل فعّال في تعزيز استقلاليتها ومرونتها على المدى الطويل.

27 FAO, Evaluation of the Project "FAO Syria Smallholder Support Programme", p. 14.

28 FAO, Counting the Cost.

29 FAO, Evaluation of the Project "FAO Syria Smallholder Support Programme", p. 17.

30 FAO, Evaluation of the Project "FAO Syria Smallholder Support Programme", p. 46.

31 Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Evaluation of the Project "Supporting Emergency Needs, Early Recovery, and Longer-Term Resilience in the Syrian Arab Republic's Agriculture Sector 2017–2020", Project Evaluation Series 02/2023, available at Link

32 FAO, Evaluation of the Project "Supporting Emergency Needs".

33 FAO, Evaluation of the Project "Supporting Emergency Needs", pp. 9–10.

خاتمة

تواجه سوريا تحديين رئيسيين في السياسات الزراعية: الأول هو تقليص الدعم الحكومي للقطاع الزراعي، والثاني هو غياب السياسات الفعّالة التي تدعم المزارعين وعائلاتهم. في الوقت الحالي، تفتقر الحكومة إلى الموارد المالية والبشرية الكافية لدعم هذا القطاع الحيوي، ما دفعها إلى تبني سياسات غير عادلة تركز على تقليص الدعم وتعزيز المحسوبية في توزيع الموارد. تعكس حوكمة سوريا في مرحلة ما بعد 2011 أن النُّهُج التّشاركيّة يجب أن تأخذ في الاعتبار الأعباء المالية والسياقية التي تواجهها المجتمعات المحلية، مثل حالة أم مازن وغيرها من الأسر الريفية. دون مراعاة هذه التحديات، يصعب تحقيق حلول مستدامة وشاملة تشجع المزارعين على العودة إلى أراضيهم واستئناف نشاطهم الزراعي.

لضمان انتقال سلس وفعّال بعيدًا عن الصراع، يجب العمل على استعادة الثقة بين جميع الأطراف في سوريا، بما في ذلك المجتمعات المقيمة في الخارج. يتطلب ذلك إعادة بناء نظام زراعي عادل ومنصف يخدم جميع السكان المحليين، ويمكّنهم من المشاركة الفعّالة في عمليات صنع القرار.

اليمن

الممارسات المجتمعية لإدارة المياه والبيئة: المزارعون المحليون وجمعيات مستخدمي المياه في اليمن

أحمد الوادعي

توصيات السياسات العامة

يتعين على جمعيات مستخدمي المياه (WUAs) تشجيع المزارعين ومساعدتهم على الانضمام إلى عضويتها والمشاركة في إدارة الموارد المائية المحلية. كما يجب أن توجه الجمعيات المزارعين لتعزيز ممارسات فعّالة وآمنة لحماية البيئة وجودة المياه.

يجب تحديد منطقة عمل جمعيات مستخدمي المياه على خريطة تصدرها الجهة التنظيمية. ويجب أن تقوم الجمعيات بأعمال الصيانة، وإعادة تأهيل المنشآت والمرافق، والإشراف على عمليات الري. كما ينبغي للحكومة أن تعمل على لامركزية مكاتبها لتغطي مناطق عمل جمعيات مستخدمي المياه.

يتعين على جمعيات مستخدمي المياه، واتحاداتها، ومجالس الري الاستفادة من التقاليد الراسخة للمزارعين اليمنيين في الإدارة الذاتية، والتشاور معهم حول مجموعة من القضايا، وتمكينهم كجزء من استراتيجية شاملة لحوكمة المياه.

كلمات مفتاحية: اليمن، المياه، جمعيات مستخدمي المياه، إدارة الموارد، الري، المجتمع المحلي، المزارعون

مقدمة

يؤدي النمو السكاني السريع والتحديات الكبيرة في الحوكمة إلى تفاقم النزاعات المتعلقة بالأراضي والموارد المائية في اليمن، ومع ذلك، يبدو أن الحكومة تفتقر إلى خطة طويلة الأمد وفعّالة لمعالجة هذه المشكلات التنظيمية. ورغم الجهود المبذولة لتحسين إدارة الموارد المائية، لا يزال اليمن يُصنف كأفقر دولة وأكثرها ندرة في المياه في العالم العربي.[1] يعاني اليمن من تدهور بيئي حاد، يتمثل بشكل رئيسي في ندرة المياه، والجفاف المتكرر، وزيادة معدلات التصحر. هذه العوامل تترك ملايين اليمنيين دون سبل عيش مستدامة، ما يفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ويزيد من حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

وفقًا لتقديرات حكومة اليمن، يؤدي العنف المرتبط بالنزاعات على الأراضي والمياه إلى وفاة نحو 4 آلاف شخص سنويًا. ومع ذلك، لا يمكن التقليل من أهمية الأراضي والمياه في تشكيل النزاعات داخل المجتمع اليمني؛ فهما يشكلان أساس سبل العيش الاقتصادية لغالبية اليمنيين. يعاني اليمن من شح حاد في المياه، ما يجعل التنافس على هذه الموارد الشحيحة أمرًا شائعًا. وغالبًا ما يتجلى هذا التنافس في شكل نزاعات مسلحة، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الزراعة كركيزة أساسية للاقتصاد اليمني.[2]

في اليمن، غالبًا ما تضطلع المجموعات المحلية بدور محوري في التخطيط وتنفيذ المشاريع، بما في ذلك حشد التمويل اللازم لتغطية حصتها من التكاليف، سواء في مشاريع إمدادات المياه أو أنظمة الري.[3] ومع ذلك، فإن حدة وانتشار مشاكل المياه–التي تشمل نقص المعرفة المحلية، وقلة البيانات، وندرة الخبرة والمعدات، بالإضافة إلى ضعف التمويل والقدرات المؤسسية–تشكل تحديات كبيرة. في هذا السياق، يُعد تطوير تقييم تشاركي للموارد المائية فرصة واعدة لتعزيز إدارة المياه بشكل أكثر فعّالية. مثل هذا التقييم يمكن أن يساعد المجتمعات المحلية على تحليل أوضاعها المائية بدقة، واتخاذ قرارات مستنيرة حول الإجراءات التي يمكن اتخاذها، والتعلم من النتائج لتحسين حوكمة المياه على المدى الطويل.[4]

لمعالجة النزاعات المتعلقة بالموارد المائية وتحسين كفاءة استخدامها، قامت بعض الوكالات الدولية، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، بتبني استراتيجيات تعتمد على التنمية المؤسسية من خلال تعليم وتدريب المزارعين وإنشاء جمعيات مستخدمي المياه. باستخدام نهج تشاركي، تُعد جمعيات مستخدمي المياه عنصرًا حاسمًا في حل النزاعات المتعلقة بالموارد المائية.

ينظم عمل جمعيات مستخدمي المياه في اليمن قانونان رئيسيان: قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم 1 لسنة 2001، وقانون المياه رقم 33 لعام 2002. تنص المادة (3) من قانون المياه على التزام مستخدمي المياه المنتفعين بإدارة الموارد المائية وحمايتها من الاستنزاف والتلوث. كما تؤكد المادة (10) من القانون نفسه على أن الهدف من تشكيل جمعيات أو مجموعات مستخدمي المياه هو تعزيز مشاركة المجتمع والمنتفعين في تنظيم الموارد المائية.[5]

تُبذل جهود كبيرة لتمكين المؤسسات الوطنية والمحلية المعنية بالمياه، مثل الهيئة العامة للموارد المائية وجمعيات مستخدمي المياه، لتعزيز إدارة الموارد المائية بكفاءة وشفافية. تشمل هذه الجهود عدة أنشطة رئيسية، منها إعادة تأهيل البنية التحتية للمياه لضمان توافرها على المدى الطويل، وإحياء آليات حصاد المياه التقليدية التي أثبتت فعاليتها في الماضي، ما يعزز ممارسات إدارة المياه المستدامة منخفضة التكلفة. بالإضافة إلى ذلك، يُعد تدريب جمعيات مستخدمي المياه عنصرًا أساسيًا في هذه الجهود، حيث يهدف إلى تزويد أعضائها بالمهارات اللازمة لإدارة الموارد المائية بشكل فعال، وحل النزاعات داخل مجتمعاتهم.

غالبًا ما استُخدمت المساعدات الحكومية لتحسين أنظمة الري التقليدية، ولكن في بعض الحالات أدت هذه الجهود إلى اضطراب الترتيبات المؤسسية المحلية القائمة. فقد واجهت بعض المؤسسات المحلية صعوبة في التكيف مع التغييرات التي فرضتها هذه التحسينات، ما أدى إلى عدم قدرتها على الاستمرار في ممارسة أنظمة الري التقليدية التي تعتمد على المعرفة والخبرات المحلية المتراكمة. هذا الوضع قد يفسر سبب توقف بعض جمعيات مستخدمي المياه عن العمل، بينما استمرت أخرى في أداء دورها.

يمكن أن يؤدي الفهم غير الكامل والمشاركة الضعيفة من قبل المجتمعات المحلية إلى تصميم مشاريع غير ملائمة تتعارض مع الحقوق التقليدية. فقبل آلاف السنين، طور اليمنيون أنظمة مائية متقدمة مثل السدود والخزانات والمدرجات الزراعية، والتي كانت تعكس فهمًا عميقًا لإدارة الموارد المائية في ظل الظروف الصعبة. ومن خلال الصيانة الدورية وإعادة التأهيل، لا يزال بعض هذه المنشآت قائمًا ويؤدي دوره بشكل فعّال، بينما تم إهمال البعض الآخر بسبب نقص الموارد أو الاهتمام. لذلك، فإن تطوير فهم دقيق لكيفية إدارة المجتمعات المحلية لمواردها المائية خلال فترات ندرة المياه الشديدة يُعد أمرًا بالغ الأهمية لتحديد أفضل الممارسات التي يمكن أن تدعم الإدارة المستدامة للمياه والبيئة في المستقبل.

يستعرض هذا البحث إمكانيات اليمن في تطوير جمعيات مستخدمي المياه وتعزيز حوكمة المياه المحلية، مع الأخذ في الاعتبار الخبرات الدولية، وتأثيرات المياه السطحية وتوزيعها، وأشكال تنظيم مستخدمي المياه، وأساليب تطوير هذه الجمعيات، ودورها في إطار عملية إدارة الموارد المائية الشاملة. ويتم ذلك من خلال دراسة جمعيات مستخدمي المياه النشطة وغير النشطة، مع تحليل أسباب استمرار بعضها وأدائها الجيد، مقارنة بتوقف أخرى عن العمل أو ضعف أدائها. كما يطرح البحث فرضيات حول أسباب عدم فعالية بعض الجمعيات، ويقترح أسبابًا بديلة قد تكون وراء عدم قدرتها على تطوير خطط استراتيجية لأحواضها المائية. تشمل هذه الأسباب المحتملة الحروب والنزاعات المستمرة، والقيود المالية، ونزوح المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى مستويات التعليم المحدودة بين الأعضاء، وما إلى ذلك.

1 Japan Social Development Fund, "Yemen - Communities Organize to Better Manage Scarce Groundwater Resources", World Bank Group, 1 January 2011, available at Link

2 Agriculture dominates Yemen's water use at more than 90%, with around 8% used for municipal water supply, and 2% for industry, see Consultant Engineering Services (CES), Sector Wide Environmental and Social Assessment (SwESA) for the Water Sector Support Program, Republic of Yemen Ministry of Water and Environment and Ministry of Agriculture and Irrigation, December 2008, pp. 5, 55, available at Link

3 Bryan Bruns and Taha Taher, Yemen Water User Association Study: Findings and Recommendations for a Problem-Solving Approach, Research Gate, 19 December 2009, https://doi.org/10.13140/RG.2.1.3710.2329

4 Bruns and Taher, Yemen Water User Association Study.

5 المادتان 3 و10 (ترجمة عربية)، انظر: قانون رقم (33) لسنة 2002 بشأن المياه، التشريعات اليمنية، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، 31 آب/أغسطس 2002، متاح على الرابط

إدارة المياه

يعمل نشطاء المجتمع المحلي في اليمن بجهد كبير لسد الفراغ الناجم عن انهيار تقديم الخدمات الحكومية وانخفاض التمويل الخارجي بشكل شبه كامل.[6] وقد كان سوء إدارة الموارد المائية أحد الأسباب الرئيسية التي ساهمت في تفاقم التوترات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. في هذا السياق، قد يمثل تطوير نماذج قابلة للتكرار، حيث تدير المجموعات والجمعيات المجتمعية مواردها من المياه الجوفية بشكل جماعي ومستدام، حلاً واعدًا لهذه المشكلة. يمكن لهذه النماذج أن تعزز وعي الأطراف المعنية بأهمية الحفاظ على المياه، وتحقيق فوائد من خلال طرق أكثر كفاءة لاستخدامها، ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية ورفع الدخل. يُعد هذا النهج التشاركي أكثر فعالية في إدارة الموارد المائية مقارنة بالاعتماد الكامل على القوانين والسياسات التي تسنها الجهات الحكومية، خاصة في ظل ضعف المؤسسات الحكومية وعدم قدرتها على تلبية احتياجات المجتمعات المحلية.

تشير الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي في اليمن إلى أهمية تعزيز المؤسسات والقدرات التي تدعم الحفاظ على المياه واستخدامها بشكل مستدام. يشمل ذلك تحفيز تحسين أداء العاملين في قطاع الري، وتشجيع مشاركة المجتمع في تعزيز إدارة المياه، وإشراك جمعيات مستخدمي المياه في القطاع الخاص. يُعد دعم الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه لتطوير المجتمعات المحلية من خلال جمعيات مستخدمي المياه أحد الأسس الرئيسية لإدارة الموارد المائية بشكل فعّال.

ينص القانون الفرعي للمياه رقم 112 لسنة 2011 على ضرورة تشكيل جمعيات مستخدمي المياه، والمجموعات، واللجان، والاتحادات في جميع أنحاء اليمن. وتنص اللائحة على أن المستفيدين والمستخدمين يمكنهم تأسيس هذه الجمعيات أو الاتحادات بمبادرتهم الخاصة. تتمثل دور وزارة الزراعة والري في تمكين هذه الجمعيات من تشكيل نفسها، وتوفير التدريب والدعم الفني اللازم لتعزيز قدراتها.[7] أما الهيئة العامة للموارد المائية، فدورها تنظيمي، حيث تحتفظ بسجل رسمي لجمعيات مستخدمي المياه وتراقب أداءها، خاصة في المناطق التي تديرها الهيئة. يجب أن يحتوي هذا النظام على سجلات أعضاء مجالس الإدارة، والسجلات المالية، والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها الجمعيات. من خلال هذا النظام، يمكن لجمعيات مستخدمي المياه المشاركة في الأنشطة الحكومية، والحصول على قروض لدعم مشاريعها، ومتابعة أدائها لضمان تلبية الحد الأدنى من المتطلبات والمعايير المحددة.

تقوم اتحادات جمعيات مستخدمي المياه أو مجالس الري، عند تشكيلها، بإعداد خطط تشغيلية وصيانة شاملة تتضمن المتطلبات العينية والمالية اللازمة. وتشمل هذه الخطط تقدير الميزانية المالية للموارد التي سيتم جمعها من جمعيات مستخدمي المياه الأعضاء، بالإضافة إلى تأمين الدعم المالي من مصادر أخرى. يتم تشجيع جمعيات مستخدمي المياه على إعداد ميزانيات خاصة للصيانة داخل مناطق سيطرتها، وكذلك المساهمة في تمويل مجلس الري. في الوقت الراهن، يُقدّر أن هناك ما بين 100 إلى 300 جمعية مستخدمي المياه تعمل في اليمن.

6 Middle East and North Africa Programme at Chatham House and Clingendael Institute, "Yemen: Drivers of Conflict and Peace", Workshop Summary, 7–8 November 2016, available at Link

7 Republic of Yemen, "Executive By Law of the Water Law No.33 of 2003 as amended issued by Cabinet Decree No.112 of 2011", Law and Environment Assistance Platform (LEAP), United Nations Environment Programme, 1 January 2011, pp. 201–203, available at Link

تمثل جمعيات مستخدمي المياه المزارعين والمجتمعات المحلية وغيرهم من الأطراف المعنية في إدارة الموارد المائية بشكل فعّال. كما تشارك النساء والشباب بشكل نشط في أنشطة هذه الجمعيات، حيث يلعبون دورًا حيويًا في تكوينها وإدارة لجان المياه على المستويين الإقليمي وأحواض المياه. تسهم هذه الجمعيات في إدارة موارد المياه بطريقة لامركزية، ما يعزز المشاركة المحلية ويدعم سبل العيش الريفية المستدامة على مستوى الأحواض الفرعية والرئيسية.[8]

النُّهُج التشاركية

تدعم منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) جمعيات مستخدمي المياه في تحقيق الإدارة المثلى للموارد الطبيعية على مستوى الحوض. ومنذ عام 2020، شُكّلت نحو 62 جمعية لمستخدمي المياه في صنعاء، ولحج، وحضرموت، ووادي حجر، وأبين.

تعد جمعيات مستخدمي المياه حلقة وصل حيوية في استخراج المياه واستخدامها العادل في اليمن؛ حيث إنها مسؤولة عن إدارة توزيع المياه، وصيانة البنية التحتية للري، وحل النزاعات بين المستخدمين، وضمان استدامة موارد المياه. كما تعمل هذه الجمعيات على تخصيص المياه للمزارعين وفقاً لجداول وأولويات متفق عليها؛ وتضطلع بتدريب قادة المجتمع على آليات حل النزاعات للمساعدة في حل ما يطرأ من توترات.

إن دعم استمرار هذه الجمعيات أمرٌ ضروري؛ ذلك أنها قد تنهار تحت ثقل العبء الذي تتحمله. وفي هذا الصدد، تُحصّل الجمعيات رسوماً من المستخدمين لتمويل أنشطة الصيانة والتشغيل، وتتلقى الدعم والتوجيه من الهيئات الحكومية؛ خاصة الهيئة العامة للموارد المائية، التي تعمل تحت إشرافها. كما تحصل على دعم إضافي من المنظمات غير الحكومية المشاركة في إدارة الموارد المائية. وبشكل عام، تعد جمعيات مستخدمي المياه أداة مهمة لتعزيز التعايش السلمي والتقاسم العادل لموارد المياه.

على جانبٍ آخر؛ فقد أنشئت مجالس الري في فترات مختلفة في ثلاثة أنظمة ري فيضية كبيرة في اليمن، وهي: وادي زبيد، ووادي أبين، ولحج. أنشئت هذه المجالس لإدارة نظام الري الفيضي، وخاصة للإشراف على عمليات تشغيله وصيانته. ومع أن هذه المجالس المختصة بالري قد أنشئت تحت إشراف الإدارات المحلية، إلا أنه - كما هو موضح أعلاه - بموجب قانون المياه، يمكن تشكيلها في صورة اتحادات لجمعيات مستخدمي المياه ودعوتها للانضمام كأعضاء في هذه الاتحادات.

المنهجية

يعد تطوير نهج تشاركي أمرًا ضروريًّا للتأكد من البيانات الحديثة والموثقة حول المناطق المحددة لنشاط جمعيات مستخدمي المياه وكيفية تحسين فعاليتها؛ ومن ثم فهناك حاجة إلى جمع البيانات الميدانية وإجراء تقييم سريع لنشر المخرجات المستخلصة من المصادر التالية.

8 حسين جادين، «الاستفادة من المياه من أجل السلام: تجربة منظمة الأغذية والزراعة في اليمن»، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، 3 نيسان/أبريل 2024، متاح على الرابط

المراجعة المكتبية

تشمل المراجعة المكتبية التحليلات والمواد المرجعية حول كلٍ من: الجهات الفاعلة المحلية، وندرة المياه، وديناميكيات المجتمع ذات الصلة. سيكون الاعتماد على المنشورات من مختلف المجلات العلمية، ووكالات الأنباء، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية.

ورشة العمل التمهيدية

يتضمن هذا الجانب من المشروع التدريب على رسم خرائط النزاع، بحضور كافة الأطراف المعنية. يجب أن تركز ورشة العمل على: أ- رسم خرائط للموارد المائية وغيرها من الموارد المتنازع عليها في المناطق المستهدفة؛ ب- إدراج العوامل المختلفة الكامنة وراء هذه النزاعات؛ ج- دراسة آثار هذه النزاعات على تماسك المجتمع؛ د- تحديد آليات وعمليات تهدئة النزاعات.

الدراسات الأساسية الميدانية

الفكرة الأساسية وراء هذه المسوحات هي أن هذه الدراسة يمكن إجراؤها من خلال تقييم سريع يتضمن أسئلة تتعلق بـ: أ- النزاعات المحلية على المياه/الأراضي؛ و ب- آليات حل النزاعات على المياه. سيحدد التقييم الميداني جمعيات المستخدمين القائمة ويحلل أداءها من خلال الأسئلة: كيف يُنتخب الأعضاء؟ هل هم أعضاء نشطون؟ هل لديهم موارد مالية؟ وكيف يديرونها؟ هل قاموا بأنشطة من أجل تعزيز السلام، مثل الوساطة في النزاعات المجتمعية؟ هل يعملون على توفير مصادر دخل للجمعيات؟ هل تُعقد اجتماعات منتظمة؟ هل يقدمون الدعم للأفكار المبتكرة في إدارة المياه والبيئة...إلخ؟ تعكس هذه الأسئلة المسحية كيف تؤدي جمعيات مستخدمي المياه عملها وكيف يمكن بناء وتطوير قدراتها.

سيعمل المسح على تحديد الجمعيات المحلية القائمة - مثل جمعيات المياه ومصائد الأسماك والمزارعين وما إلى ذلك - وطرح الأسئلة عليها. هل هي نشطة أم غير نشطة؟ وإذا لم تكن نشطة، فلماذا؟ وهل تدعم الابتكار المحلي والمبادرات الاقتصادية وما إلى ذلك؟

الأدوات التكنولوجية

يُقصد بها التكنولوجيا الحديثة - مثل نظام المعلومات الجغرافية (GIS)، وصور الاستشعار عن بعد، والتقنيات الأخرى - التي يمكن أن تساعد المجتمعات في إدارة مواردها. يمكن لهذه الأدوات أن تقدم خدمات مثل: قياس عمق المياه الجوفية، وإجراء اختبارات جودة المياه، وإعادة تأهيل المدرجات الزراعية، وتحسين إنتاج الثروة الحيوانية، وتحسين تقنيات جمع مياه الأمطار، واستخدام صور الأقمار الصناعية لاستهداف المناطق ومقارنة الاختلافات في استخدام الأراضي – حسب أنظمة الزراعة، والثروة الحيوانية، والتشجير، إلخ – واستخدام نظم المعلومات الجغرافية والخرائط المصورة لأراضي المرعى لإدارة الموارد الحالية والمستقبلية على سبيل المثال لا الحصر.

البرامج التدريبية

تُعنى هذه البرامج ببناء القدرات للجمعيات المحلية وأفراد المجتمع بناءً على أولوياتهم؛ على سبيل المثال: تدريب النساء في مجال القبالة، والإسعافات الأولية، أو إنتاج البخور المحلي.

جمع البيانات النوعية من خلال المقابلات مع مزودي المعلومات الرئيسيين ومناقشات المجموعات المركزة

يجب أن تشمل المقابلات مع مزودي المعلومات الرئيسيين كبار السن وأهل القبائل ذوي المعرفة العملية الواسعة. من الضروري الاستماع إليهم خلال مناقشات المجموعات المركزة مع النساء والرجال والشباب المحليين بما يعود بالنفع على المجتمع بأكمله. يجب أن تركز المشاورات مع الأشخاص المعنيين على: أ- ديناميكيات/علاقات المجتمع العامة في المناطق المستهدفة؛ ب- النزاعات على الموارد المائية المحلية وآليات حلها؛ ج- ديناميكيات مشروع التنمية المجتمعية العامة.

طبيعة النزاع وسيناريوات تطوير جمعيات مستخدمي المياه

يشكل النمو السكاني السريع في اليمن ضغوطًا هائلة على موارد المياه المحدودة بسبب الاستخراج المفرط للمياه الجوفية، وتغير أنماط هطول الأمطار، وسياسات إدارة المياه غير الملائمة. أدت هذه الندرة إلى نزاعات على إمدادات المياه الزراعية والمنزلية، ما شكّل عبئًا كبيرًا على الفئات المهمّشة والضعيفة. في السنوات الماضية، أجبرت ندرة المياه العديد من الأسر اليمنية على ترك قراها والانتقال إلى المدن، حتى وصل الأمر في بعض الحالات إلى اختفاء قرى بأكملها بسبب الجفاف. زادت هذه الهجرة الريفية من الضغط على المدن التي بدأت مواردها المائية تنفد بالفعل. علاوة على ذلك، ترتبط الهوية ارتباطاً وثيقاً بالمياه والأرض؛ خاصة في المرتفعات الشمالية التي تتمسك بالقيم القبلية العتيقة. يمكن أن يتصاعد هذا بسرعة إلى منافسة على هذه الموارد الشحيحة في المدينة، ليتحول إلى نمط معقد من النزاع؛ حيث إن معظم النزاعات الريفية في اليمن تتعلق بالمياه أو الأراضي.

تتعرض موارد المياه في البلاد للضغط بسبب عوامل مثل النمو السكاني والتحضر وتأثير النزاع على البنية التحتية للمياه. وفي حين تتمتع المناطق الحضرية في اليمن بإمكانية وصول أفضل إلى المياه مقارنة بالمناطق الريفية، فإن انخفاض توافر المياه أكثر وضوحاً في المناطق الحضرية.

وفي المناطق الريفية باليمن، يؤدي نضوب الآبار إلى عواقب وخيمة، حيث يتسبب في تصاعد التوترات الاجتماعية التي غالباً ما تنفجر وتتحول إلى نزاعات محلية. وإن ندرة المياه - التي تدفع إلى النزوح الجماعي - تزيد من مخاطر اتساع نطاق النزاعات.[9]

يتعلق أحد الأمثلة البارزة بتعزيز القدرة على الصمود في المجتمعات الضعيفة من خلال معالجة النزاعات المتعلقة بالمياه. فمن خلال إعادة تأهيل السلطات المحلية لشبكات دعم المياه وبناء القدرات، جسّدت المنظمة الدولية للهجرة التزامها بالحلول المستدامة التي تعالج

9 Muna Luqman and Nadia Al–Sakkaf, Gender, Climate and Security in Yemen: The Linkages and Ways Forward, DCAF (Geneva Centre for Secu rity Sector Governance), 18 May 2022, available at https://www.dcaf.ch/yemen-report-climate-and-gender-2022; Cedric H. de Coning et al., "Climate, Peace and Security Fact Sheet: Yemen", Norwegian Institute of International Affairs (NUPI) and Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), June 2023, p. 4, available at https://www.nupi.no/en/news/climate-peace-and-security-fact-sheet-yemen

التحديات الأساسية وتوفر الوصول إلى إمدادات المياه والصرف الصحي وسبل العيش من خلال تدخلات الري للمزارعين المحليين والنساء والشباب. كما تضمن المنظمة الدولية للهجرة الاستثمار المستدام من خلال تمكين السلطات المحلية والمجتمعات من تشغيل وصيانة هذه الأنظمة بشكل أفضل.[10]

وتسلط الأمثلة التالية الضوء على بعض حالات النزاع المجتمعي القائم على المياه والأراضي.

الري أثناء فترات الجفاف

خلال فترات الجفاف، ينتظر المزارعون استخدام الري الفيضي، وهو الري بالفيضان خلال مواسم الأمطار. يمكن أن يؤدي هذا إلى نزاع وخلافات بين مزارعي المناطق العليا والسفلى، خاصة إذا كانت كمية الجريان السطحي غير كافية لري المزرعة بأكملها. ومن ثم؛ يحاول المزارعون الحصول على مياه كافية لمحاصيلهم التي عادة ما تكون الذرة الرفيعة والشعير والدُّخن. وإذا فاتهم استغلال هذا الجريان السطحي للري، فقد لا يحصلون على محصول كافٍ لموسم كامل. ورغم ذلك، فهناك تقاليد محلية راسخة تنظّم توزيع المياه عندما تكون كمية الجريان السطحي غير كافية؛ بيد أن الأجيال الجديدة تخلّت عن هذه التقاليد، رغم ممارستها لمئات السنين.[11]

رعي الأغنام ومواسم الرعي

لدى سكان صحراء جنوب اليمن – حضرموت ومحافظة شبوة – قواعد خاصة لتنظيم رعي الأغنام ومواسم الرعي؛ وهذا يضمن نمو جميع الشجيرات والأشجار بشكل جيد لحماية بيئتهم والحفاظ عليها. حتى إن لديهم نظام عقوبات معينة لكل من يقطع الأشجار، أو يقتل أو يصطاد الحيوانات البرية، أو يأخذ مياهاً أكثر من حصته، إلخ. بيد أن هذه التقاليد والقواعد ستختفي يومًا ما.

من خلال هذا المشروع، سنحاول توثيق المعرفة التقليدية والمِلكية التي تنظم الحدود لكل رحالة ومزارع وراعي أغنام، والتحقيق في كيفية تطبيق تلك القواعد مرة أخرى؛ وهل هي صالحة للتطبيق أم لا؟ وما هي الخيارات البديلة للجيل القادم؟ وهل يُتوقع تفاقم أم تهدئة النزاعات على الموارد في المستقبل؟

السدود الدائمة

غالباً ما يعتمد الري التقليدي على السدود المؤقتة المبنية من الصخور وجذوع الأشجار، والتي تنجرف خلال المد العالي؛ ثم يُعاد بناؤها بمجرد انحسار تدفق المياه. يمكن للسدود الخرسانية الدائمة أن تسهّل على أولئك الموجودين في المنبع تحويل كميات أكبر من المياه، دون حرمان أولئك الموجودين في المصب من المياه التي يتلقونها عادةً.

خاتمة: تعزيز المشاركة المجتمعية

لليمن تاريخ طويل غني بالمشاركة المجتمعية والمؤسسات المجتمعية على مستوى القاعدة الشعبية؛ مع كون القبيلة هي المؤسسة غير الرسمية الأبرز في اليمن، وعنصراً حاسماً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.[12]

يمكن فهم المشاركة المجتمعية باعتبارها «عملية اجتماعية تشارك فيها مجموعات محددة ذات احتياجات مشتركة تعيش في منطقة جغرافية محددة بشكل فعال في عملية تخطيط وتنفيذ أنشطة التنمية وكذلك الاستفادة من منافعها».[13]

تضطلع الإدارة المستدامة للموارد بدور حيوي في منع النزاعات وتعزيز التعايش السلمي؛ ذلك أن الوصول بالمجتمعات اليمنية المحلية إلى حالة السِلم والوعي بأهداف التنمية المستدامة، يتطلب جهدًا متضافرًا لتوسيع الوصول إلى الخدمات الحيوية والتخفيف من النزاعات المتعلقة بالمياه.

وفي هذا الصدد؛ تعد التعبئة الاجتماعية حجر الزاوية في النُّهُج التشاركية في برامج التنمية الريفية والحد من الفقر؛ حيث إنها أداة قوية لتقليص مركزية السياسات والخطط التي تهدف إلى تعزيز تنمية الموارد البشرية والمؤسسية المحلية.

إذا نجحت التعبئة الاجتماعية، فستكون قادرة على تعزيز مشاركة فقراء الريف في صنع القرار المحلي، وتحسين وصولهم إلى الخدمات الاجتماعية والإنتاجية، والاستخدام الفعال للموارد المتاحة محلياً. ويمكن أن يضطلع بهذا الدور عضو في المجتمع يتلقى تدريبًا ودعمًا حكوميًّا، أو من الخارج – أي من مؤسسة مانحة، أو منظمة غير حكومية، أو أكاديمية، أو منظمة بحثية – يمكنها التوظيف والتمويل والتوجيه على المستوى المحلي.

10 International Council of Voluntary Agencies (ICVA), Regional Dialogue Report – "Leaving No One Behind – Exploring the NEXUs Approach in Yemen", 13 December 2023, available at Link

11 Ahmed Alwadaey, "Water Harvesting System and Allocation Rules for Grape Plantation in Sadah Basin", Master's Thesis, Soil and Water Department, Sana'a University, 2002.

12 Ayman O. Ali and Stephan Baas, Community-Based Organizations in Yemen: Good Practices and Lessons Learned, Food and Agriculture Organization (FAO), 2005, pp. 6–19, available at Link

13 Sharon Beatty et al., Community Participation Experiences in Yemen: A National Review, Oxfam International, April 2002.

خاتمة

نحو «حلقة وصل» قابلة للتنفيذ: النزاع، والانهيار البيئي، والإمكانات التحوّلية للعمليات التشاركية والابتكار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

سامي كايد، وتوبياس زومبريغل، وحسام حسين

توصيات السياسات العامة للعمليات التشاركية ضمن فكرة «حلقة الوصل»

هذه الرؤى المتعلقة بالسياسات العامة حول تطبيق العمليات التشاركية ودعم الابتكارات المحلية هي في منزلة الإجراءات العملية لجغرافيات حلقة الوصل الحالية والمصالح العالمية بغرض استباق تداعياتها المتوسعة والمتزايدة والتعافي منها. وهي تستند إلى مزيج من مساهمات مجموعة العمل إلى جانب التعريفات الرئيسية والأدبيات النقدية المشار إليها في هذه الخاتمة.

- من الضروري فهم القدرات المحلية وتفهّم الإرادة للمشاركة (وعكس هذا الفهم في عمليات التمثيل) في المساعي التشاركية المدروسة جيدًا، وليس فقط تلك الخاصة بالحكومة والوسطاء ومنظمات المجتمع المدني المحلية.
- عند تصميم الدعم التشاركي، من المهم الأخذ في الاعتبار مدى سرعة تطور سياقات حلقة الوصل مع التغيرات السببية والتعددية، ومراعاة ذلك من خلال المراقبة الميدانية، والتواصل الفعال مع الأطراف المعنية، والبرمجة طويلة المدى والقابلة للتكيف بسهولة.
- يمكن أن تستفيد المبادرات التشاركية للعدالة والتمكين من العملية المرنة والمتأنّية في توفير الموارد، مع تخصيص وقت كبير لبناء عناصر الثقة وتطوير لغة مشتركة مع المجتمعات المحلية. إن الاعتراف بالعدالة والتمكين في إطار حلقة الوصل يمثل تحديًا بارزًا لكنه ضروري، وهنا يمكن للاستخدام الحذر للمصطلحات الوقاية من سوء الفهم مع إعطاء المفاهيم الأقدم ما تستحقه من عناية واعتبار.
- قد يستفيد المستجيبون الأولون للدعوات المفتوحة للمشاركة من إعادة التفكير في تصميم البرنامج أو البناء عليه؛ كما يمكن أن يشمل ذلك كيفية تحفيز مزيد من المشاركة المجتمعية، ومشاركة فوائد البرنامج، وتخيل ما تبدو عليه الاستدامة المنتجة لتلك الفوائد.
- على الأطراف المعنية تنظيم أنفسهم حول الحلول المشتركة، مع إعطاء الأولوية في الأغلب للأصوات التي تعكس توافق المجتمع المحلي، سواء من القادة المحليين أو غيرها من أنماط التمثيل المتفق عليها. إذ تعمل إدارة توقعات البرنامج بشكل منتظم على إبراز وتمكين الإنجازات الصغيرة ورفع الروح المعنوية، والحفاظ على المشاركة، وبناء الثقة، ومكافحة الانهزامية.
- تستفيد العمليات التشاركية من العلاقات والآليات القائمة على الثقة التي يمكنها تدريجيًّا استيعاب وإدارة عدم تكافؤ القوى والسياسات المثيرة للنزاع والتحول عنها – إذا اعتُبر ذلك آمنًا بشكل مقبول للجميع – نظرًا لدورها المحوري في كيفية تجربة تشكيل حلقة الوصل محليًّا ومعيقات العمل التشاركي الحقيقي.
- أظهرت الفصول السابقة قوة الممارسات والمعرفة المحلية؛ وعليه فمن خلال تقديم الدعم للابتكارات المحلية الناشئة من بيئات المقاومة، يمكن للقائمين على العملية التشاركية تقليل الاحتكاك، وتخفيف الضغوط، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وتقرير المصير، والمساهمة في التغيير التحوّلي على طول جغرافيات حلقة الوصل.

مقدمة

حسب ما اتضح من هذه المجموعة من الأوراق؛ يتميز التفاعل بين الانهيار البيئي والنزاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمرونة العالية، والعلاقات السببية المتغيرة، والتعقيد، وعدم التكافؤ الشديد بين القوى، والعَنَت الشديد؛ خاصة على طول أدنى درجات السلم الاجتماعي. بالتوازي مع ذلك، تساعد المعرفة والممارسات الشعبية المبتكرة والمولّدة – مع دعم المجتمع المدني – على البقاء والاستمرارية والنمو من خلال التكاتف والتقاليد ورأس المال الاجتماعي والأخلاقي[1] والعلاقات المتبادلة مع الطبيعة.

يعمل الانهيار البيئي – الذي يُنظر إليه على أنه نتاج تراكم آثار تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والاستخراج المفرط للموارد الطبيعية، والتلوث – على تحريك النزاعات وتغذيتها في الوقت ذاته، ليتجلى في النهاية في صورة صراع مسلح وعنف بطيء أقل وضوحًا تمارسه الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على السكان. وفق هذا المنظور، يتم تقويض التفكير الشائع للسببية الخطية – حيث تكون العلاقة بين السبب والنتيجة أحادية الاتجاه، بمعنى أن أحدهما يقود بشكل منفرد إلى الآخر – عند التقاء النزاع والتدهور البيئي – المشار إليه باسم حلقة الوصل – ويصبح الفهم الدقيق لكيفية تفاعل هذه الظواهر ضروريًّا.[2]

بناءً على نتائج ومخرجات مجموعة عمل استمرت عامًا كاملًا، تقدم هذه المجموعة رؤية حول الرابطة وأفكارًا مستندة إلى الأدلة، ومستمدة من علاقات العمل التعاونية بين الخبراء والمجتمعات المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وهي المنطقة التي تعد بؤرة الصراع، وساحة الاضطرابات المناخية غير المتناسبة، والسُمّية الشديدة، وانعدام العدالة البيئية[3] الذي يُواجه بالمقاومة، والمرونة، والتكيّف، والعمل الجماعي، وإحياء التقاليد في شكل ابتكار محلي. واستنادًا إلى الأدبيات، تسلط هذه المقالة الختامية الضوء على أهمية توطين الابتكار المجتمعي التشاركي[4] في الرابطة، معترفةً به باعتباره مبادرات مجتمعية تسعى إلى الاستقلال عن القوى القمعية، وإحياء التقاليد القائمة، أو خلق ممارسات جديدة تمامًا لتلبية الاحتياجات المحلية المتطورة والمهمشة، ما قد يولد حالات ونماذج يُحتذى بها للتحول الفاعل عبر مختلف المستويات.[5]

قدمت المجموعة وجهات نظر دقيقة من واقع الرصد الميداني، خاصة لصانعي السياسات والممارسين العالميين الذين يضعون الشمولية والمشاركة والتعاون مع المجتمعات المهمشة[6] على رأس أولوياتهم. تتفاقم الكوارث في جغرافيات الربط بين العوامل بصورة واضحة، سواء في وتيرة تكرارها أو في حجمها، ومعها يضيق نطاق تفادي النقاط البيئية الحاسمة التي لا رجعة فيها.[7] لقد استجبنا مباشرة للدعوات الأخيرة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس الأمن الدولي من أجل «المساعدة الشاملة» و«التعاون مع جميع الأطراف المعنية» (قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة آذار/ مارس 2024 – 12/6) و«إشراك المجتمعات المهمشة... في صنع القرار» (مجلس الأمن الدولي / S/22133)، لا سيما في حلقة الوصل بين النزاع والانهيار البيئي.[8]

تدرس هذه الخاتمة أولاً: حلقة الوصل والأنماط التي تظهر في كيفية تصور المؤلفين لها عبر مختلف البلدان والمناطق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ثم تركز على إبراز أوجه التشابه والاختلاف في النتائج

1 تُفهم على أنها الثقة والمعاملة بالمثل داخل الشبكات الاجتماعية التي تسترشد بالمعايير الأخلاقية مثل المساءلة والشفافية والإنصاف، ما يعزز الإجراءات والمؤسسات التي تدعم الصالح العام وتفيد الكيانات البشرية وغير البشرية على حدٍّ سواء كما وصفها

Anil K. Gupta, et al., "Mobilizing Grassroots' Technological Innovations and Traditional Knowledge, Values and Institutions: Articulating Social and Ethical Capital", Futures 35, no. 9 (2003), pp. 975–987, available at https://doi.org/10.1016/S0016-3287(03)00053-3

2 Philippe Le Billon and Rosaleen Duffy, "Conflict Ecologies: Connecting Political Ecology and Peace and Conflict Studies", Journal of Political Ecology 25, no. 1 (2018), pp. 239–260, available at https://doi.org/10.2458/v25i1.22704

3 تُفهم على أنها صعوبات تتعلق بالعدالة التوزيعية والإجرائية والاعترافية والتصالحية إلى جانب تقاطعها وتفسيراتها المتنوعة من قبل المجتمعات المتضررة كما وصفها

Amalia Calderón-Argelich et al., "Tracing and Building Up Environmental Justice Considerations in the Urban Ecosystem Service Literature: A Systematic Review", Landscape and Urban Planning 214 (2021), available at https://doi.org/10.1016/j.landurbplan.2021.104130; Katinka Wijsman and Marta Berbés-Blázquez, "What Do We Mean by Justice in Sustainability Pathways? Commitments, Dilemmas, and Translations from Theory to Practice in Nature-Based Solutions", Environmental Science & Policy 137 (2022), pp. 377–386, available at https://doi.org/10.1016/j.envsci.2022.06.018

4 Elia Apostolopoulou et al., "Radical Social Innovations and the Spatialities of Grassroots Activism: Navigating Pathways for Tackling Inequality and Reinventing the Commons", Journal of Political Ecology 29, no. 1 (2022), pp. 144–188, available at https://doi.org/10.2458/jpe.2292; Léo-Paul Dana et al., "Success Factors and Challenges of Grassroots Innovations: Learning from Failure", Technological Forecasting and Social Change 164 (2021), available at https://doi.org/10.1016/j.techfore.2019.03.009; Frans Hermans, Dirk Roep and Laurens Klerkx, "Scale Dynamics of Grassroots Innovations through Parallel Pathways of Transformative Change", Ecological Economics 130 (2016), pp. 285–295, available at https://doi.org/10.1016/j.ecolecon.2016.07.011; Adrian Smith, Mariano Fressoli and Hernán Thomas, "Grassroots Innovation Movements: Challenges and Contributions", Journal of Cleaner Production 63 (2014), pp. 114–124, available at https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2012.12.025

5 تُفهم على أنها عملية متعددة الأبعاد لنشر الابتكارات (التوسع الخارجي) وإدماجها في الأطر المؤسسية (الارتقاء)، ومعالجة الديناميات العابرة للنطاق في السلطة والسياسة والانتشار والتكيف لتحقيق تحولات منهجية في النظم الاجتماعية-الإيكولوجية كما وصفها

Hermans, Roep and Klerkx, في "Scale Dynamics".

6 تُفهم على أنها العملية التي يتم من خلالها دفع مجموعات معينة بشكل منهجي إلى هامش النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ما يؤدي إلى انخفاض الوصول إلى الموارد والفرص وسلطة صنع القرار.

7 Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), "AR6 Synthesis Report: Climate Change 2023", Sixth Assessment Report of the 58th March 2023, 19-IPCC Panel Session, Interlaken, Switzerland, 13 available at https://www.ipcc.ch/report/sixth-assessment-report-cycle/; Paul Robbins, Political Ecology: A Critical Introduction, Wiley-Blackwell, 2020.

8 United Nations Environment Assembly (UNEA), "Resolution Adopted by the United Nations Environment Assembly on 1 March 2024", United Nations Environment Programme (UNEP), 5 March 2024, available at Link; United Nations Secretary-General, "As Mounting Climate Chaos, Food Crisis Undermine International Peace, Secretary-General Tells Security Council It Must 'Act Now' to Resolve Conflicts, Protect People", UN Security Council Statement SG/SM/22133, 13 February 2024, available at Link

المتعلقة بهذه العلاقة. وأخيراً، تقدم نظرة عامة على العمليات التشاركية المطبقة في سياقات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع تقييم نقدي لما إذا كانت تتخذ أشكالاً فريدة في تصور حلقة الوصل هذه، وتمكّن[9] المجتمعات، وتعزز هيمنة الجهات الفاعلة القوية، أو تساعد في الحفاظ على الوضع الراهن وغيرها من النتائج.

تصور العلاقة المتكاملة بين العوامل

يؤطر المؤلفون بشكل جماعي حلقة الوصل بين الانهيار البيئي والصراع باعتبارها مجموعة معقدة ومتشابكة ومتطورة من العلاقات التي تكتسب معناها فقط عندما توضع في سياقها الأعمق.[10] ومع ذلك، فإن المعلومات الموثوقة لسياقات حلقة الوصل هذه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محدودة، وتظهر على الساحة حاجة ملحة إلى توثيق وتحليل أعمق، ولكنها تقع خارج نطاق هذه المجموعة.[11] كما يؤكد المؤلفون على التفاعل متعدد الأوجه؛ حيث يعزز التدهور البيئي – مع تصدّر تغير المناخ المشهد – والصراع بعضهما بعضًا ضمن الجغرافيات الاجتماعية والسياسية.

التحليلات المحددة بالسياق

تبتعد الحالات المقدمة عن الحتمية التي تفرضها المالتوسية الجديدة (النيومالتوسية)، متحدية النماذج الاختزالية التي تربط بشكل مباشر (وأحادي) بين تدهور الموارد أو ندرتها ونشوب النزاعات،[12] مؤكدة بدلًا من ذلك على الحاجة إلى تحليلات مؤطرة بسياق محدد تأخذ في الاعتبار النسيج التاريخي والتركيب الاجتماعي-السياسي الأوسع الذي يضخم النزاعات. بشكل عام، قد يؤدي الانهيار البيئي وزيادة الطلب على الموارد إلى تفاقم الحرمان وعدم المساواة الاجتماعية-الاقتصادية ما يساهم في تصعيد النزاعات، وهو ما يؤدي بدوره إلى مزيد من التدهور البيئي. ولكن باختلاف السياقات، تتفاوت دوائر التأثير تلك، وقد تغير مسارها اعتمادًا على الاقتصادات السياسية وخدمات النُظم البيئية مع - على سبيل المثال - وجود حوكمة شاملة، ومساعدات أجنبية، ورأس مال اجتماعي وأخلاقي، ووصول إلى الموارد الطبيعية، والتعاون والمقاومة المجتمعية التي تستجيب للضغوط الناشئة في حلقة الوصل.[13] إن الوصول إلى نقاط الانقلاب والتحول في حلقة الوصل من علاقات التعزيز المتبادل إلى علاقات الإضعاف المتبادل ممكنٌ على المستويات المحلية أو الإقليمية أو المستويات العابرة للسياق المحلي أو حتى على نطاقات أوسع.[14]

إضفاء الطابع الأمني

يتناول المؤلفون بشكل نقدي مسألة أمننة القضايا البيئية، موضحين كيف أن تصنيف التدهور البيئي كتهديد أمني يمكن أن يؤدي إلى استجابات عسكرية تعزز التوترات. ففي دول مثل ليبيا والعراق، حيث الهياكل الحكومية مجزأة والفاعلون غير الحكوميين يمارسون تأثيرًا كبيرًا، يمكن أن تؤدي السياسات المؤمنة إلى تهميش المجتمعات المحلية وتجاهل الأسباب الجذرية لكل من القضايا البيئية والنزاعات.[15] تدعو الفصول إلى الابتعاد عن الأمننة والتركيز على الأمن البشري ومعالجة العوامل الأساسية مثل التفاوتات والاعتمادية والتجزئة والمظالم التاريخية.[16]

العنف البطيء

لفهم حلقة الوصل، يقرر المؤلفون أن العنف البطيء يعمل بمثابة أداة أساسية للسيطرة في النزاعات المسلحة، بل إنه عملية متفشية بحد ذاتها.[17] تلحق بالمجتمعات المهمشة أضرارٌ غالباً ما تكون خفية، وهو ما يلقي على عاتقها تبعات الظروف المسبقة المحتملة أو المراحل النشطة من النزاع المسلح. وهنا يعمل الانهيار البيئي كقوة بطيئة وتراكمية وديناميكية تغيّر سبل العيش والصحة والقدرة على الحفاظ على العلاقات الاجتماعية-البيئية الحرجة بمرور الوقت، خاصة بين

9 تُفهم على أنها العملية التي يكتسب من خلالها الأفراد أو المجتمعات القدرة على السيطرة على حياتهم وتحقيق أهدافهم وتحسين نوعية حياتهم. وهي تنطوي على الوصول إلى المعرفة والمهارات، والمشاركة في صنع القرار، وتعزيز الكفاءة الذاتية، والمشاركة المجتمعية، والشعور بالسيطرة على العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية كما وصفها Hedayat Allah Nikkhah and Ma'rof Redzuan, "Participation as a Medium of Empowerment in Community Development", European Journal of Social Sciences 11, no. 1 (2009), pp. 170–176, available at http://psasir.upm.edu.my/id/eprint/16050

10 Daniel Abrahams and Edward R. Carr, "Understanding the Connections between Climate Change and Conflict: Contributions from Geography and Political Ecology", Current Climate Change Reports 3 (2017), pp. 233–242, available at https://doi.org/10.1007/s40641-017-0080-z; Tina A. Grotzer, Learning Causality in a Complex World: Understandings of Consequence, Rowman & Littlefield Education, 2012.

11 Sharada Srinivasan, "Leveraging Data to Foster Development: Where Does the MENA Region Stand? - Insights from the World Development Report 2021", World Bank, 01 January 2022, available at Link

12 Thomas F. Homer-Dixon, "Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases", International Security 19, no. 1 (Summer 1994), pp. 5–40, available at https://doi.org/10.2307/2539147; Tobias Ide et al., "The Future of Environmental Peace and Conflict Research", Environmental Politics 32, no. 6 (2023), pp. 1077–1103, available at https://doi.org/10.1080/09644016.2022.2156174

13 Sändig, Jan et al., "From Climate Conflicts to Environmental Peacebuilding: Exploring Local Dimensions", Environment and Security 2, no. 1 (2024), pp. 3–20, available at https://doi.org/10.1177/27538796241231090; Carmen Esther et al., "Building Community Resilience in a Context of Climate Change: The Role of Social Capital", Ambio 51, no. 6 (2022), pp. 1371–1387, available at https://doi.org/10.1007/s13280-021-01678-9; Kerry Agnitsch, Jan Flora and Vern Ryan, "Bonding and Bridging Social Capital: The Interactive Effects on Community Action", Community Development 37, no. 1 (2006), pp. 36–51, available at https://doi.org/10.1080/15575330609490153

14 Asha Sitati et al., "Climate Change Adaptation in Conflict-Affected Countries: A Systematic Assessment of Evidence", Discovering Sustainability 2 (2021), available at https://doi.org/10.1007/s43621-021-00052-9; Derk Loorbach et al., "Transformative Innovation and Translocal Diffusion", Environmental Innovation and Societal Transitions 35 (June 2020), pp. 251–260, available at https://doi.org/10.1016/j.eist.2020.01.009

15 Rita Floyd, "Global Climate Security Governance: A Case of Institutional and Ideational Fragmentation", Conflict, Security & Development 15, no. 2 (2022), pp. 119–146, available at https://doi.org/10.1080/14678802.2015.1034452; Thomas Diez, Franziskus von Lucke and Zehra Wellmann, The Securitisation of Climate Change: Actors, Processes and Consequences, Routledge, 2016, available at https://doi.org/10.4324/9781315665757

16 Floyd, "Global Climate Security Governance"; Jon Barnett, "Global Environmental Change II: Political Economies of Vulnerability to Climate Change", Progress in Human Geography 44, no. 6 (2020), pp. 1172–1184, available at https://doi.org/10.1177/0309132519898254

17 Rob Nixon, Slow Violence and the Environmentalism of the Poor, Harvard University Press, 2011.

المجتمعات المهمشة.[18] يحاول المؤلفون الإجابة عن سؤال كيف يتفاقم العنف البطيء من خلال السياسات أو الإجراءات التي تحول التدهور البيئي إلى سلاح أو تقيد استخدام الموارد بغرض القمع أو السيطرة. في الفصول الخاصة بفلسطين وسوريا، يظهر أن التلاعب البيئي – مثل القيود على الوصول إلى المياه أو تدمير الأراضي الزراعية – هو أداة لتحقيق الأهداف السياسية والحفاظ على السيطرة على السكان المعارضين أو المناطق المتنازع عليها.[19] تؤكد هذه النظرة لحلقة الوصل كيف أن آثار الانهيار البيئي تمتد إلى ما هو أبعد من الضرر الاجتماعي والبيئي المباشر، مستغلة إياها كأدوات للقمع طويل الأمد.

الطائفية العرقية

أحد الأبعاد الواقعية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو نمط الصراع والانهيار البيئي الذي يحركه، والذي تتكشف معالمه على طول خطوط الشقاق الطائفي-العرقي القائم[20]. إن النزاعات المتشكلة بأثرٍ من حلقة الوصل تلك على الوصول إلى تمويل التنمية والخدمات العامة والموارد النادرة – مثل المياه والأرض أو حقوق الرعي – غالبًا ما تُؤطّر أو يمكن أن تتصاعد إلى صراعات أوسع إذا ما أضيفت إليها سرديات قائمة على الهوية، وهو ما يظهر بشكل خاص في الفصول المتعلقة بالعراق وسوريا والسودان واليمن. يمكن لهذه الديناميكية أن تنزع الشرعية عن الجهود المبذولة لإدارة الموارد بشكل عادل، حيث تطغى سياسات الهوية على الحلول التعاونية. كما يمكن أن تتحوّل المبادرات الساعية نحو التمثيل العادل في صنع القرار إلى ساحة معركة للمطالبات المدفوعة بالهوية؛ سواء كان ذلك تلميحًا أو تصريحًا.

وبناءً على ذلك؛ فإن الجهات الفاعلة والمبادرات التي تتجنب أو تقلل من أهمية الطائفية العرقية الكامنة وما يرتبط بها من عدم تكافؤ في القوة لصالح تنمية أكثر ميلاً نحو الأمور الفنية والتقنية يمكن استغلالها بسهولة، أو حتى تتسبب في تفاقم هذه التوترات، أو تفشل في تحقيق الاستدامة[21]. وعلى الرغم من وضوح هذه العوامل المترابطة بصورة جلية في الدراسات، إلا أنها غالباً ما تكون ممثلة تمثيلاً ناقصاً في برامج التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تنهار العديد من المشاريع التي تعتمد على الحوكمة لضمان استمراريتها بمجرد تقديم التقارير النهائية للمانحين؛ ما يثير تساؤلات حول الهدف الأساسي من هذه المشاريع ومن يخدمها في المقام الأول.[22]

من غير المحتمل أن تتلاشى الإمكانيات الخطيرة المرتبطة بالطائفية العرقية فقط من خلال تجاهل قوتها. يمكن للمستفيدين – بالمفهوم التنموي – أن يستفيدوا من كونهم أكثر صراحة في المطالبة بأن تراعي المبادرات والجهات الفاعلة في التنمية الاعتبارات الطائفية-العرقية بشكل كافٍ[23]. وإن عدم القيام بذلك يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية تتمثل في تفاقم التهديدات التي تشكلها ديناميات الهوية الظاهرة والخفية في الخطاب والتنمية وتوزيع الموارد، وتحولها من كونها كامنة إلى كونها بارزة بشكل خطير. لكن من المهم الإشارة إلى أن هذا ليس بالضرورة أن يحدث؛ فكما يتضح من الفصول حول العراق والسودان، يمكن أن تكون المجتمعات المنظمة على طول الانقسامات الأيديولوجية – سواء كانت طائفية-عرقية أو غير ذلك – أكثر ميلاً للتعاون تحت الضغط الشديد. ويمكن لهذه الجغرافيات حتى أن تستمد القوة من تنوعها أثناء معالجة تحديات حلقة الوصل[24]. يعطي هذا الاكتشاف بعض الأمل في المناطق شديدة الاستقطاب، ولكنها مهددة حضارياً في جميع أنحاء العالم.[25]

وبناءً على ذلك، أظهرت الحالات المدروسة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفصول كيف يمكن للانهيار البيئي والنزاع أن يعززا التعبئة القوية والابتكارات الشعبية؛ ما يعطي الأمل في الأمد البعيد وربما يضع الأساس للتحولات الجذرية التي ربما لم تكن لتنشأ دون الضغوط الشاملة لحلقة الوصل[26]. لا تعالج هذه الابتكارات الشعبية الاحتياجات المشتركة الفورية فحسب؛ بل يمكنها أيضاً تعزيز الشبكات الاجتماعية وتشجيع الدعم المتبادل وتنمية الفعالية الجماعية والإبقاء على الإنتاجية حتى عندما تتحسن ظروف حلقة الوصل، وتوليد خيالات سياسية بديلة، وكل ذلك هو من الاحتياجات الأساسية للانتقال العادل.[27]

18 Marcus Taylor, The Political Ecology of Climate Change Adaptation: Livelihoods, Agrarian Change, and the Conflicts of Development, Routledge, 2014, available at https://doi.org/10.4324/9780203762486

19 Hussam Hussein, "Stop Violation of International Water Laws in Gaza", Nature 623, no. 7986 (2023), available at https://doi.org/10.1038/d41586-023-03461-0; Marwa Daoudy, "Water Weaponization in the Syrian Conflict: Strategies of Domination and Cooperation", International Affairs 96, no. 5 (2020), pp. 1347–1366, available at https://doi.org/10.1093/ia/iiaa131

20 يمكن أن تُفهم الطائفية على أنها التعبئة السياقية والمسيّسة للهويات الطائفية، المرتبطة غالبًا بالانتماءات الدينية أو العرقية، لتجاوز هياكل السلطة أو تعزيزها أو تحديها، والوصول إلى الموارد ضمن إطار أوسع من الديناميات السياسية والاجتماعية والاقتصادية كما وصفها فنار حداد

"Sectarianism' and Its Discontents in the Study of the Middle East", Middle East Journal 71, no. 3 (2017), pp. 363–382, available at https://doi.org/10.3751/71.3.12

21 Haddad, "'Sectarianism' and Its Discontents"; Camilla Orjuela, "Corruption and Identity Politics in Divided Societies", Third World Quarterly 35, no. 5 (2014), pp. 753–769, available at https://doi.org/10.1080/01436597.2014.921426; Arturo Escobar, Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World, Princeton University Press, 1994.

22 Anthony H. Cordesman, The Greater Middle East: From the 'Arab Spring' to the 'Axis of Failed States', Center for Strategic and International Studies (CSIS), 24 August 2020, available at https://www.csis.org/analysis/greater-middle-east-arab-spring-axis-failed-states; Escobar, Encountering Development.

23 Haddad, "'Sectarianism' and Its Discontents"; Ashraf Ghani and Clare Lockhart, Fixing Failed States: A Framework for Rebuilding a Fractured World, Oxford University Press, 2009.

24 Jonathan Benson, "Democracy and the Epistemic Problems of Political Polarization", American Political Science Review 118, no. 4 (2024), pp. 1719–1732, available at https://doi.org/10.1017/S0003055423001089; Esther et al., "Building Community Resilience"; Apostolopoulou et al., "Radical Social Innovations"; Orjuela, "Corruption and Identity Politics in Divided Societies."

25 Benson, "Democracy and the Epistemic Problems of Political Polarization"; Jennifer McCoy, Tahmina Rahman and Murat Somer, "Polarization and the Global Crisis of Democracy: Common Patterns, Dynamics, and Pernicious Consequences for Democratic Polities", American Behavioral Scientist 62, no. 1 (2018), pp. 16–42, available at https://doi.org/10.1177/0002764218759576; IPCC, "AR6 Synthesis Report."

26 Alexander Brem, Nylund A. Petra and Saeed Roshani, "Unpacking the Complexities of Crisis Innovation: A Comprehensive Review of Ecosystem-Level Responses to Exogenous Shocks", Review of Managerial Science 18, no. 8 (2024), pp. 2441–2464, available at https://doi.org/10.1007/s11846-023-00709-x; Apostolopoulou et al., "Radical Social Innovations"; Elsbeth Johnson and Fiona Murray, "What a Crisis Teaches Us About Innovation", MIT Sloan Management Review 62, no. 2 (2020), available at https://sloanreview.mit.edu/article/what-a-crisis-teaches-us-about-innovation/

27 Sophie Chamas, Researching Activism in "Dead Time": Counter-Politics and the Temporality of Failure in Lebanon, World Humanities Report, Consortium of Humanities Centers and Institutes (CHCI), 2023, available at https://worldhumanitiesreport.org/people/sophie-chamas/; Apostolopoulou et al., "Radical Social Innovations"; Hermans, Roep and Klerkx, "Scale Dynamics."

نتائج حلقة الوصل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أوجه التشابه

تتغلغل نتائج حلقة الوصل – كما يُتصوّر – في جميع مسائل المعيش اليومي والمُتخيل في البلدان المذكورة في هذه المجموعة. وعلى الرغم من عدم القدرة على الهروب من هذا الواقع، إلا أن تأثيره يكون أشد وطأة بين المجموعات المهمشة بالفعل.

في اليمن؛ تسبب فشل بعض المؤسسات المحلية في الإبقاء على ممارسات إدارة المياه التقليدية في نقص تمثيل حاملي المعرفة التقليدية في حوكمة المياه الرسمية وأدى إلى تقليل الفعالية. وفي أجزاء من السودان؛ تواجه النساء اللواتي يسافرن لمسافات أبعد فأبعد للوصول إلى المياه والوقود النادر مخاطر متزايدة من العنف القائم على النوع الاجتماعي. أما في محافظة نينوى العراقية؛ فقد استهدفت الجماعات المسلحة الأقليات العرقية والدينية، ما أضرّ بشبكات الأمان الاجتماعي التي هي عصب الحياة لمن يعيشون هناك. وفي غزة، يواجه المزارعون الفلسطينيون قيودًا شديدة على الوصول إلى الأراضي، وحصاراً طويل الأمد، وعدوانًا عسكريًّا إجراميًّا، ما أدى إلى ما يمكن وصفه بانهيار الإنتاجية الزراعية واعتماد – كثيرًا ما يكون مخيبًا للآمال – على المساعدات الإنسانية الشحيحة والمُسيَّسة للغاية.

في سياق حلقة الوصل؛ من السهل جداً أن تصبح المؤسسات الهشة بالفعل مثقلة بالأعباء، حتى تتآكل الثقة في العقود الاجتماعية، ما يخلق فراغات في الحوكمة تقود إلى تعثر الخدمات العامة الأساسية. نتيجة لذلك تتنقل المجتمعات عبر تلك الفجوات بمفردها وتخاطر بالاعتماد المتزايد على الأطراف المؤثرة أو الجماعات المسلحة لتلبية الاحتياجات الأساسية. أو - كما لوحظ في الفصل الخاص باليمن - أدت عقود من المؤسسية الضعيفة في إدارة المياه، إلى جانب تغير أنماط هطول الأمطار، إلى اختفاء قرى بأكملها بسبب نقص الوصول إلى المياه. وفي منطقة دارفور بالسودان، أدى التدهور البيئي وانخفاض هطول الأمطار – مع أنماط الإقصاء السياسي التاريخية والنزاع المسلح – إلى تفكك أنظمة الحوكمة، ما أدى إلى تصعيد النزاعات على الأراضي والمياه. وعلى طول خطوط المواجهة في حلقة الوصل، تتحول مؤسسات الدولة - أو بالأحرى ما تبقى منها - إلى كيانات تفاعلية معنية بالإغاثة الطارئة، ومن غير المحتمل أن تنفذ سياسات طويلة الأجل أو تتوسط في النزاعات الاجتماعية والبيئية المتزايدة.

عندما يشتد التفكك الاجتماعي على طول حلقة الوصل، يمكن لندرة الموارد أن تعطل عمليات تقاسم الموارد التقليدية وآليات بناء السلام، ما يعمق النزاعات والانقسامات العرقية أو القبلية أو الطبقية. ففي منطقة الجزيرة السورية، أدت موجات الجفاف الطويلة إلى جانب الممارسات التمييزية إلى نزع ملكية الأراضي ونزوح أقلية مهمشة. وفي ليبيا، تعمق تفكك الحكومة بعد الحملات العسكرية عام 2014 ما عزز سلطة الجماعات المسلحة. فقد أُهملت البنية التحتية الحيوية التي تخدم المجموعات المهمشة سياسياً داخل تلك المناطق، ومع تعرضها للعواصف المدفوعة بتغير المناخ كانت النتائج كارثية ومميتة.

أوجه الاختلاف

يأتي بُعد الاختلاف الرئيسي في تمثلات حلقة الوصل واختبارها من الطريقة التي تظهر فيها اللامساواة وفرص العمل، ويحدث ذلك بشكل رئيسي من خلال إما الصدمات الدورية - مثل الفيضانات - أو التحديات المزمنة، مثل استنزاف المياه الجوفية. وفي حين أن تلك المشاكل تتفاوت في سرعة ظهورها وأن جميعها تلتقي عند حلقة الوصل، يظل من المهم التمييز بينها. يمكن أن تكون الصدمات - كما شوهد في فيضانات درنة الليبية – ساحقة، وتؤدي إلى لحظات اضطراب غالباً ما تستغلها الجهات الفاعلة القوية لتوطيد السلطة على فترات ممتدة، ما يعمّق من تهميش المجتمعات المهمشة بالفعل[28]. ومع ذلك، يمكن للصدمات الدورية أيضاً أن تكشف عن نقاط الضعف النظامية وتحشد اهتمام وسائل الإعلام والجمهور والسياسيين، ما يحفز تحولات سياسية سريعة وإصلاحات لمعالجة نقاط الضعف الهيكلية ونواقص الحوكمة الأساسية.[29]

في المقابل؛ تحظى المشاكل المزمنة - مثل استنزاف المياه الجوفية في أجزاء من اليمن - باهتمام أقل ويمكن أن تعمل على ترسيخ المظالم إذا لم تواجَه بتعبئة مجتمعية فعالة. يمكن أن تؤدي القضايا المزمنة أيضًا إلى معاناة طويلة مع تراجعات اجتماعية واقتصادية تجري في صمت، وتغطية إعلامية أقل، ودعم خارجي أقل مقارنة بالكوارث المفاجئة. كما يختلف إحداث التغيير بعد المشكلات المزمنة - كما شوهد في وادي الكو بالسودان مع إدارة المياه التي يتولاها المجتمع - عن الاستجابات للصدمات المفاجئة. يمكن للطبيعة الممتدة للتحديات المزمنة – مثل انخفاض هطول الأمطار والجفاف – أن تسمح للمجتمعات بالتنظيم تدريجيًا، وبناء الشبكات، والسعي نحو تغيير نظامي أو تخفيفي، ما يعزز الابتكارات المجتمعية التي قد تكون فرص ظهورها أقل وسط الاستجابات للصدمات التي عادة ما تكون ردة فعل ومقيدة بالوقت.[30]

بعبارة أخرى؛ يمكن للآثار التراكمية وطويلة الأمد للانهيار البيئي والنزاعات أن تجعل بعض المجتمعات في الخطوط الأمامية والمؤسسات التي تدعمها ترى التوترات الاجتماعية والبيئية فرصًا للتفكير والتصرف بشكل مختلف بدلًا من مجرد اعتبارها مشاكل تقنية أو دعوات للإغاثة الإنسانية المعتادة[31]. فالمشاكل الدورية والمزمنة إما أن تهيئ الساحة

28 Naomi Klein, The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism, Metropolitan Books/Henry Holt, 2007.

29 Daniel Nohrstedt, "When Do Disasters Spark Transformative Policy Change and Why?", Policy & Politics 50, no. 3 (2022), pp. 425–441, available at https://doi.org/10.1332/030557321X16508834302815; Thomas Vinod, Climate Change and Natural Disasters: Transforming Economies and Policies for a Sustainable Future, Routledge, 2017, available at https://doi.org/10.4324/9781315081045

30 Apostolopoulou et al., "Radical Social Innovations"; Enayat A. Moallemi et al., "Achieving the Sustainable Development Goals Requires Transdisciplinary Innovation at the Local Scale", One Earth 3, no. 3 (2020), pp. 300–313, available at Link; Hermans, Roep and Klerkx, "Scale Dynamics"; Sarah Burch et al., "Triggering Transformative Change: A Development Path Approach to Climate Change Response in Communities", Climate Policy 14, no. 4 (2014), pp. 467–487, available at https://doi.org/10.1080/14693062.2014.876342

31 J. David Tàbara et al., "Positive Tipping Points in a Rapidly Warming World", Current Opinion in Environmental Sustainability 31 (2018), pp. 120–129, available at https://doi.org/10.1016/j.cosust.2018.01.012; Ross Gillard et al., "Transformational Responses to Climate Change: Beyond a Systems Perspective of Social Change in Mitigation and Adaptation", Wiley Interdisciplinary Reviews (WIREs) Climate Change 7, no. 2 (2016), pp. 251–265, available at https://doi.org/10.1002/wcc.384

للتغيير (المحلي أو العابر للحدود) أو تفاقم المظالم الاجتماعية.

يرتبط النزوح الجماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعمق بحلقة الوصل بين الانهيار البيئي والنزاع، ما يعكس التفاعل المعقد بين الهشاشة البشرية والتحدي النظامي. يظهر النزوح في الفصول السابقة نتيجة لعوامل مترابطة تخلق ظروفًا تجعل الحياة غير مستدامة أو غير محتملة. كما يظهر أن النازحين ينتقلون إلى مناطق ذات هياكل اجتماعية هشة بالفعل، ونظم بيئية مجهدة، وخدمات عامة مثقلة بالأعباء، حيث يظل خطر تكرار النزوح مرتفعًا.

كما أن مسار حركة ووجهات النازحين تتأثر بما يتوقعونه من فرص وما يتخيلونه من استراتيجيات البقاء، والتي عادة ما تكون متأثرة بالقيود المحددة لكل سياق. يهاجر البعض إلى المراكز الحضرية، سعيًا وراء خدمات عامة أكثر استقرارًا والوصول إلى الإغاثة الإنسانية، وهو ما لوحظ في التحركات إلى صنعاء استجابة لندرة المياه في أجزاء من ريف اليمن. أما في غزة، فإن الخيارات المتاحة للجوء محدودة للغاية، وما يزيد الأمر سوءًا هو التشويش المتعمّد حول موقع المناطق الآمنة. وكما يؤكد الفصل الخاص بفلسطين؛ يؤدي هذا إلى حلقات لا نهاية لها من عمليات النزوح بالنسبة للكثيرين. وعندما يُمنحون حرية أكبر في الحركة، غالباً ما ينتقل النازحون على طول الخطوط السياسية والعرقية، كما لوحظ في سوريا، حيث سعى الكثيرون إلى اللجوء في مناطق اعتُبرت أقل احتمالاً لإثارة ردود فعل سياسية.

بالإضافة إلى ذلك؛ يقع الاختيار على مناطق معينة لمزاياها الجغرافية أو البيئية، كما في السودان، حيث يهاجر الرعاة النازحون إلى مناطق ذات أراضٍ رعوية ومصادر مياه أكثر موثوقية للحفاظ على ماشيتهم. تعكس هذه التحركات ليس فقط مشقة صنع القرار بين النازحين، بل أيضاً تصميمهم العميق على التنقل خلال الأزمات الشديدة.

ومع أن الانهيار البيئي والنزاع يؤديان إلى تآكل المعارف والممارسات التقليدية التي طالما دعمت مجتمعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكنها في بعض الحالات تحييها. ففي اليمن، تتدهور السدود المؤقتة القديمة المصنوعة من الصخور والأخشاب وأنظمة الري الموسمية في بعض المناطق، بينما تظهر فوائدها المتعددة في مناطق أخرى. وبالمثل في السودان، تعطّل الجمع التقليدي لمياه الأمطار، واتفاقيات إدارة الأراضي، وآليات حل النزاعات بسبب تغير المناخ والعنف المستمر في بعض المناطق، بينما عملت كركائز أساسية لمشاريع مجتمعية ناجحة في مناطق أخرى.

موضوعات التطبيقات الحالية (الخاطئة) للعمليات التشاركية

تحمل مقاربات المشاركة العامة - بأشكالها ومشتقاتها المتنوعة - إمكانات كبيرة؛ بداية من تخفيف الضغوط الفورية وحتى تعزيز التغيير التحوّلي في إطار حلقة الوصل[32]. ولكونها مدفوعة بالرغبة في إنتاج المعرفة المشتركة، وإضفاء الطابع الديمقراطي على التنمية، وتمكين المجتمعات المهمشة؛ ظهرت الأساليب التشاركية من تفكير راديكالي حول الفاعلية المحلية، والعمل الجماعي، وتفكيك الهياكل السلطوية القمعية.[33]

وعلى الرغم من أن المؤلفين يقرون بأن هناك تنفيذًا محدودًا نسبيًا للمبادرات التشاركية المنظمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أن الحالات الموجودة أدت إلى نتائج تتراوح بين الانحرافات الصارخة عن الأصول التشاركية إلى التجسيد الحقيقي للخطاب التشاركي.

واجه العديد من المؤلفين صعوبات في تحديد عدد كافٍ من التطبيقات التشاركية للتحقيق فيها؛ ولذلك تطرقت المناقشات الجماعية حول الأمثلة المحدودة للمبادرات التشاركية إلى عدم التوافق مع الاستبداد والمَلَكية وتجنب الجدل المحتمل الناشئ عن توطين المشاركة المجتمعية في حلقة الوصل.

تجدر الإشارة إلى أن دول الخليج لم تُدرج في هذه المجموعة؛ بشكل رئيسي بسبب طرائق الحوكمة التي تحد من نطاق المبادرات التشاركية. غالبًا ما تعمل هذه الدول ضمن أطر حوكمة مركزية من أعلى إلى أسفل تقيد و/أو تدمج المشاركة العامة في عمليات صنع القرار. وعلى الرغم من أن لديها بنية تحتية وموارد متقدمة لمعالجة التحديات البيئية والاجتماعية، إلا أنها تفتقر إلى هياكل حوكمة لامركزية أو شاملة، ما يقيد المشاركة المجتمعية، ومشاركة المجتمع المدني، والأطر التعاونية الضرورية للمبادرات التشاركية الهادفة. يؤكد هذا الاستبعاد أهمية أنظمة الحوكمة في تمكين أو تقييد انتشار النُّهُج التشاركية ويسلط الضوء على فجوة في الخطاب الأوسع حول الاستجابات التكيفية والشاملة للضغوط البيئية والاجتماعية.[34]

ثمة موضوعٌ متكرر عبر الفصول المختلفة وهو حدوث تطبيقات تشاركية أدائية وسطحية من الحكومة والوسطاء وأصحاب النفوذ والمجتمع المدني، وهذه الممارسات غالبًا ما تتشكل بواسطة العوامل نفسها المذكورة أعلاه التي تحد من تلك المحاولات في المقام الأول[35]. تضمنت العوامل الإضافية وراء المبادرات التشاركية الصورية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التفويضات بين الجهات الفاعلة في التنمية للبقاء على صورتها الظاهرية غير المُسيَّسة؛ والجمود في الجداول الزمنية للمشاريع والأنشطة وإعداد التقارير؛ وعدم القدرة على محاسبة الفساد وتحميل المسؤولية عنه إلى أطراف أو عوامل أخرى لإخفاء الأسباب الحقيقية؛ وفرض نماذج تشاركية غير مناسبة محليًّا؛ والموارد غير الكافية المخصصة لبناء عناصر الثقة[36]. في بعض الأحيان، تكون أوجه القصور تلك والعقبات معروفة، ومع ذلك تُستخدم المصطلحات والنُّهُج

32 Loorbach et al., "Transformative Innovation"; Moallemi et al., "Achieving the Sustainable Development Goals"; Wikke Novalia and Shirin Malekpour, "Theorising the Role of Crisis for Transformative Adaptation", Environmental Science & Policy 112 (October 2020), pp. 361–370, available at https://doi.org/10.1016/j.envsci.2020.07.009; Samuel Hickey and Giles Mohan (eds.), Participation: From Tyranny to Transformation?, Zed Books, 2004.

33 Robert Chambers, Can We Know Better? Reflections for Development, Practical Action Publishing, 2017.

34 Nimah Mazaheri, Hydrocarbon Citizens: How Oil Transformed People and Politics in the Middle East, Oxford University Press, 2023, available at https://doi.org/10.1093/oso/9780197636725.001.0001; Kristian Coates Ulrichsen, Centers of Power in the Arab Gulf States, 2024; Tobias Zumbraegel, Political Power and Environmental Sustainability in Gulf Monarchies, Contemporary Gulf Studies, Springer Nature Singapore, 2022, available at https://doi.org/10.1007/978-981-19-4431-4

35 María Heras and J. David Tàbara, "Let's Play Transformations! Performative Methods for Sustainability", Sustainability Science 9, no. 3 (2014), pp. 379–398, available at https://doi.org/10.1007/s11625-014-0245-9; Bill Cooke and Uma Kothari (eds.), Participation: The New Tyranny?, Zed Books, 2001.

36 Amy E. Lansing et al., "Building Trust: Leadership Reflections on Community Empowerment and Engagement in a Large Urban Initiative", BMC Public Health 23, no. 1 (2023), available at https://doi.org/10.1186/s12889-023-15860-z.

التشاركية بشكل فعال لتلبية أولويات وتقييمات التمويل، وتعزيز مصداقية المبادرات، وتعزيز اختلالات القوة، والعمل كأداة للسيطرة بدلاً من التمكين؛ وهذا ما يمثل محل اهتمام رئيسي في حلقة الوصل[37]. ناقش أعضاء مجموعة العمل كيف أن انتقاد هذه الحوادث في مناطق ودوائر معينة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن يكون خطراً على الأمن الشخصي والتطور المهني؛ وهو عامل محتمل لسبب قلة الدراسات النقدية المعروفة حول هذا الموضوع.

تظهر عبر الفصول حالات من المبادرات التشاركية، نفذتها بشكل خاص الجهات الفاعلة في التنمية الدولية، التي تقدم مزيدًا من التفاصيل حول ما سبق. على سبيل المثال، في سوريا لم يكن هناك إشراكٌ كافٍ لصغار المزارعين – وهم مجموعة المزارعين الأكثر عرضة للخطر – في تصميم مشروعات مبادرة زراعية تشاركية تنظّمها منظمة الأغذية والزراعة في حلب والحسكة ودير الزور. علاوة على ذلك، أصبحت جمعيات مستخدمي المياه التشاركية - التي أُنشئت لتعزيز إدارة المياه الشاملة - بلا سلطة فعلية بسبب انفصالها عن أنظمة الحوكمة الرسمية.

في حالة الأردن، يؤدي تفضيل صنع القرار المركزي إلى تهميش المشاريع التشاركية؛ ما يضعف مشاركة المجتمع في مشاريع التنمية التي تغير المعيش اليومي، خاصة حول نقل المياه[38]. وهنا، تعاني جمعيات مستخدمي المياه التشاركية من حالة الوجود الهش، حيث تعتمد على دعم خارجي غير متسق ويُقال إنها مستغلّة من النخب القبلية.

وبالمثل؛ في السودان، ذكر الباحثون والممارسون الذين أجريت معهم مقابلات مرارًا أن العمليات التشاركية اعتمدت بشكل كبير على قادة القبائل والنخب المحلية الأخرى للتوسط في مشاركة المجتمع. صحيحٌ أن هذه الممارسة ليست غير مثمرة بطبيعتها – حيث إنه يحترم الأعراف المحلية – ولكن إذا لم تكن المجتمعات تثق في النخب المحلية لتمثيل أصواتها، فإن الاعتماد عليها في العمليات التشاركية يهدد بتعميق الفوارق الحالية.

رغم هذه التحديات، توجد حالات مكّنت فيها المبادرات التشاركية التي نفذتها منظمات التنمية الدولية والأوساط الأكاديمية والحكومات المجتمعات من خلال دمج المعرفة والممارسات التقليدية مع التقدم العلمي وأفضل الممارسات العالمية والتكنولوجيا والإشراك الجديّ للأطراف المعنية في صنع القرار. تشمل هذه الحالات بعض جمعيات مستخدمي المياه التشاركية المنشأة في اليمن والأردن. وفي السودان، دمج مشروع وادي الكو التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أفضل الممارسات العالمية مع الممارسات التقليدية في جمع مياه الأمطار وإدارة الأراضي لتمكين المجموعات المهمشة وتحسين الدخل الزراعي لـ 70 في المئة من المشاركين حسب التقارير.

بالإضافة إلى ذلك؛ فهناك موضوعٌ جدير بالملاحظة هو ظهور نُهُج تشاركية غير رسمية ونابعة من الوسط المحلي بأيدي مجتمعات تقاوم الظلم والقمع، وتنظم نفسها، وتتحرك دون دعم من الحكومة أو جهات التنمية الدولية. يمكن اعتبار هذه العملية الأكثر انغلاقًا «بيئة للمقاومة»، حيث تتفاعل المجتمعات في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع المنظومات المحيطة بها لدفع الابتكار المجتمعي، والاستمرار، والنمو وسط تحديات حلقة الوصل المتطورة.[39]

من المهم ملاحظة أن مجرد كون هذه الابتكارات قد نشأت في ظل المحليات، فهذا لا يعني أنها لا تتلاقح مع مواقع أخرى، أو تنتشر، أو تستفيد من الدعم الخارجي. ففي محافظة نينوى العراقية، هناك العديد من المجموعات العرقية والطائفية التي على الرغم من معاناتها من عقود من العنف والاضطهاد، تبتكر أفكارًا لبناء رأس المال الاجتماعي[40] للتعاون حول التهديد الوجودي الذي يمثله تغير المناخ.

وفي اليمن، لا تزال تقنيات جمع مياه الأمطار التقليدية، وتقنيات بناء السدود، وأنظمة الري، وتوزيع حقوق المياه، وآليات حل النزاعات موجودة وتضاف إليها ابتكارات جديدة - خاصة من المزارعين - لمعالجة الضغوط المتطورة في إطار حلقة الوصل. وفي حضرموت باليمن، يساعد التنظيم غير الرسمي النابع من المجتمع في حماية المنطقة من الضغوط الإضافية الناجمة عن قطع الأشجار والصيد. وفي دارفور، تعمل الممارسات المجتمعية للتكيف مع تغير أنماط هطول الأمطار وإدارة موارد المياه والرعي النادرة على تحسين الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية، وحل النزاعات القبلية، وحتى إرشاد صانعي السياسات المحليين في الأمم المتحدة؛ وهو ما يعكس الاتجاه التقليدي لنقل المعرفة.

أما في غزة؛ فقد ساعدت الزراعة التعاونية وإدارة الموارد المتاحة في الحفاظ على إنتاج الغذاء وسط حصار شديد وطويل الأمد. معظم المزارعين الذين أُجريت معهم مقابلات لا يستطيعون الوصول إلى أراضيهم التي هي بالأساس نادراً ما تكون صالحة للزراعة، ويبذلون قصارى جهدهم في مواجهة تحديات المشاركة في الممارسات الزراعية بأي وسيلة ضرورية. وعلى الرغم من نزوحهم أكثر من 10 مرات، يواصل مزارعو غزة الذين أجريت معهم مقابلات تبادل المعرفة ببراعة، وحفظ البذور، وزراعة المحاصيل بالقرب من ملاجئ الخيام المؤقتة - على التربة الرملية، وبين الصخور - واستخدام جميع المغذيات العضوية المتاحة.

إن الاحتفاء بهذه الممارسات ودعم هذا النوع من الاستمرارية والمقاومة والابتكار المجتمعي أمرٌ حاسم؛ ليس فقط مع اقترابنا من منتصف ما تسميه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بـ «العقد الحاسم»، بل أيضاً مع تعثر صنع السياسات العالمية بشأن الانهيار البيئي، وتلكؤ الاستجابات، وإهمال الاستجابة بصورة تتناسب مع العلم المؤسسي حول المخاطر الوجودية التي تترتب على الاستمرار في المسار الحالي.

هنا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - على الخطوط الأمامية لحلقة الوصل - تكمن دروس عابرة للحدود يمكن أن تستفيد منها مناطق أخرى تسعى إلى التنبؤ أو التعافي من الانهيارات الدورية والمزمنة في الأنظمة الاجتماعية والبيئية. وتهدف مجموعة الأوراق البحثية هذه إلى تأكيد السبب في أن الانتقال من مجرد الخطاب حول العدالة وتمكين الفئات المهمشة على طول جغرافيات حلقة الوصل يتطلب من السياسات العالمية مواجهة الواقع الحتمي المتمثل في إعادة التفكير الهيكلي والمادي في الاقتصاد السياسي للتنمية المستدامة.

37 Heras and Tàbara, "Let's Play Transformations!"; Cooke and Kothari (eds.), Participation; Muhammad Anisur Rahman, "Participatory Development: Toward Liberation or Co-optation", in Community Empowerment: A Reader in Participation and Development, Gary Craig and Marjorie Mayo (eds.), Zed Books, 1995, pp. 24–32.

38 Timothy Liptrot and Hussam Hussein, "Between Regulation and Targeted Expropriation: Rural-to-Urban Groundwater Reallocation in Jordan", Water Alternatives 13, no. 3 (2020), pp. 864–885.

39 Munira Khayyat, A Landscape of War: Ecologies of Resistance and Survival in South Lebanon, University of California Press, 2022; Apostolopoulou et al., "Radical Social Innovations".

40 يشير مصطلح «تجسير رأس المال الاجتماعي» إلى الروابط والشبكات التي تتشكل بين المجموعات المتنوعة أو المتصارعة التي تعزز التفاهم المتبادل والتعاون والتآزر عبر الانقسامات الاجتماعية أو العرقية أو الأيديولوجية كما وصفها Agnitsch, Flora and Ryan, "Bonding and Bridging Social Capital".

السير الذاتية

أحمد الوادعي

أستاذ مشارك في مجال التربة والمياه والبيئة في كلية الزراعة بجامعة صنعاء. عمل مشرفاً على جودة البرامج ومراقبة التقييم والمساءلة لدى منظمات غير حكومية وطنية ودولية؛ كما عمل مستشارًا تعليمياً أشرف على أطروحات مكتوبة مقدمة لمختلف الجهات المانحة. ومن خلال ممارسته في جميع أنحاء المنطقة، أدار الوادعي أنظمة متعددة للزراعة والتربة وحفظ المياه خاصة بسياق كل بلد. كما ألف وشارك في تأليف العديد من المنشورات حول إدارة مستجمعات المياه وتغير المناخ والإدارة البيئية.

أسماء خليفة

باحثة دكتوراه تدرس تأثير الحروب الأهلية على العلاقات الجندرية في السياسة في معهد جيجا لدراسات الشرق الأوسط. منذ عام 2016، تبحث أسماء في تقاطعات الصراع والجندر والشباب، وقد أجرت العديد من الدراسات في هذا المجال. تجمع بياناتها من مصادر أولية ومجموعات نقاش، مع تطبيق نهج متعدد التخصصات وشامل. تنتمي خليفة إلى شمال أفريقيا، حيث وثقت التراث الثقافي للمجتمعات الليبية الأصلية. تعاونت مع مؤسسات بحثية، وهي مساهمة منتظمة في مؤشرات الصراع. عُيّنت مؤخراً زميلة مشاركة في معهد تشاتام هاوس.

د. توبياس زومبريغل

باحث ما بعد الدكتوراه، ومحاضر في قسم الجغرافيا البشرية في جامعة هايدلبرغ. عمل سابقاً في مركز التميز لتغير المناخ والمجتمع (CLICCS) في جامعة هامبورغ، حيث يشغل منصب زميل مشارك. درس زومبريغل التاريخ والعلوم السياسية والشرق الأوسط، ويحمل درجة الدكتوراه من جامعة فريدريش-ألكسندر في إرلنغن-نورنبيرغ. ألف كتاب «السلطة السياسية والاستدامة البيئية في الممالك الخليجية | " Political Power and Environmental Sustainability in Gulf Monarchies Palgrave 2022))». تركز أبحاث زومبريغل بشكل رئيسي على قضايا الشرعية، والسلطة، وسلطة الدولة في الشرق الأوسط.

د. حسام حسين

هو زميل مجلس العلوم الدولي وباحث أول في مجال السياسة البيئية، ويقيم في الأردن. يعمل أيضاً باحثًا مشاركًا في العلاقات الدولية بجامعة أكسفورد، حيث شغل سابقًا مناصب منها زميل باحث أول في برنامج فولفورد بكلية سومرفيل وزميل في معهد أكسفورد مارتن. تركز أبحاثه على دور الخطابات في تشكيل سياسات المياه في الشرق الأوسط، وحوكمة المياه العابرة للحدود والسياسة المائية النقدية. يستكشف عمله الاقتصاد السياسي لحوكمة البيئة، متتبعاً التفاعل بين الديناميكيات الاجتماعية والسياسية واستراتيجيات إدارة البيئة.

سارين كراجرجيان

مديرة برنامج السياسات البيئية في مبادرة الإصلاح العربي. عملت لمدة 15 عاماً في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية في بيروت منذ تأسيسه. حاليًا، تتابع سارين دراسة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا في مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية (EHESS) في باريس. تركز أطروحتها على المنفى وصدمات النساء السوريات اللاجئات في بيروت. تحمل سارين درجة الماجستير في تخطيط السياسات البيئية ودرجة البكالوريوس في الصحة البيئية من الجامعة الأمريكية في بيروت.

سامي كايد

باحث تطبيقي مستقل وشريك مؤسس لبرنامج أكاديمية البيئة في الجامعة الأمريكية في بيروت - مركز حماية الطبيعة. يتمتع بخبرة 13 عامًا في القيادة التعاونية في الاستفادة من العلوم متعددة التخصصات لمعالجة الانهيار البيئي في السياقات الهشة. وقد أنشأ أكثر من 40 مشروعًا متعدد التخصصات في الأوساط الأكاديمية بشكل أساسي، وأدار 25 شركة استشارية تركز على الاستدامة البيئية والابتكار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. ألّف 12 عملاً روجعت من قِبل الأقران حول مواضيع مثل الصراع والبيئة، والمقاربات التشاركية الانعكاسية، والتحول العادل، والابتكار على مستوى القاعدة الشعبية

شيفان فاضل

طالب دكتوراه في قسم العلوم السياسية بجامعة بوسطن، متخصص في السياسة المقارنة والعلاقات الدولية للشرق الأوسط. يركز عمله على الحوكمة والعلاقات بين الدولة والمجتمع وديناميكيات السلام والصراع. وعلى مدى أكثر من عقد، عمل فاضل مع معهد الدراسات الإقليمية والدولية في الجامعة الأمريكية في العراق - السليمانية (2024)، ومعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (2020-2024)، ومعهد الولايات المتحدة للسلام (2019-2020)، وغيرها. ويقدم بشكل متكرر رؤى خبيرة لوسائل الإعلام الدولية حول العراق في مرحلة ما بعد النزاع

عبير البطمة

مهندسة مختصة بالمياه والبيئة. تقوم حالياً بتنسيق شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية-أصدقاء الأرض فلسطين. وهي ناشطة رائدة وعضو تحالف منظمات العدالة البيئية في فلسطين التي تعمل محليًا ودوليًا. تعمل عبير عن كثب مع المجتمعات المتضررة والشباب ومجالس الحكم المحلي، مقدمة معالجات للمشاكل البيئية التي تواجه البلاد. ولديها خبرة تزيد عن 18 عاما بأبحاث حول المواضيع البيئية، خاصة المياه وتغير المناخ، وتستخدم معرفتها لتدريب الأجيال القادمة.

عبد الفتاح حامد علي

زميل زائر مبتدئ في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، يعمل على قضايا السياسة العامة في مجال الاستدامة والبيئة. ساهم بمقالات وآراء ثاقبة، مقدمًا وجهات نظر دقيقة حول القضايا الاجتماعية والسياسية. يحمل درجة الماجستير في السياسة العامة والهندسة الكهربائية. تزوده هذه الخلفية متعددة التخصصات بفهم شامل للتحديات المعقدة التي تواجهها المنطقة. كما أنه متحمس لتعزيز الحوار البناء والحلول المبتكرة.

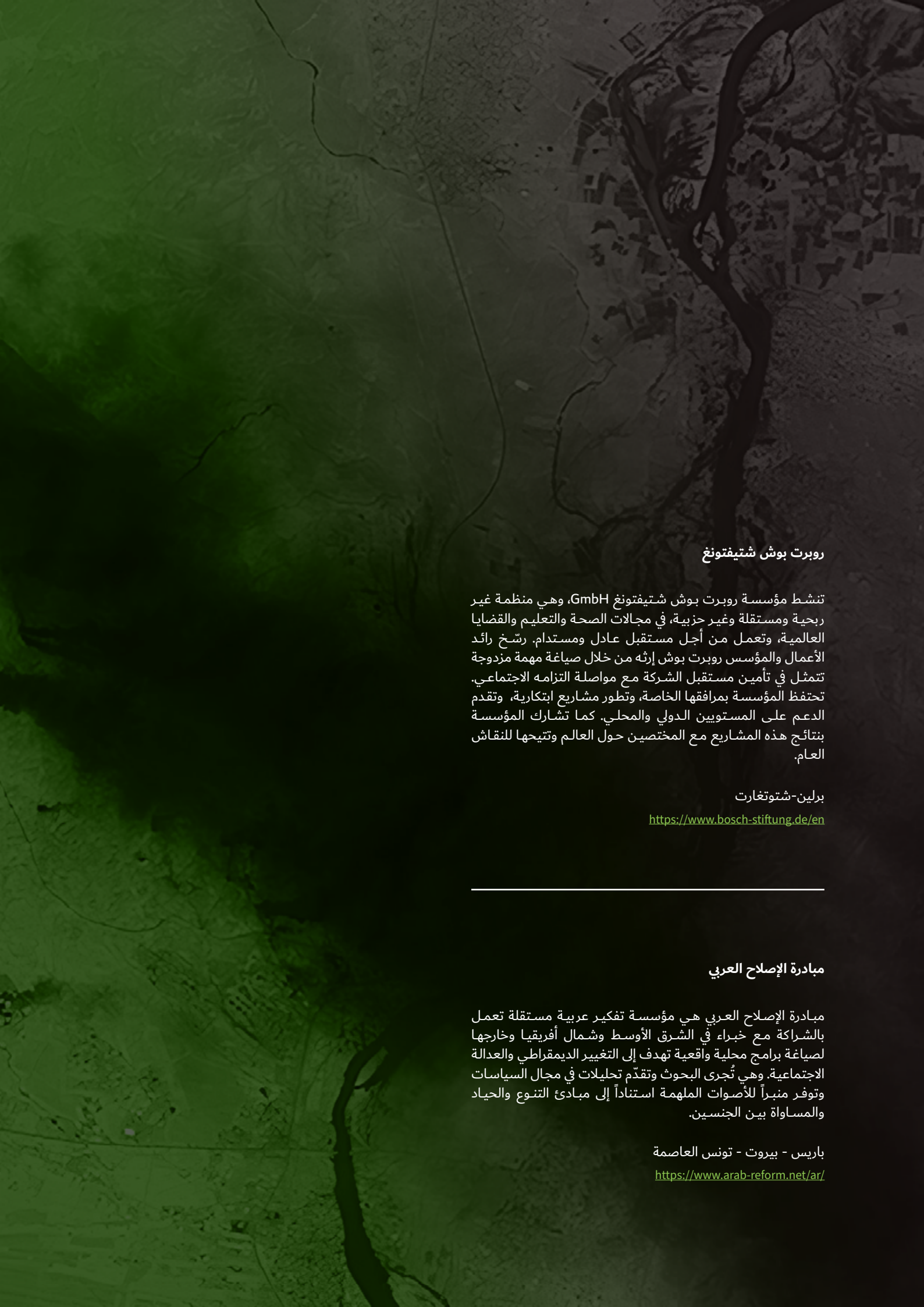

روبرت بوش شتيفتونغ

تنشط مؤسسة روبرت بوش شتيفتونغ GmbH، وهي منظمة غير ربحية ومستقلة وغير حزبية، في مجالات الصحة والتعليم والقضايا العالمية، وتعمل من أجل مستقبل عادل ومستدام. رسّخ رائد الأعمال والمؤسس روبرت بوش إرثه من خلال صياغة مهمة مزدوجة تتمثل في تأمين مستقبل الشركة مع مواصلة التزامه الاجتماعي. تحتفظ المؤسسة بمرافقها الخاصة، وتطور مشاريع ابتكارية، وتقدم الدعم على المستويين الدولي والمحلي. كما تشارك المؤسسة بنتائج هذه المشاريع مع المختصين حول العالم وتتيحها للنقاش العام.

برلين-شتوتغارت

https://www.bosch-stiftung.de/en

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي هي مؤسسة تفكير عربية مستقلة تعمل بالشراكة مع خبراء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها لصياغة برامج محلية واقعية تهدف إلى التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية. وهي تُجرى البحوث وتقدّم تحليلات في مجال السياسات وتوفر منبراً للأصوات الملهمة استناداً إلى مبادئ التنوع والحياد والمساواة بين الجنسين.

باريس - بيروت - تونس العاصمة

https://www.arab-reform.net/ar/